



تأسس عام 1960



قائمة المحتويات

- 1 الجوائز والإعترافات الدولية
- 3 مؤشرات الأداء الرئيسية
- 5 كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 8 رؤيتنا
- 9 المؤشرات المالية
- 11 البيئة الإستثمارية والرقابية
- 13 القطاع المصرفي في فلسطين
- 15 الفروع والمكاتب
- 17 الشركات التابعة
- 21 المنتجات والخدمات المصرفية
- 33 بنك فلسطين حول العالم
- 35 استراتيجية الإستدامة
- 58 الحوكمة وإدارة المخاطر
- 61 الإدارة التنفيذية والدوائر الرقابية
- 63 مجلس الإدارة
- 70 لجان مجلس الإدارة
- 74 إدارة المخاطر
- 77 علاقات المساهمين
- 77 نشاط التداول
- 79 كبار المساهمين
- 81 إفصاحات
- 82 اجتماع الجمعية العمومية
- 83 اقرارات مجلس الإدارة
- 84 البيانات المالية وتقرير المدقق



المرحوم الدكتور هاني هاشم الشوا الرئيس السابق لمجلس الإدارة

أكمل المرحوم د. هاني الشوا مسيرة البناء والتطوير لبنك فلسطين، معتمداً على استراتيجية التوسع والانتشار، ومواكبة التطورات التكنولوجية والنهوض بمستوى العمل ومهنية الأداء، وفي عهده حقق البنك مستويات نمو عالية، ليترك لنا بعد ذلك بصمات عبرت عن سياسة حكيمة تقودنا حتى الآن نحو تحقيق أعلى المستويات في التنافسية والتطوير تحقيقاً لرضى العملاء.



المرحوم الحاج هاشم عطا الشوا مؤسس بنك فلسطين

استطاع المرحوم الحاج هاشم عطا الشوا تأسيس بنك فلسطين ليكون أكبر صرح اقتصادي في الوطن، حيث كرس حياته في خدمة وطنه وشعبه وتكريس البنك ليكون رافعة لاقتصادنا الوطني. كما تمكن المرحوم من قيادة هذه البنك عبر سنوات طويلة من الكفاح ومواجهة التحديات والصعوبات ليصل به الى درجة عالية من التفوق والنجاح.

نبذة عن بنك فلسطين

تأسس بنك فلسطين في العام 1960 بمدينة غزة، وبأشغال أعماله في العاشر من شباط عام 1961 كمؤسسة مالية رائدة تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية في فلسطين مع التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى أن توسعت خدماته لتلبي جميع الاحتياجات المالية لمختلف الشرائح والقطاعات الاقتصادية. يعد بنك فلسطين اليوم من أكبر البنوك الوطنية، برأس مال يبلغ 175 مليون دولار، ليحافظ على صدارة البنوك العاملة في فلسطين من حيث رأس المال المدفوع وموجودات بلغت حتى نهاية عام 2015 ما قيمته 2.78 مليار دولار ويعد البنك من أكثر البنوك انتشاراً من حيث عدد الفروع التي وصلت إلى 57 فرعاً ومكتباً، بالإضافة إلى ما يزيد عن 117 صراف آلي منتشر في مختلف محافظات الوطن. وبكادر بلغ عدده 1,405 موظفة وموظف، يعملون على خدمة أكثر من 750,000 عميل من أفراد، شركات ومؤسسات بمختلف الأنواع والأحجام بالإضافة إلى الفلسطينيين المغتربين، كما بلغت الحصة السوقية للبنك من التسهيلات الائتمانية والودائع للقطاع المصرفي الفلسطيني 23.84٪ و 23.23٪ على التوالي.

تطبيقاً لاستراتيجية الاستدامة بالنمو والشمول المالي عمل البنك على زيادة حجم الدعم المقدم لمختلف المشاريع الاقتصادية وتم التركيز على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، أطلق البنك خلال العام 2015 حملة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصص خلالها مبلغ 200 مليون دولار امريكي لتمويل هذه المشاريع. وارتفعت التسهيلات الائتمانية الخاصة بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بنك فلسطين بنسبة 33٪ مقارنة بحجم التسهيلات الممنوحة لتلك المشاريع بالعام 2014.

اشتملت خطط البنك للعام 2015 على تفعيل عدة برامج لتمكين المرأة الفلسطينية عبر تخصيص برامج خاصة لتمكين المرأة وتشجيعها للمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقطاعاتها المختلفة، بالإضافة إلى زيادة نسبة توظيف النساء العاملات في البنك.

يملك بنك فلسطين المركز الأول والوحيد لإصدار وقبول بطاقات الائتمان والخصم في فلسطين، حيث يعتبر المصدر الوحيد لهذه البطاقات بكافة أنواعها (Easy Life, Visa, Visa Electron, MasterCard, Cash Card) من خلال مركز مختص في فلسطين يعمل منذ العام 1999.

عمل بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC على تطبيق الممارسات الفضلى في ادارة المخاطر ليكون بذلك أول مؤسسة فلسطينية تطبق هذه الممارسات، حيث أسس سياسات واجراءات لادارة كافة أنواع المخاطر مما يوفر القاعدة لنظام ادارة كافة أنواع المخاطر على كل المستويات، كما ان وجود نظام فعال وسياسة لادارة المخاطر له أثر على الاستثمار وزيادة الثقة والاطمئنان والطمئينة من قبل المودعين.

في عام 2005، أدرج سهم بنك فلسطين للتداول في البورصة الفلسطينية، وأصبح الآن ثاني أكبر الشركات المدرجة حيث تبلغ قيمته السوقية ما يزيد عن 15٪ من إجمالي القيمة السوقية لاسهم الشركات المدرجة في البورصة.

وفي عام 2007، أسس البنك شركة الوساطة للأوراق المالية لتكون الذراع الاستثماري للبنك، كما تعمل الشركة على تقديم خدمات البيع والشراء لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصات أخرى في الشرق الأوسط، حيث حصلت لفترات متتالية على المركز الأول كأفضل الشركات في استقطاب المستثمرين وحجم التداول من بين ثمانى شركات وساطة في فلسطين. أسس البنك في العام 2011 شركة PalPay لتسهيل عمليات الشراء لمختلف السلع، ودفع فواتير الخدمات، وشحن الهواتف بمختلف أنواعها عن طريق الانترنت ومن خلال أكبر شبكة يمتلكها البنك لنقاط البيع الإلكترونية التي يصل عددها إلى حوالي 5,900 نقطة بيع موزعة على المحال التجارية والفنادق والمطاعم ومراكز الاتصالات والخدمات العامة.

تقديرًا لدور وإنجازات بنك فلسطين وتميزه بتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتطوره الدائم، استمر البنك بالحصول على جوائز محلية ودولية عديدة، كان من أبرزها؛ حصوله على جائزة «أفضل بنك في فلسطين» من عدة مؤسسات عالمية مرموقة، منها:

Euromoney, Emeafinance, The Banker, Global Finance, Asiamoney



نحافظ على أداء متميز من أجل الاستدامة في النمو واجبنا كأكبر شبكة مصرفية في فلسطين التميز في الأداء

التزامنا

أن نكون مع عملائنا في كل خطوة
ورواداً في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

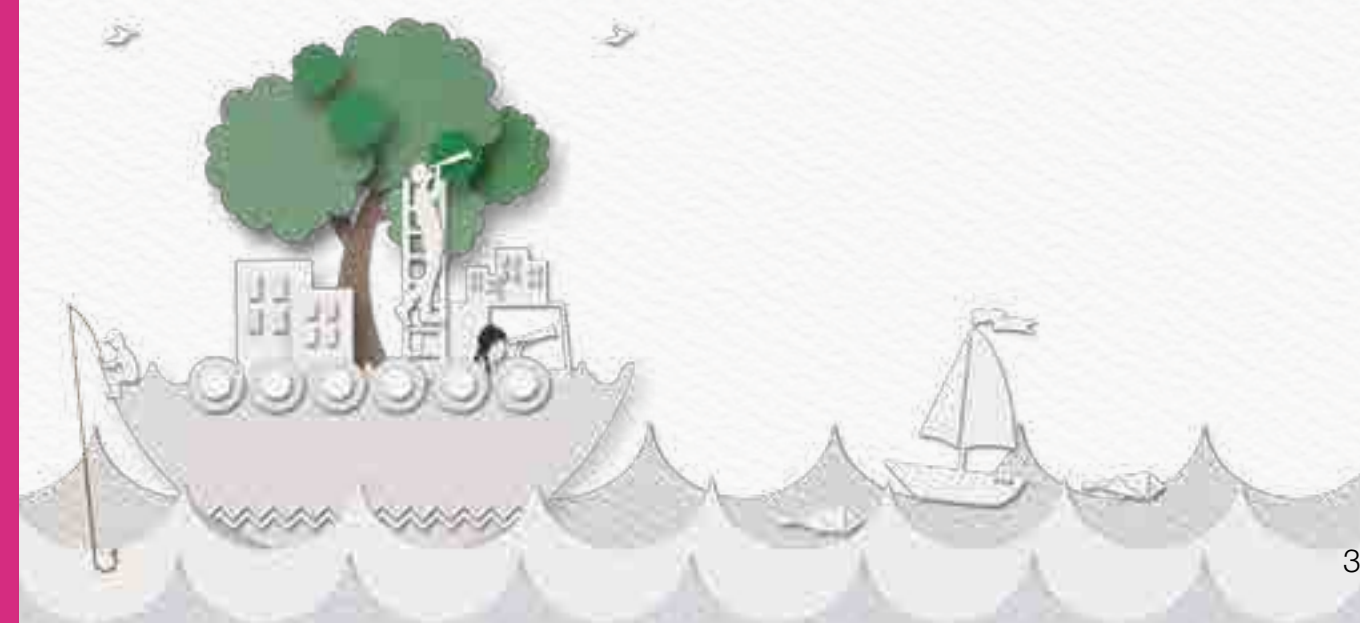
- ◀ جائزة التميز كأفضل بنك في فلسطين حسب تصنيف مجلة Euromoney العالمية
- ◀ جائزة أفضل بنك في فلسطين المقدمة من مجلة Global Finance المصرفية العالمية
- ◀ جائزة أفضل بنك في فلسطين في مجال التجارة الدولية المقدمة من مجلة Global Finance المصرفية العالمية
- ◀ جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال المسؤولية الاجتماعية، حسب تصنيف مجلة المال العالمية emeafinance
- ◀ جائزة أفضل بنك في فلسطين، حسب تصنيف مجلة emeafinance
- ◀ جائزة أفضل رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط حسب تصنيف مجلة emeafinance
- ◀ جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في الشمول المالي حسب تصنيف مجلة emeafinance
- ◀ جائزة أفضل بنك في فلسطين المقدمة من مجلة The Banker
- ◀ جائزة أفضل بنك في فلسطين، ضمن تصنيف مجلة Asiamoney
- ◀ جائزة أفضل بنك في فلسطين من المؤسسة المالية العالمية CPI Financial/Banker ME
- ◀ جائزة أفضل الشركات الفلسطينية في مجال علاقات المساهمين من جمعية علاقات المساهمين - الشرق الأوسط
- ◀ جائزة أفضل مسؤول علاقات مساهمين في فلسطين من جمعية علاقات المساهمين - الشرق الأوسط
- ◀ جائزة سيتي للأداء المتميز في تنفيذ الحوالات
- ◀ إدراج بنك فلسطين ضمن تصنيف CPI Financial 100 باعتباره واحداً من أكبر 100 بنك في الشرق الأوسط



الإرتفاع مقارنة مع عام 2014

1.70%	10.67%	9.16%	20.57%	8.74%	13.72%
الديون المتعثرة	رأس المال المدفوع	حقوق المساهمين	التسهيلات	الودائع	إجمالي الدخل

2015	2014	2013	2012	الدولار الأمريكي
136,787,234	120,288,657	112,693,775	101,769,248	إجمالي الدخل
54,570,455	51,659,265	53,037,996	49,966,888	الأرباح قبل الضريبة
43,167,433	40,222,506	40,438,831	38,347,397	صافي الأرباح (دولار أمريكي)
2,785,203,240	2,424,773,961	2,348,045,943	2,004,494,095	موجودات (دولار أمريكي)
2,242,782,298	2,062,524,075	1,745,563,265	1,554,493,702	ودائع العملاء (دولار أمريكي)
1,388,805,441	1,151,825,644	1,103,641,018	976,394,928	تسهيلات (دولار أمريكي)
305,756,304	280,106,578	252,018,974	220,973,909	حقوق المساهمين (دولار أمريكي)
175,000,000	160,000,000	150,000,000	134,000,000	رأس المال المدفوع (دولار أمريكي)
115,655,568	102,545,209	99,619,607	83,681,034	صافي إيرادات الفوائد والعمولات (دولار أمريكي)
1,405	1,280	1,212	1,139	عدد الموظفين
749,849	698,297	647,947	621,983	عدد العملاء (يشمل كافة العملاء)
57	54	48	48	عدد الفروع
% 23.23	% 23.08	% 21.00	% 20.79	الحصة السوقية - ودائع
% 23.84	% 23.53	% 24.63	% 23.75	الحصة السوقية - تسهيلات





هاشم الشوا

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

حضرات المساهمين الكرام،

بالأصالة عن نفسي، وبالنابية عن أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية وسائر موظفي البنك، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الذي يلخص أعمال البنك وأنشطته والنتائج المالية للعام 2015. لقد استمر البنك بثقة الجميع وبفضل الجهود الجماعية في الحفاظ على الاستدامة في النمو والاشتغال المالي والتوسع، مرسخاً مكانته في السوق المصرفي الفلسطيني كأكبر مؤسسة مصرفية فلسطينية، تلتزم بمبادئ الاستدامة وتحمل المسؤولية لتحقيق العائد لصالح كافة متعامليه من مساهمين وعملاء وموظفين وموردين، وبما يشمل أيضاً كافة فئات المجتمع الفلسطيني.

رغم استمرار المشهد الفلسطيني على حاله من انغلاق في الأفق السياسي وما ترتب على ذلك من صعوبات اقتصادية، إلا أن تبني البنك لاستراتيجية الاستدامة والالتزام مكانته من تخطي هذا العام بمرونة ورسالة عكست نفسها عبر مؤشرات الأداء جميعها والتي شهدت نمواً تصاعدياً وتحسناً في العمليات وابتكاراً للخدمات المصرفية الحديثة. لقد كانت النتائج المالية إيجابية للمساهمين، فقد حقق البنك زيادة في إجمالي الدخل بنسبة 13.72٪ حيث بلغ خلال العام الماضي 136,787,234 دولار مقابل 120,288,657 دولار في العام 2014، الأمر الذي مكن البنك من تحقيق أرباحاً صافية خلال العام 2015 بعد احتساب الضريبة بقيمة بلغت 43,167,433 دولار، أي بنسبة نمو بلغت 7.32٪ مقارنة مع صافي أرباح 40,222,506 دولار للعام 2014. أما موجودات البنك فقد واصلت ارتفاعها خلال العام الماضي لتصل إلى 2.785 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 14.86٪ مقارنة مع 2.42 مليار دولار نهاية 2014.

لقد عكست استراتيجية الاستدامة في النمو والاشتغال المالي وتطوير الخدمات نفسها على المؤشرات المالية الأخرى، فقد ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية لتبلغ في نهاية 2015 مبلغ 1.388 مليار دولار بزيادة نسبتها 20.57٪ مقارنة مع 1.151 مليار دولار في عام 2014، ويعود هذا الارتفاع مع تركيز البنك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، المكون الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني. لقد حافظ البنك على نسبة منخفضة من الديون المتعثرة حيث بلغت 1.7٪ مما يعتبر من النسب المنخفضة جداً مقارنة مع نسب التعثر في البلدان والبنوك الأخرى. أما الحصة السوقية لبنك فلسطين من التسهيلات الائتمانية ارتفعت لتصل (23.84٪) مع نهاية 2015، فيما ارتفعت حصة البنك السوقية من الودائع إلى (23.23٪)، علماً بأن ودائع العملاء لدى البنك ارتفعت لتصل إلى 2.24 مليار دولار مقارنة مع 2.06 مليار دولار في نهاية 2014، بنسبة نمو 8.74٪.

و مع استمرار ثقة العملاء بالبنك وسياسات الاستدامة ودرء المخاطر، فقد استمر البنك في الحفاظ على ثقة مساهميه وحقوقه. فقد واصلت حقوق المساهمين نموها أيضاً بنسبة 9.16٪ لتبلغ نهاية 2015 مبلغ 305,756,304 دولار بعد أن سجلت نهاية 2014 ما مجموعه 280,106,578 دولار.

ومن الأحداث البارزة التي تحققت خلال العام الماضي، موافقة الجمعية العمومية لبنك فلسطين التي عقدت اجتماعها السنوي العادي في 2015/4/24، على توصية مجلس الإدارة بتوزيع 34.2 مليون دولار أميركي على المساهمين عن أرباح عام 2014، بواقع 15 مليون دولار على شكل أسهم مجانية (ما يعادل 9.375٪ من القيمة الاسمية للسهم) ليصبح رأس المال المدفوع 175 مليون دولار بعد أن كان 160 مليون دولار نهاية عام 2014، و19.2 مليون دولار نقداً (ما يعادل 12٪ من القيمة الاسمية للسهم)، على المساهمين كل بنسبة ما يملكه من رأس المال المدفوع في تاريخ 2015/04/23

البيئة الرقابية والقطاع المصرفي في فلسطين

استمر سوق المال الفلسطيني بالحفاظ على بيئة استثمارية متوازنة ومرنة قادرة على التعامل مع التقلبات السياسية وتحقيق ثقة متناهية لجمهور المستثمرين في هذا السوق بفعل جهود الجهات الرقابية وكذلك توالي إنجازات بورصة فلسطين. من أبرز هذه الإنجازات موافقة مجموعة Financial Times للمؤشرات المالية (FTSE Indices) على استحقاق الترقية لبورصة فلسطين والتي بموجبها ستنتقل البورصة في لائحة المراقبة ضمن مؤشرات المجموعة إلى خطوة إضافية نحو (FrontierMarket)، وتعد هذه الخطوة دليلاً واضحاً على قدرة البورصة للمنافسة عالمياً والتزام سوق المال الفلسطيني بالمعايير الدولية المطلوبة لدخول المؤشرات العالمية والتطور ضمنياً، مما يزيد حتماً ثقة المستثمرين في الاستثمار في أسهم أكثر من 49 شركة مدرجة بما فيها سهم بنك فلسطين بقيمة سوقية تزيد عن 3.3 مليار دولار تعكس حراكاً اقتصادياً لخمس قطاعات اقتصادية يتقدمهم قطاع البنوك والخدمات المالية والتأمين.

في العام 2015 انتهت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية من بناء استراتيجية الهيئة للأعوام الخمس القادمة بما اشتملت عليه من بناء موازي للاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي والتي ستسهم في تحقيق نمو مضطرد في توسع الخدمات البنكية في فلسطين لتشمل كافة شرائح المجتمع وجغرافية الوطن.

لقد تمكن القطاع المصرفي الفلسطيني عبر سياسات سلطة النقد من الحفاظ على مكانته كرافعة اقتصادية، وحافظت سلطة النقد أيضاً على استقرار النظام المصرفي الفلسطيني وزيادة ثقة الجمهور بهذا القطاع الهام، واستمراره بتقديم خدمات مصرفية رائدة رغم عدم استقرار الأوضاع السياسية إلا أنه ما زالت هنالك فرصاً كبيرة وكامنة للنمو في هذا القطاع، حيث يوجد حالياً 274 فرعاً ومكتباً بنكياً مع حجم نمو سكاني يصل إلى 3٪ مما يعني أن هنالك مجالاً كبيراً لتوسيع قاعدة الفروع المصرفية لتصل إلى النسبة العالمية بتوفير فرع واحد لكل 10,000 مواطن. هذه فرصة هائلة لتحقيق المزيد من النمو والاشتغال المالي لبنك فلسطين خلال الأعوام القادمة.

الاستدامة في النمو والاشتغال المالي

إن مسؤولياتنا الجماعية نتحملها بمصادقية كوننا نمتلك أكبر شبكة مصرفية من حيث عدد الفروع (57 فرعاً ومكتباً) وكذلك تمتعنا بقيمة سوقية تفوق 15٪ من إجمالي القيمة السوقية لبورصة فلسطين. هذه المسؤولية تحتم علينا الاستمرار في النمو والاشتغال المالي لتقديم الخدمات المصرفية للجميع والوصول إلى كافة مناطق تواجد عملائنا عبر زيادة عدد الفروع وتوسعة الفروع القائمة، وابتكار منتجات بنكية وآليات حديثة للوصول بها إلى العملاء.

الشريحة الأهم في مجتمع الأعمال الفلسطيني هي شريحة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، حيث ما زالت تشكل أكثر من 87٪ من القوى العاملة والنشاط الاقتصادي في فلسطين. لقد أنشأ البنك دائرة متخصصة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بهدف إبدال الخدمات المصرفية لأصحاب هذه المشاريع، وتوج هذه الاهتمام خلال عام 2015 بإطلاق البنك حملة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خصص لها مبلغ 200 مليون دولار. لقد ساهم هذا الاهتمام بارتفاع نسبة التسهيلات الائتمانية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 33٪ مقارنة بالعام 2014، وتشكل هذه التسهيلات ما نسبته 27٪ من مجمل محفظة التسهيلات في البنك.

اهتمام بنك فلسطين بالمرأة الفلسطينية هو اهتمام متواصل ونابع عن عقيدة راسخة من أجل تشجيع المرأة على المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، سواء كان ذلك داخل البنك أو خارجه. استمر البنك في تحقيق الاستدامة في سياسات ضمان المساواة للمرأة في الحقوق والواجبات الوظيفية داخل البنك، ونفخر بزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة لتصل 32٪ في 2015 مقارنة مع 17٪ في 2008، وما زال هدفنا المنشود الوصول إلى نسبة 50٪ مع زيادة عدد النساء في المناصب العليا. استمر البنك أيضاً بترويج خدماته البنكية للمرأة وتطوير برامج خاصة بها عبر تدريب موظفي البنك على هذه الخصوصيات والتمكين الاقتصادي للمرأة عبر برامج تدريب للريادة وإدارة الأعمال مع شركاء محليين دوليين. وكان أبرزها برنامج Mini-MBA لتطوير مهارات النساء وصاحبات الأعمال مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، أو ابتكار منتجات بنكية ثلاثية خصوصية المرأة مثل قروض «فلسطينية» للأعمال بدون ضمانات، قروض «فلسطينية» بضمان الذهب مع الاستثمار بالتواصل مع المرأة عبر مختلف الوسائل وتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية في تحقيق مستوى عالي للاشتغال المالي للمرأة الفلسطينية.

إن العالم مستمر في التوجه نحو الأتمتة والخدمات الإلكترونية بما يشمل ذلك التطبيقات على الهواتف المحمولة مع اقتراب تكنولوجيا الجيل الثالث والرابع في فلسطين. هذه التغيرات في التعامل مع العملاء وتوجهات التكنولوجيا ستؤثر حتماً على الخدمات المصرفية. لقد استمرت طواقم البنك بابتكار حلول الكترونية وتقديم تفاعلات وخدمات حديثة تواكب وتوائم هذه المتغيرات، إضافة إلى تطوير مهارات البيع والتسويق لموظفي الخدمات الإلكترونية، نتج عن هذا الجهد ارتفاع عدد منتسبي خدمات الإنترنت البنكي إلى 62.030 مستخدم بنسبة زيادة 113٪ وكذلك مستخدم خدمات الرسائل القصيرة إضافة إلى تسديد الفواتير إلكترونياً. منذ تأسيس شركة PalPay لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، تزايد الإقبال على خدماتها مع زيادة نقاط البيع وحملات التوعية واهتمام

العملاء بالتسديد السريع دون الحاجة إلى السفر أو الانتظار، وكان أبرز إنجازات عام 2015 حملة «بنكي» الخاصة بتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية والتي ساعدت في زيادة الإقبال على عمليات تسديد الفواتير و شحن الأرصدة والدفع لصديق، وزيادة التقدير لهذه الوسائل الحديثة الأمر الذي سيعود بالمنفعة على عمليات شركة PalPay وعمليات البنك وتوسع انتشار خدماته البنكية الإلكترونية عبر جميع وسائل الاتصال والتواصل.

أما فيما يخص استخدام البطاقات البلاستيكية فقد استطاع البنك في 2015 زيادة حصته السوقية بنسب جيدة شاملة لبطاقات الائتمان الكلاسيكية والذهبية وكذلك بطاقات التقسيط «حياة سهلة».

القطاع التجاري وقطاع الشركات والمؤسسات أيضاً حظي باهتمام البنك عبر تقديم خدمة التجارة الإلكترونية Ecommerce والتي تسهل قبول البطاقات البلاستيكية عبر المواقع الإلكترونية واستعمال البطاقات الصادرة بعلامتي Visa و MasterCard من جميع أنحاء العالم، مع زيادة خدمة الحماية بالحقل الثلاثي 3D secure وكان بنك فلسطين من أوائل البنوك الفلسطينية التي أتمت عملية الربط التقني مع شبكة المفتاح الوطني 194 لربط الصرافات الآلية وتسهيل عمليات السحب النقدي من خلال أي صراف آلي تابع للبنك المشترك في هذا المفتاح الوطني.

واستمر العمل مع جميع الشركاء داخلياً وخارجياً في تعزيز واستدامة مفهوم إدارة المخاطر، واستمر التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC في تفعيل أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى استمرار دوائر الامتثال والرقابة وإدارة المخاطر بممارسة صلاحياتها لقياس ومراقبة وإدارة المخاطر بفاعلية وشفافية من أجل الإدارة المثلى لهذه المخاطر وتمكين البنك في تحقيق العائد والنمو والاستمرار ضمن حدود درجة شهية المخاطر المقررة من قبل مجلس الإدارة، بينما استمرت اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بممارسة أعمالها وصلاحياتها تنفيذاً لهذه التوجهات.

لقد تمكن البنك من تحقيق نمو وتميز في الاداء شهدت بذلك مؤسسات مالية عالمية تقوم بالمقارنة مع المؤسسات المصرفية الأخرى، وتمكن البنك من حصد عدة جوائز عالمية موجودة لاطلاعمكم ضمن هذا التقرير، وذلك بفضل ثقة المساهمين ومجلس الإدارة وتفاني العاملين في البنك واعترافاً من هذه الجهات بكافة المؤشرات المالية وغير المالية ومن أهمها مبادئ الاستدامة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية.

ونستمر بتقدير جهود كافة العاملين في البنك لما بذلوه خلال العام المنصرم، الأمر الذي اسهم في تحقيق هذه النتائج وتعزيز البيئة الداخلية للبنك، واستمر البنك في الاستثمار في التدريبات وبناء القدرات والمهارات لأكثر من 1,400 موظف وموظفة إضافة إلى تعزيز النشاطات التفاعلية والتطوعية خارج البنك لصلل شخصية الموظفين للتناءم مع متطلبات العصر من التواصل والاتصال. كما وخصص البنك ما نسبته 6٪ من عدد موظفيه لإتاحة المجال للأشخاص ذوي الإعاقة من التوظيف في البنك عبر التشبيك مع برامج ومؤسسات عاملة في مجال الإعاقة، ويشمل ذلك تدريب موظفي البنك على التفاعل وتسهيل انضمام هذه الشريحة المجتمعية إلى عائلة البنك.

ومن أجل تحقيق الاستدامة في تحمل البنك لمسؤولياته التنموية والمجتمعية داخل فلسطين وخارجها وبالشراكة مع مؤسسات فلسطينية



نبذل ما بوسعنا لنبكر كل ما هو جديد ،
لنواكب تطورات العصر ، لتتعلم ونكتشف ،
ونواصل تطوير ما نقدمه من خدمات لعملائنا
أيما كانوا لنكون اختيارهم الأول.

محلية وفي المهجر، رفع البنك نسبة مساهمته للمسؤولية الاجتماعية للعام 2015 لتصل الى 6 ٪ من الارباح الاجمالية مما يمكن البنك من تحقيق تفاعل اكبر مع قضايا تنموية و انسانية ملحة. وتركزت مساهمات واستثمارات البنك المجتمعية في قطاعات مختلفة نرى انها ستؤدي حتماً الى حل قضايا مجتمعية وتسهم بالتأثير الايجابي على التنمية البشرية ومن اهمها: التعليم والشباب والابداع، والرياضة، والصحة والبيئة، والثقافة والفنون، والتنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين والمساوي الانسانية، وتمكين المرأة.

استمر البنك خلال 2015 في السعي الى التواصل مع ابناء الجاليات الفلسطينية في الخارج عبر بناء جسور التواصل مع هذه الجاليات المنتشرة في العالم وبالأخص في المنطقة العربية وقام البنك بافتتاح اول مكاتب تمثيلي له خارج فلسطين في اماره دبي في دولة الامارات العربية المتحدة لما لها من اهمية استراتيجية كونها مركزاً تجارياً ومالياً عالمياً تستقطب اهتمام الجاليات الفلسطينية في المنطقة وخارجها. وتستمر وحدة المغتربين في البنك بتوثيق اواصر العلاقات مع الجاليات الفلسطينية في تشيلي واستراليا وامريكا الشمالية عبر عدة برامج وفعاليات ستتوج في افتتاح مكتب تمثيلي للبنك في سنشايغو، عاصمة التشيلي والتي تعتبر موطناً لأكثر من 500 الف فلسطيني.

استمرت وحدة علاقات المساهمين في توطيد العلاقة مع المساهمين الحاليين عبر التواصل الدائم عن طريق الرسائل الالكترونية والموقع الالكتروني للبنك او الاتصال المباشر خلال الزيارات الميدانية او عبر الهاتف حفاظاً على الاستدامة في التواصل تحقيقاً لمبادئ الشفافية والحوكمة والممارسات الفضلى، وحصلت الدائرة على جوائز عديدة تقديراً لهذا الجهد.

وحول سير العمل في شركاتنا التابعة:

بال بي (PalPay)

فيما يخص سير الاعمال في شركات البنك التابعة فقد زاد نشاط شركة PalPay في العام المنصرم بزيادة قدرها 29 ٪ أي 12,799,493 معاملة نفذت من خلال انظمة الشركة. وتستمر الشركة في توسيع نطاق عملياتها بالتعاقد مع مؤسسات وطنية ومؤسسات اقراض للطلاب، بالإضافة الى شركات خدماتية مثل كهرباء الجنوب وسلطة مياه بيت لحم وغيرها من الشركات بغرض تنظيم دفع الاقساط والفواتير من خلال نظام PalPay.

شركة الوساطة للأوراق المالية

منذ تأسيسها عام 2005 كشركة تابعة لبنك فلسطين، استمرت

الشركة في تبوؤها المركز الريادي في فلسطين من حيث قيمة التداول ومن حيث عدد الحسابات الجديدة واستقطاب المستثمرين، وحققت في العام 2015 نسبة سوقية بلغت 29 ٪ أي ان القيمة الاجمالية للتداول من خلال الوساطة زادت عن 372 مليون دولار في جميع الاسواق، واستطاعت الشركة عبر خدماتها المتسمة بالجودة والسرعة عبر خدمات التداول الالكتروني ان تستقطب ما نسبته 30 ٪ من اجمالي الحسابات الجديدة في السوق للعام 2015، مما مكنها من الاستمرار في حصد الجوائز الاقليمية والعالمية مراراً وتكراراً.

آفاق مستقبلية

نحن اذ نودع عام 2015 فإننا نتطلع الى المستقبل بعين من التفاؤل رغم واجب التحوط والحذر، لأن فلسطين ما زالت فتية وتتمتع بنسبة 75 ٪ من عدد السكان تحت سن 34 وهذه النسبة تحتم على البنك مضاعفة الجهود لخدمة هذا التدفق من العملاء المحتملين في جغرافيا متنوعة، ما زالت فلسطين محرومة من التمتع بأراضي ومصادر طبيعية مختزنة في 70 ٪ من اراضي الدولة الفلسطينية في مناطق "ب" و "ج"، مما يعني ان فرص التنمية لهذه الاراضي والمصادر الطبيعية ما زالت امامنا، ناهيك عن ولوج تكنولوجيا الاتصال الجيل الثالث والرابع لما ستتيحه من فرص نمو خدمات البنك الالكترونية وتطبيقات المحمول، ويتطلع البنك الى توسيع انتشاره في العالم بعد افتتاح المكتب التمثيلي في دبي عبر افتتاح مكتب له في تشيلي في اواخر عام 2016 وكذلك تنوع الخدمات البنكية وادخال الصيرفة الاسلامية ضمن منظومة خدمات البنك.

ختاماً، لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر والامتنان الى المساهمين لثقتهم المستمرة، وللعلاء لولائهم واستمرارهم في التعامل مع البنك، وللموظفين لجهودهم وقيامهم في خدمة مجتمعهم وبنكهم، ولسلطة النقد الفلسطينية لتوفيرها البيئة الآمنة والاطار التنظيمي العصري لعمل البنك، الا اننا نوثق التزامنا بالاستمرار بتقديم أفضل الخدمات المصرفية وتحقيق الاستدامة في النمو لصالح جميع متعاملينا ولصالح الاقتصاد الوطني والاسهام فعليا في توفير فرص عمل للأجيال الشابة ودعم جهود الاشتغال المالي في فلسطين ليشمل كافة مناطق الوطن والقطاعات الاقتصادية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هاشم الشوا

هاشم الشوا



%23.23

الحصة السوقية من ودائع العملاء

يتمتع بنك فلسطين بحصة سوقية واعدة في السوق المصرفي الفلسطيني تزداد نسبتها عاما بعد عام، كما يتمتع بوضع تنافسي وريادي قوي بين البنوك العاملة في فلسطين. فقد ارتفعت حصتنا السوقية من التسهيلات الائتمانية نهاية العام 2015 ما نسبته 23.84٪، مقارنة بـ 23.53 ٪ نهاية العام 2014. وارتفعت ودائع العملاء نهاية العام 2015 لتصل حصتنا السوقية إلى 23.23 ٪ نهاية العام 2015 مقارنة بـ 23 ٪ نهاية العام 2014.

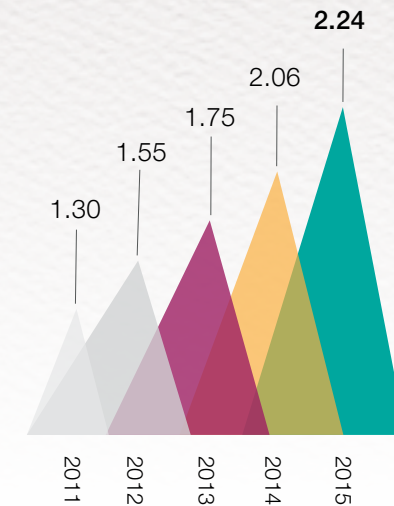
تمكن بنك فلسطين من تحقيق نسب نمو مرتفعة بجميع أعماله ومشاريعه الاستثمارية، وأن يحافظ على وتيرة نمو متصاعدة، بالرغم من المخاطر المحيطة في بيئة عمله محليا ودوليا. وتؤكد هذه النتائج، سلامة القرارات التي انتهجها البنك. وتشير أيضا إلى تعاظم ثقة المودعين والعملاء، وتلبية البنك لمتطلباتهم واحتياجاتهم والعمل الدائم على ترجمتها عبر تقديم خدمات مصرفية مميزة.

%23.84

الحصة السوقية من التسهيلات

ودائع العملاء

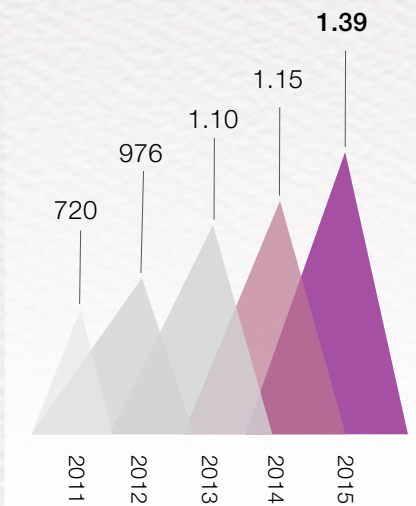
2.24 مليار دولار



وصلت ودائع العملاء نهاية عام 2015 ما قيمته 2,242,782,298 دولار أميركي، بنسبة نمو 8.74 ٪ مقارنة مع العام 2014 حيث كانت 2,062,524,075 دولار. ويعود سبب هذه الزيادة إلى سياسة البنك في التوسع والانتشار مع التركيز على القرى والمناطق التي لم يكن فيها بنك من قبل. كما وأطلق البنك خلال هذه الفترة مجموعة من البرامج التي ساهمت في جلب المزيد من الودائع.

التسهيلات المصرفية

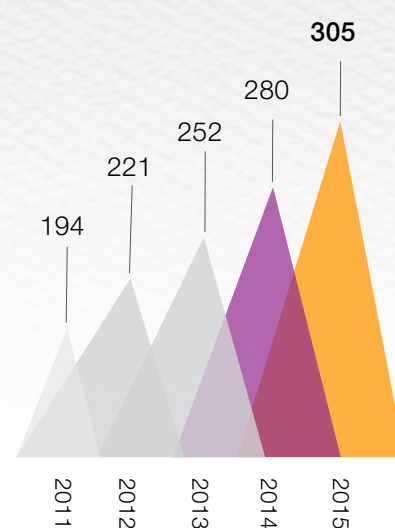
1.39 مليار دولار



بلغ صافي التسهيلات المصرفية التي قدمها البنك نهاية العام 2015 مبلغ 1,388,805,441 دولار أميركي، بنسبة نمو بلغت 20.57 ٪ عن العام 2014. بعد دراسة شاملة للقطاعات الاقتصادية وإمكانات النمو، عزز البنك جهوده في توفير التمويل اللازم لكافة الشرائح الاقتصادية، وخاصة للشركات الصغيرة والمشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

حقوق المساهمين

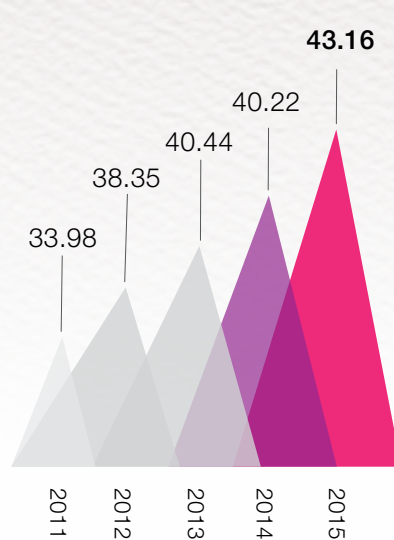
305 مليون دولار



بلغ رأس المال المدفوع مبلغ 175,000,000 دولار مقسمة إلى 175,000,00 سهم بقيمة اسمية قيمتها دولارا واحدا للسهم. أما مجموع حقوق المساهمين، فقد بلغت في نهاية العام 2015 ما قيمته 305,756,304 دولار أميركي بزيادة نسبته 9.16 ٪ مقارنة مع العام 2014.

صافي الأرباح

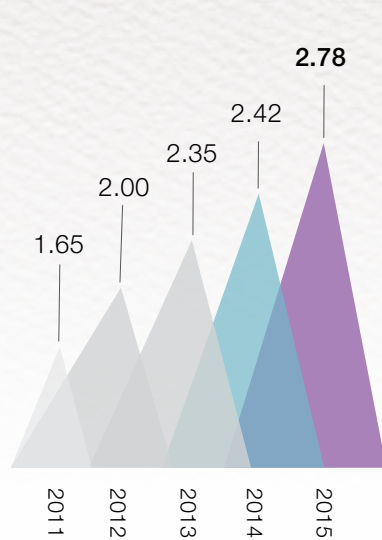
43.16 مليون دولار



بلغت قيمة إيرادات البنك مع نهاية عام 2015 ما يبلغ مجموعه 136,787,234 دولار أميركي، مقارنة مع 120,288,657 حققها البنك في العام 2014، مسجلا أرباحاً صافية بعد طرح المصروفات والضرائب بلغت قيمتها 43,167,433 دولار، بنسبة نمو بلغت 7.32 ٪ مقارنة بعام 2014 حيث كانت 40,222,506 دولار أميركي.

مجموع الموجودات

2.78 مليار دولار



بلغ مجموع موجودات البنك مع العام 2015 مبلغ 2,785,203,240 دولار، بالمقارنة مع عام 2014 التي بلغت قيمتها 2,424,773,961 دولار، بنسبة نمو وصلت إلى 14.86 ٪ وتعزى هذه النتائج إلى توسع شبكة فروعنا، ونمو محفظة منتجاتنا وقاعدة عملائنا.

سلطة النقد الفلسطينية

تأسست سلطة النقد الفلسطينية في عام 1994 بموجب قرار رئاسي كمؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها الأساسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال:

- التنظيم الفعال والشفاف والإشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين العاملين في فلسطين.
- الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.
- رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1997، والذي حدد استقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم 9 لعام 2010.

أهم الانجازات:

منذ العام 2007 خلت سلطة النقد خطوات نوعية متميزة، أشاد بها العديد من الخبراء والمؤسسات الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فقد أشاد صندوق النقد الدولي، وفي أكثر من تقرير صدر عنه، بالنقلة النوعية والتطور الكبير الذي حققته سلطة النقد، وبمهنيتها وكفاءتها العالية، وجاهزيتها للتحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات، وذلك على عقب الإصلاحات المؤسسية المتواصلة التي نفذها، ومكنتها من تحقيق المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية في العديد من دول العالم.

فيما يلي ملخصاً بأهم الانجازات التي تمت منذ عام 2007 وحتى نهاية 2015:

- تعزيز البناء الهيكلي لسلطة النقد في إطار الجهود التي تمهد السبيل لاستكمال بنية بنك مركزي يتمتع بكامل الصلاحيات، قامت سلطة النقد باستحداث هيكل تنظيمي جديد، يتضمن تحديداً واضحاً لمسؤوليات مجلس الإدارة والمحافظ والإدارة العليا، وتبادل المعلومات وفق نظام فعال لإدارة المعلومات الإدارية، يجمع بين مبادئ الحكم السليم وأفضل الممارسات التشغيلية. ويتكون الهيكل التنظيمي لسلطة النقد من ثلاث مجموعات رئيسية وهي مجموعة الاستقرار المالي، مجموعة الاستقرار النقدي والمجموعة الادارية.

- تعزيز سلامة القطاع المصرفي وتطبيق قواعد الحوكمة السليمة للمؤسسات المصرفية عن طريق اعتماد نظام فعال لمكافحة غسل الأموال، واستخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتطبيق مبادئ الحوكمة وقواعد لجنة بازل II وIII للرقابة المصرفية بما في ذلك التفتيش المكتبي والميداني، وزيادة متطلبات هامش رأس المال للمصارف وتشجيع عمليات الاندماج المصرفي، وإعادة هيكلة المصارف الضعيفة وتصفية المصارف المتعثرة، وتكريس حماية حقوق المتعاملين مع المصارف وتطوير أول استراتيجية وطنية للاشتغال المالي في العالم العربي. كما تم تنفيذ إجراءات إضافية لوضع الأسس اللازمة لتنفيذ اختبارات التحمل بشكل ربع سنوي لكافة المصارف. وكان تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي قد أشاد « بنجاح سلطة النقد الفلسطينية في الحفاظ على الاستقرار المالي إبان الأزمات». كذلك قامت سلطة النقد الفلسطينية بتطوير استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية لمواجهة المخاطر المحتملة بما فيها المخاطر الجيوسياسية، وشملت هذه الإجراءات إقامة مصداق رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية ووضع المخصصات الديناميكية وتحديد سقف نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الرافعة المالية الديناميكية.

- تحفيز نمو القطاع المصرفي بخطى ثابتة عن طريق إرساء بنية تحتية حديثة للسوق، تطوير نظام التسويات الفورية الإلكتروني (Real Time Gross Settlement System)، واستحداث دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق وإنشاء أحد أفضل مكاتب معلومات الائتمان على مستوى العالم.
- تعزيز الاستقرار المالي عن طريق إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان اضماتن الودائع، وتهيئة بنية عمل قوية لإدارة الأزمات مرتبطة بالسياسات الاحترازية الكلية، تنظيم وضبط مؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات الصيرفة، واستحداث مجموعة من الأدوات الاحترازية الكلية تشمل مصداق لمواجهة التقلبات الدورية والتخطيط عن طريق بناء السيناريوهات مما ساهم في تأمين الاستقرار المالي وحماية النظام المصرفي خصوصاً إبان الحربين الأخيرتين على غزة (2012، و2014).

- تعظيم مشاركة القطاع المالي في الاقتصاد الحقيقي من خلال تنظيم عمل مؤسسات الاقراض المتخصصة ودعمها، تخفيف حدة المخاطر المحيطة بالمصارف عن طريق الرقابة على الدورات الائتمانية وتشجيع الائتمان للقطاعات المنتجة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير إطار عمل لبناء وتخطيط السيناريوهات وفق معايير مهنية عالية ووضع نظم شاملة في مجال استثمارية العمل والتعافي من الكوارث لكل من سلطة النقد الفلسطينية والنظام المصرفي على حد سواء، واختبار الموقع البديل ونظم التعافي من الكوارث لرصد جميع البيانات والحفاظ على سير العمليات الحرجة في حال النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

- تعزيز وتطوير العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، حرصت سلطة النقد على بناء وتطوير شبكة علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية، والعمل على ربط الجهاز المصرفي الفلسطيني مع المنظومة المصرفية العالمية بما يحقق الرقي والتطور في الخدمات المقدمة من قبل هذا الجهاز. ومحلياً تشارك سلطة في عضوية مجالس إدارة كل من جمعية البنوك وهيئة سوق رأس المال، والمعهد المصرفي، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، وهيئة تشجيع الاستثمار، ومجلس مهنة مدققي الحسابات، مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، وصندوق إقراض الطلبة، والمشاركة الفاعلة في رسم السياسات والاستراتيجيات وتطوير الأنظمة والتعليمات المتعلقة بأعمالها. وعلى الصعيد الاقليمي والدولي وقعت سلطة النقد مجموعة من مذكرات التفاهم مع بنوك مركزية عربية وإقليمية بهدف تبادل الخبرات وتطوير الكفاءات والقدرات. بالإضافة الى عضويتها في عدد من مجالس

الإدارة لمؤسسات دولية، والمشاركة الفاعلة في نشاطاتها واجتماعاتها، وسعيها للانضمام لمؤسسات أخرى.

ونذكر أهم المحطات المفصلية في تطور عمل سلطة النقد منذ التأسيس وحتى نهاية عام 2015:

- 1994 تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب مرسوم رئاسي رقم (184)
- 1997 صدور قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) عن المجلس التشريعي الفلسطيني.
- 2007 صدور قانون مكافحة غسل الأموال
- 2008 اطلاق نظام المعلومات الائتماني
- 2008 صدور مرسوم رئاسي بقانون ترخيص ومراقبة مهنة الصرافة
- 2010 إنشاء نظام المدفوعات الوطني
- 2010 صدور قانون المصارف
- 2010 اطلاق نظام الشيكات المعادة (نشام)
- 2011 إنشاء دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق
- 2011 انشاء قاعة استقبال الجمهور
- 2011 اطلاق نظام التسوية الإجمالية (براق)
- 2012 اطلاق برنامج حساب اساسي لكل مواطن
- 2012 صدور قانون تسوية المدفوعات الوطني
- 2012 إصدار مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال
- 2013 اطلاق رقم الحساب المصرفي الدولي (الايبان)
- 2013 انشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- 2013 حصلت سلطة النقد الفلسطينية على جائزة أفضل فعالية تم تنظيمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز الوعي المالي لدى شريحة الأطفال والشباب، والتي تصدر عن المؤسسة المالية العالمية لتعزيز الوعي المالي للأطفال والشباب ومقرها أمستردام.
- 2014 اطلاق نظام المقاصة الآلي
- 2014 اطلاق نظام البنية التحتية للمفتاح العام (Public Key Infrastructure-PKI)
- 2015 اطلاق نظام المفتاح الوطني (194)
- 2015 اطلاق نظام ادارة المعلومات الخاص بسلطة النقد (MIS)
- 2015 اطلاق نظام ادارة المعلومات الجغرافية الخاص بسلطة النقد (GIS)



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA)

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية كهيئة مستقلة بموجب قانون رقم (13) لسنة (2004)، يتولى إدارتها مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء، وتتمتع بالاستقلال المادي والاداري، استطاعت الهيئة ممارسة اعمالها بما يشمل الاشراف والمراقبة وترخيص جميع العمليات المتعلقة بقطاع الأوراق المالية، ونشاطها الاداري في قطاع التأجير التمويلي لقطاعات الرهن العقاري والتأجير التمويلي والنشاط المالي غير المصرفي. وقد ترأست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في فلسطين. أهم انجازات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لعام 2015:

أنجزت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عدد من التسويات الودية لمجموعة من المصابين والمتضررين الذين لهم حقوق في ذمة شركة الاهلية المصرية للتأمين (شركة مصر للتأمين حالياً)، حيث قامت شركة مصر للتأمين بدفع المبالغ المالية التي تم الاتفاق عليها مع المتضررين لتسوية الملفات العالقة بينهم وبين الشركة، علماً أن شركة التأمين الأهلية المصرية والتي كانت عاملة في سوق التأمين الفلسطيني في فلسطين منذ العام 1994 قد غادرت سوق التأمين الفلسطيني في نهاية عام 2000 دون إنهاء وتسوية التزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها، ومن منطلق واجب الهيئة القانوني بحماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من خدمات التأمين فإنها تسعى إلى استكمال باقي تسوية باقي الملفات العالقة بين المتضررين وشركة مصر للتأمين.

قامت الهيئة بتطوير مسودة التشريعات الخاصة بصناديق الاستثمار واستكمال متطلبات الرقابة المبنية على المخاطر في قطاع الأوراق المالية وذلك في سياق مشروع المساعدة الفنية المقدم من قبل البنك الدولي.

البدء بتنفيذ مشروع البنك الدولي الخاص بقطاع التأمين حيث تم الانتهاء من متطلبات الرقابة عن بعد في التفتيش المبني على المخاطر وجاري استكمال المتطلبات الأخرى من تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية الخاصة بخروج الشركات وتعليمات اعادة التأمين.

الانتهاء من بناء استراتيجية هيئة سوق رأس المال للأعوام الخمس القادمة 2016-2020، والتي يتوقع اقرارها خلال شهر كانون الثاني من عام 2016.

الانتهاء من المسح الميداني الشامل لدولة فلسطين فيما يخص خطة بناء الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، حيث يتوقع استلام النسخة الأولى من الدراسة الشاملة خلال شهر كانون ثاني من العام القادم.

بورصة فلسطين

تأسست بورصة فلسطين كشركة مساهمة خاصة في عام 1995 لتعزيز الاستثمار في فلسطين وتحولت إلى شركة مساهمة عامة في شباط 2010 تجاوباً مع مبادئ الشفافية وقواعد الحوكمة الرشيدة.

تميزت بورصة فلسطين كونها أول سوق مالي عربي مؤتمت بالكامل منذ النشأة، وكانت البورصة العربية الوحيدة المملوكة بالكامل من قبل القطاع الخاص عند انطلاقتها.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتستخدم أفضل التقنيات العالمية حيث تسعى لتوفير سوق لتداول الأوراق والأدوات المالية يتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة لخدمة المستثمرين والمحافظة على مصالحهم.

حافظت بورصة فلسطين على وجودها في ظل تحديات سياسية واقتصادية صعبة على مدار 19 عاماً، وأثبتت نفسها كسوق مالي قوي وواعد بين نظيراتها في المنطقة حيث تعد واحدة من أفضل البورصات من حيث العائد على الاستثمار ROI والذي بلغ متوسطه 6.30 ٪ على مدار الخمس سنوات الأخيرة.

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 49 شركة مع نهاية كانون الأول 2015، بقيمة سوقية حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي مقسمة على خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية هي: قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين وقطاع الاستثمار وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات. وتحقق معظم الشركات المدرجة أرباح سنوية، تتداولها بعض الشركات بالدينار الأردني فيما تتداولها شركات أخرى بالدولار الأمريكي.

أبلغت مجموعة «فاينانشال تايمز للمؤشرات المالية» (FTSE Indices) بورصة فلسطين بأنها استحققت وعن جدارة الترقية خطوة جديدة ضمن مؤشراتاتها وفق المعايير المتبعة، وذلك خلال المراجعة السنوية التي تستهدف الأسواق المالية على مستوى العالم والتي تجريها في شهر أيلول من كل عام، وتشير الرسالة الواردة من المجموعة بأن تلك الخطوة ستتم في شهر أيلول من العام 2016. حيث ستنقل البورصة من قائمة الأسواق على «لائحة المراقبة» إلى (Frontier Market). وتعد تلك النقلة النوعية دليلاً واضحاً على قدرة بورصة فلسطين المنافسة عالمياً والالتزام بالمعايير المؤهلة والمطلوبة للدخول لتلك المؤشرات والتطور ضمنها.

تمكنت بورصة فلسطين خلال العام 2015 من إطلاق نظام الإفصاح الالكتروني «إفصاح» لتعزيز آلية الإفصاح لدى الشركات المدرجة والشركات الأعضاء، وسعت إلى الحصول على العضوية الكاملة في اتحاد البورصات العالمية، كما عملت على زيادة عمقها عبر إدراج شركة جديدة، وترخيص بنوك جديدة للحفاظ الأمين لتصل إلى خمسة. هذا بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الورش والمحاضرات في سياق برنامجها للتوعية الاستثمارية.

القطاع المصرفي في فلسطين

تضم قائمة البنوك العاملة في فلسطين 15 بنكاً، من بينها سبعة بنوك فلسطينية. هناك فرصة كبيرة لإمكانية النمو والتوسع في القطاع المصرفي داخل فلسطين، حيث يوجد حالياً 274 فرعاً ومكتباً تقدم خدماتها للمواطنين البالغ تعدادهم 4.75 مليون نسمة في فلسطين. ودون الأخذ بعين الاعتبار حجم النمو السكاني في فلسطين، فإن هناك حاجة إلى مضاعفة عدد فروع البنوك العاملة في فلسطين للوصول بها إلى المعيار العالمي والذي يقضي بتوفير فرع واحد على الأقل لكل 10,000 شخص. وينظر بنك فلسطين إلى هذا الانخفاض النسبي في عدد الفروع المصرفية، بمثابة فرصة لتوسيع نطاق أعماله وتقديم الخدمات والمنتجات عالية الجودة وتحقيق الاستفادة في النمو والاشتمال المالي كل على حد سواء.

وتعد إمكانية النمو المحتملة لبنك فلسطين كبيرة؛ ففي العام 2015، ارتفع حجم الموجودات للقطاع المصرفي في فلسطين بنسبة 8٪، والودائع بنسبة 8٪، في حين ارتفعت حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 19٪. وبالنظر إلى مسار الخمس سنوات الماضية، فإننا نجد ارتفاعاً بالموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بلغ 6.70٪، 6.73٪، 10.81٪ على التوالي. ويؤمن بنك فلسطين بأن الساحة مهيأة له للحفاظ على مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الفلسطينية. وقد توجت جهوده المبذولة في بناء مؤسسة مالية كبيرة تحظى بتقدير واسع مدعوم بعلامة تجارية قوية وبانتماء كبير من عملاء البنك، وتحقيق شراكات جديدة، وهو ما يظهر بوضوح في نتائجه السنوية.

الموجودات	2015	2014	2013	2012	2011
القطاع المصرفي	12,602,347,774	11,542,029,652	11,195,285,474	9,797,014,817	9,110,234,260
بنك فلسطين	2,785,203,240	2,424,773,961	2,348,045,943	2,004,494,095	1,653,960,732
الودائع					
القطاع المصرفي	9,654,597,508	8,935,342,947	8,306,247,172	7,484,129,223	6,972,474,546
بنك فلسطين	2,242,782,298	2,062,524,075	1,745,563,265	1,554,493,702	1,296,568,931
التسهيلات الائتمانية					
القطاع المصرفي	5,824,694,875	4,895,882,595	4,480,286,185	4,111,307,849	3,487,055,390
بنك فلسطين	1,388,805,441	1,151,825,644	1,103,641,018	976,394,928	720,173,048

نسبة النمو في الودائع والتسهيلات (عام عن عام)

ودائع العملاء	2015	2014	2013	2012	2011
القطاع المصرفي في فلسطين	8٪	7.57٪	10.98٪	7.3٪	3.0٪
بنك فلسطين	8.74٪	18.16٪	12.29٪	19.9٪	3.6٪
التسهيلات الائتمانية	2015	2014	2013	2012	2011
القطاع المصرفي في فلسطين	19٪	9.28٪	8.97٪	17.9٪	24.0٪
بنك فلسطين	20.57٪	4.37٪	13.03٪	35.6٪	32.1٪

شبكة فروعنا ومكاتبنا

توسع وانتشار بنك فلسطين

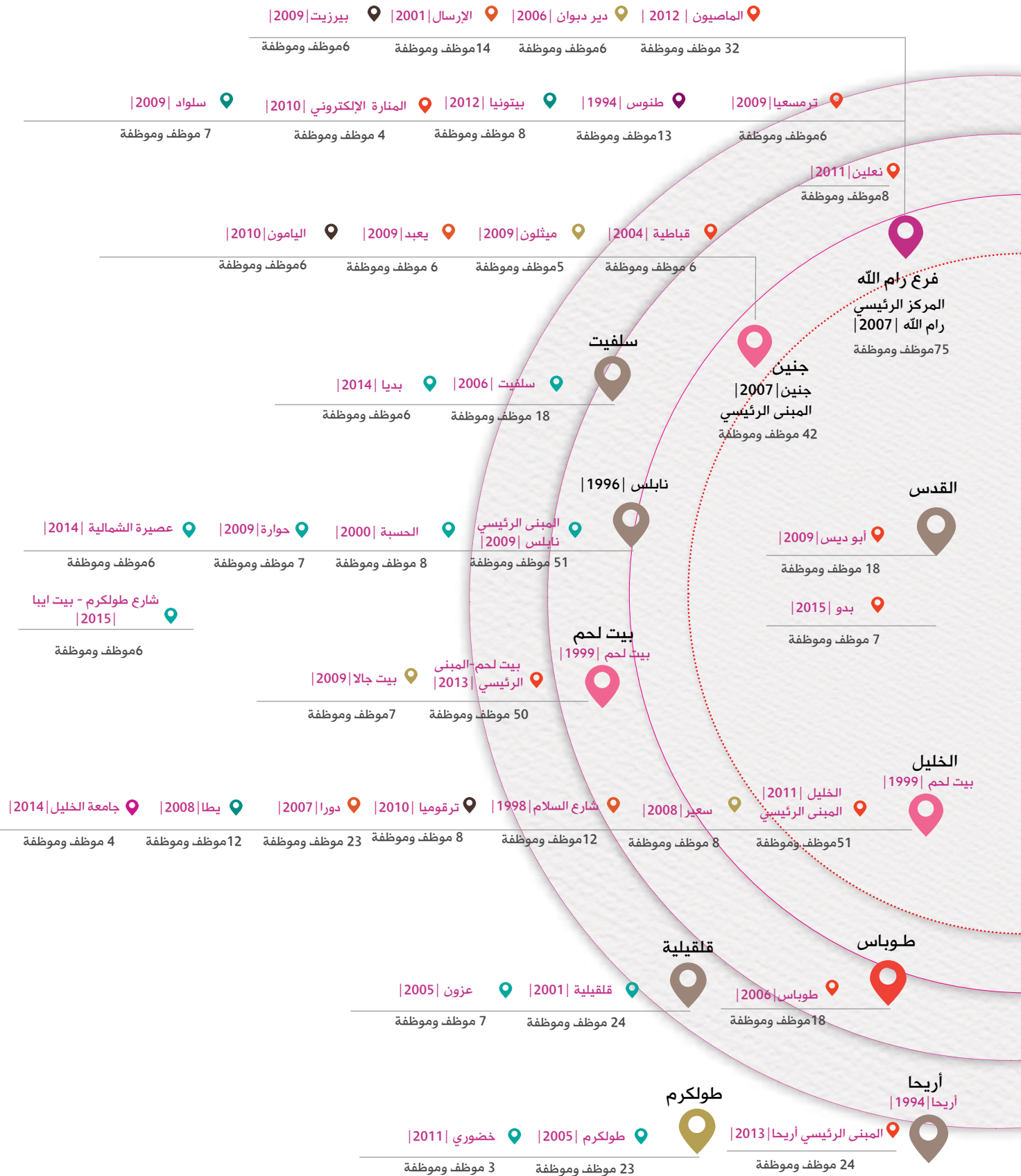
حافظ البنك على صدارته كأكبر شبكة مصرفية في فلسطين حيث وصل عدد الفروع التابعة له إلى 57 فرعاً ومكتباً من أصل 274 فرعاً تابعاً للبنوك العاملة في فلسطين. فخلال عام 2015، تم افتتاح ثلاثة مكاتب جديدة: مكتب شارع طولكرم في محافظة نابلس، ومكتب بدو في محافظة القدس، ومكتب المنطقة الصناعية في محافظة غزة. كما باشرنا العمل في مشروع لتوسعة فروعنا ومكاتبنا القائمة لنواكب الزيادة في قاعدة عملائنا، ولكي نقدم لهم الخدمات بجودة عالية وبشكل مريح.

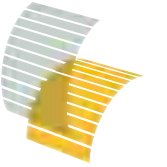
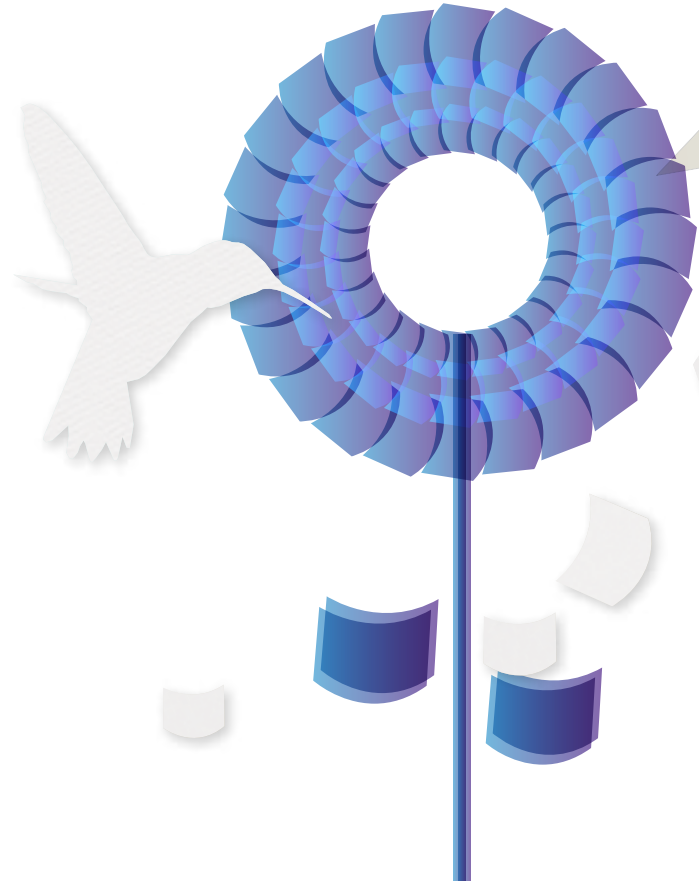
ويسعى البنك من خلال استراتيجيته في التوسع والانتشار أن يصل القطاع المصرفي في فلسطين إلى المعيار العالمي، والذي يقضي بوجود فرع واحد على الأقل لكل عشرة آلاف شخص، حيث يهدف البنك إلى تلبية احتياجات عملائه توازياً مع زيادة الطلب والإقبال على المنتجات البنكية، خصوصاً في المناطق التي تعاني شحاً في الخدمات المصرفية والمالية. علماً بأن عدد السكان في المناطق الفلسطينية قد وصل إلى 4.75 مليون نسمة، وعدد الفروع وصل إلى 274 فرع فقط.

عدد الموظفين

الإدارة العامة | 399 موظف وموظفة

- 57 فرع
- 117 صراف آلي
- 5,914 نقطة بيع
- 1,405 موظف
- 749,849 عميل
- (يشمل كافة حسابات العملاء)





الوساطة AL WASATA

شركة الوساطة للأوراق المالية هي شركة تابعة لبنك فلسطين تعمل في مجال تداول الأوراق المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية في بورصة فلسطين وعدد من الأسواق الإقليمية المختارة بالإضافة إلى نشاطها كأمين اصدار. تأسست الشركة عام 2005 كشركة مساهمة خصوصية محدودة تابعة لبنك فلسطين برأس مال 3,560,000 دولار أمريكي يمتلك منها البنك حصة تبلغ 87 %.

أفضل شركة وساطة في فلسطين للعام 2015

إنجازات العام 2015

الأولى على فلسطين من حيث قيمة التداول

الأولى على فلسطين من حيث عدد الحسابات الجديدة واستقطاب المستثمرين

حصلت الشركة على المركز الأول في حجم التداول في سوق فلسطين للعام 2015 بحصة سوقية بلغت حوالي 29 % فيما بلغت القيمة الاجمالية للتداول من خلال الشركة لنفس العام ما يزيد عن 372 مليون دولار في جميع الأسواق وهو أعلى أحجام التداول في هذا القطاع، هذا وقد حصلت الشركة وللعام التاسع على التوالي على المركز الأول في عدد المستثمرين الجدد الذين استطاعت استقطابهم للدخول في بورصة فلسطين بما نسبته حوالي 30 % من اجمالي الحسابات الجديدة للعام 2015.

هذا وقد تجاوزت القيمة السوقية للأسهم تحت سيطرة الشركة ما يزيد عن 470 مليون دولار في العام 2015 بارتفاع بلغت نسبته ما يقارب 17.5 % عن عام 2014.

استكمالاً لريادتها خلال السنوات السابقة كان للشركة حضورها فيما يتعلق بالابتكار والتقنيات الحديثة المستخدمة التي توفر من خلالها خدمات مميزة لجميع مستثمريها بالجودة والسرعة المطلوبة حيث تعتبر الوساطة من أولى الشركات التي قدمت خدمات التداول الالكتروني E-Trading بحيث يستطيع المستثمر إدارة حسابه بنفسه بالإضافة إلى خدمة الحساب من خلال الانترنت الذي يمكن المستثمر من الاطلاع على كشف حسابه و محفظته بشكل دوري، كما و توفر الشركة من خلال موقعها الالكتروني التقارير اليومية و الأسبوعية عن سوق فلسطين و الأسواق الإقليمية بالإضافة

إلى العديد من الأخبار التي تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الحكيمة. هذا وتزاول الشركة أعمالها من خلال ثلاثة مقرات في مدن رام الله وغزة وخانيونس يتم تحديثهم بشكل مستمر حتى يتمكن المستثمرون من إنهاء أعمالهم في سرعة ويسر وأمان. وقد قامت الشركة خلال العام 2015 بالتعاون مع بنك فلسطين بعقد العديد من ورشات العمل بهدف نشر ثقافة الاستثمار بين فئات المجتمع الفلسطيني كافة.

كما حصلت الشركة وللعام الثالث على التوالي على جائزة أفضل شركة وساطة في فلسطين من مجلة emeafinance العالمية المرموقة.

شركة 2000

تأسست شركة 2000 للاستثمار ونقل الأموال (الشركة) كشركة مساهمة خصوصية محدودة وتم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 13 كانون الثاني 1999 تحت رقم (563130079) وذلك استناداً إلى قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة. من أهم غايات الشركة التعامل في مجال الاستثمار العقاري من خلال عمليات البيع والشراء والتأجير وإنشاء المشاريع العمرانية العقارية وإدارتها وكذلك العمل في مجال النقل الآمن للأموال والسبائك والذهب والمجوهرات والموجودات والمقتنيات النفيسة وتوفير الحراسة اللازمة لذلك وكذلك التجارة العامة. تعتبر الشركة تابعة لشركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة (بنك فلسطين/ الشركة الأم) وهي مملوكة بالكامل لبنك فلسطين.

البيانات المالية لشركة 2000

بلغ إجمالي الموجودات لشركة 2000 مع نهاية عام 2015 ما مجموعه 204,396 دولار أمريكي، مقارنة مع 204,516 دولار حققتها الشركة في عام 2014.

وقد بلغت حقوق الملكية 167,431 دولار أمريكي عام 2015، مقارنة مع 167,952 دولار في عام 2014. وبلغت خسائر الشركة في العام الماضي ما مجموعه 521 دولار أمريكي، مقارنة مع 17,425 دولار أرباح في عام 2014.



تطوير خدمات الدفع الالكتروني في فلسطين

ووصل عدد الشركات المزودة للخدمات والمؤسسات المجتمعية التي وقعت معها PalPay® اتفاقيات أكثر من 28 شركة، بهدف التسهيل على المواطنين ومشاركتي الشركات بالتوجه لأقرب تاجر لديه جهاز نقطة بيع وتسديد فواتير خدمات الشركة بسهولة وسرعة وأمان.

وتعد شركة PalPay® الشركة الأولى على مستوى الوطن في تطوير خدمات التحصيل الإلكترونية بتقنيات عالمية ومن خلال أكثر من قناة إلكترونية، حيث تم عام 2014 إطلاق خدمات PalPay من خلال خدمة الإنترنت البنكي الخاصة بالبنوك. وفي العام 2015 تم إطلاق خدمات PalPay من خلال التطبيق الإلكتروني للهواتف الذكية.

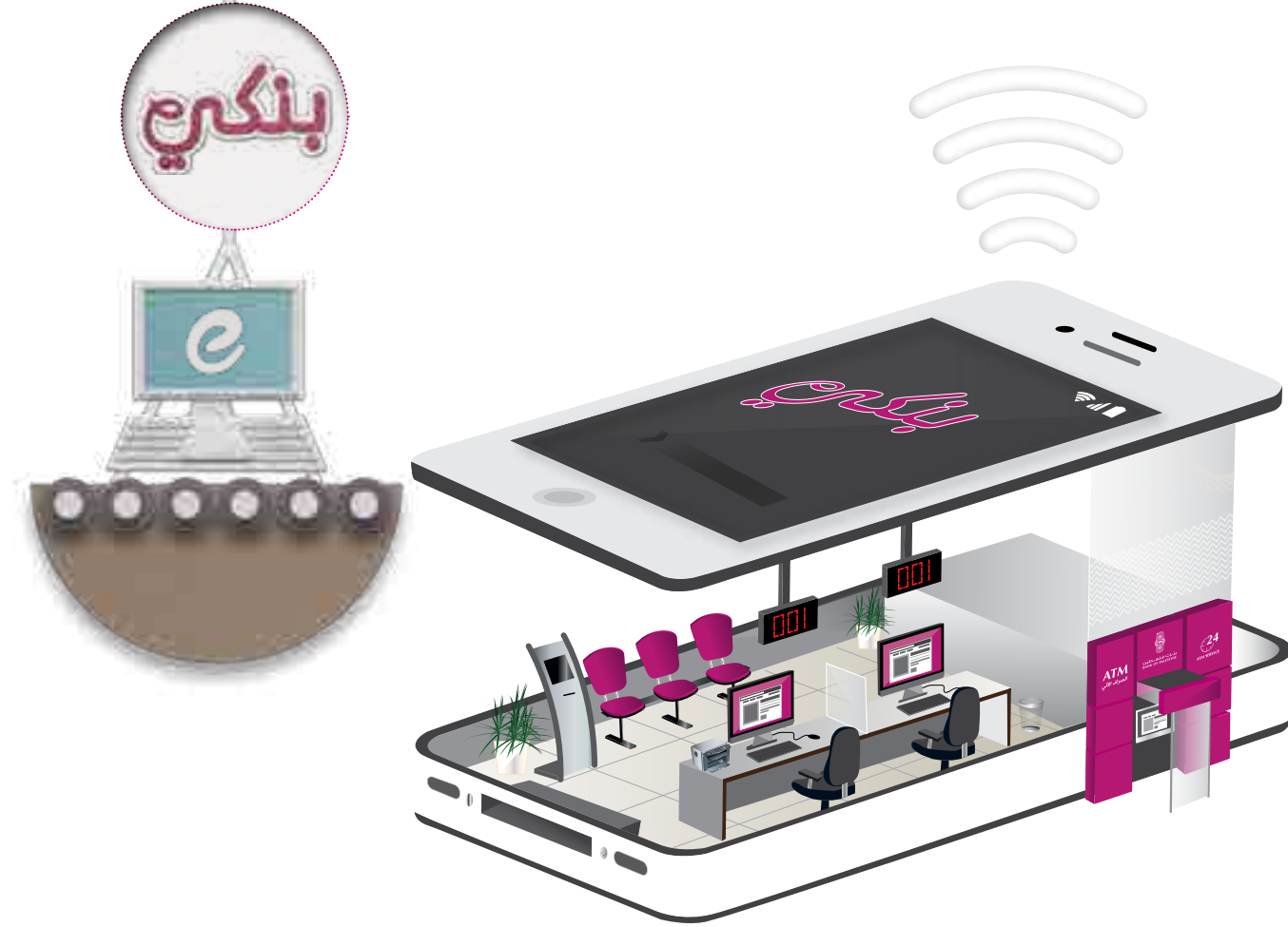
كما عملت PalPay® في العام 2015 بالتعاون مع جامعة بيرزيت ومؤسسات الإقراض للتسهيل على الطلاب والمشاركين بدفع الاقساط من خلال نظام بال باي. بالإضافة لشركة كهرباء الجنوب وسلطة مياه بيت لحم وغيرها من الشركات المزودة للإنترنت في فلسطين.

وقدمت PalPay® رعاية فنية لمؤتمر البطاقات والمدفوعات في الشرق الأوسط، الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وساهمت هذه الرعاية في الترويج الإقليمي والدولي لـ PalPay®.

أسس بنك فلسطين شركة PalPay® لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، لتساهم في تطوير ثقافة التسديد والدفع الإلكتروني في فلسطين بخبرة تجاوزت العشر سنوات من خلال امتلاكها للمركز الأول والوحيد في قبول وإصدار البطاقات الائتمانية والخصم في البلاد. وتواصل PalPay® تعزيز ذلك بعد تأسيس البنية التحتية التقنية في السوق الفلسطيني لتوفر أحدث الحلول البرمجية في عمليات تسديد الفواتير وشحن أرصدة الهواتف النقالة وبيع البطاقات المسبقة الدفع وتسديد أقساط مؤسسات القروض الصغيرة والجامعات.

وقد تأسست PalPay® في العام 2011، حيث بدأت بإطلاق خدماتها للجمهور وتوفير الوقت والجهد في عمليات تسديد وشراء خدمات الشركات الكبرى في فلسطين من خلال ما يزيد عن 5,500 نقطة بيع الكترونية متمثلة في متاجر ومراكز خدمات متعاقد مع بنك فلسطين في جميع أنحاء الوطن وعبر الإنترنت. كما واصلت شركة PalPay® تطوير خدماتها وزيادة نقاط البيع الإلكترونية في القرى والمدن الفلسطينية لتغطي كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، دون الحاجة للسفر مسافات طويلة أو الوقوف في طوابير الانتظار.

وقد زاد نشاط الشركة ونجاحها خلال العام 2015، حيث بلغ عدد المعاملات الإلكترونية التي نفذت من خلال أنظمة PalPay® 12,799,493 معاملة بزيادة قدرها 29٪ مقارنة مع العام 2014.



الخدمات الإلكترونية

يشهد الإقتصاد الفلسطيني تحديات كبيرة في الأونة الأخيرة بشكل عام، ولا سيما البنوك بشكل خاص، وتحقيق النمو الإقتصادي للمجتمع الفلسطيني وبقاء البنوك العاملة بها في ميدان الأعمال يتوقفان الى حد كبير على قدرة البنوك في مواجهة تحديات العصر، والترف عن الأعمال الروتينية والاهتمام بالاستراتيجيات والسياسات التي تساعد القطاع المصرفي في الاستمرار والتقدم، كما يحتم عليها العمل الدؤوب واكتساب الميزة التنافسية للاستمرار والتقدم، ولا سيما في مواكبة التطور التكنولوجي.

"مواكبة التطور التكنولوجي وتقديم الأفضل للعملاء" هو أحد الأهداف الرئيسية التي يبني عليها بنك فلسطين رؤيته، حيث شهدت الأعوام الخمس الأخيرة نمو متسارعا في طريقة تقديم الخدمات البنكية من خلال القنوات الإلكترونية التي استحدثها وطورها البنك، ليتوفر عاملي السهولة والأمان في التواصل ما بين العملاء والبنك من خلال القنوات الإلكترونية، مع التركيز على السير جنبا إلى جنب مع التقدم والتسارع التكنولوجي من خلال تطوير الكادر البشري والمصادر المالية المخصصة لتحقيق أكبر قدر من العوائد وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء للتعامل الإلكتروني، فضلا عن استغلال تطور أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتعامل المواطن الفلسطيني معها، لا سيما مع انتشار استخدام الإنترنت وأجهزة الهواتف الذكية، والتي تعد من أهم العناصر لتعامل المواطن الفلسطيني مع الخدمات الإلكترونية التي يقدمها بنك فلسطين.

وقد كان إنشاء مركز إتصال متخصص للتواصل مع العملاء وتأسيس شركة PalPay® لحلول الدفع الإلكتروني من العناصر الأساسية لبث سبل جديدة لابتكار وتطوير القنوات الإلكترونية، فضلا عن تركيز البنك على تفعيل الخدمات الإلكترونية وتناسبها مع حاجة العملاء المتمثلة في خدمات الإنترنت البنكي والرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني والهاتف الناطق والتسديد الآلي، واخيراً التطبيق البنكي عن طريق الهواتف الذكية "بنكي".

في عام 2011 تم تأسيس شركة PalPay®، لتعمل بشكل مواز مع استراتيجية البنك من خلال استحداث أساليب إلكترونية متطورة لحلول الدفع الإلكتروني وتوفيرها للمواطن الفلسطيني وعميل بنك فلسطين على حد سواء، وتخصيص أكثر من قناة إلكترونية للتعامل مع خدماتها، واستهداف المواطنين البنكيين و الغير بنكيين لتسخير كامل جهودها واستهداف جميع شرائح المجتمع الفلسطيني للتعامل مع هذه الخدمات. (للمزيد من المعلومات، مراجعة صفحة رقم 19)

وتبع ذلك تأسيس مركز الإتصال في عام 2012 بالتعاون مع الشركة المتخصصة "Reach"، والذي بدأ عمله بتقديم الخدمات الاستعلامية والتنفيذية المتعلقة بالحسابات وبطاقات الدفع البلاستيكية من خلال 10 موظفين. وقد تم تطوير عمليات تقديم الخدمات للعملاء من خلال أنظمة مأمّنة، واستحداث النظام الأول على مستوى العالم من حيث فاعلية تكنولوجيا خدمات مركز الإتصال للعملاء AVAYA، بالإضافة الى زيادة عدد الموظفين العاملين الى 19 موظف، فضلا عن إضافة خدمات جديدة لتقديمها من خلال هذا المركز للعملاء.

وفي بداية العام 2014، تم ربط خدمات تسديد الفواتير وشحن أرصدة الهواتف النقالة على نظام الإنترنت البنكي، حيث مكن العملاء من تسديد فواتير الكهرباء والمياه والإنترنت وشحن أرصدة الهواتف النقالة مع شركات الاتصالات الخلوية في فلسطين من خلال رصيد الحساب البنكي مباشرة ومن دون أية فوائد أو عمولات.

وفي نفس الفترة وللتركيز على استخدام العملاء لهذه الخدمة، طور البنك وحدة متخصصة من الموظفين في الفروع لتسويق الخدمات الإلكترونية للعملاء المترددين على الفروع، وتسهيل عملية تقديم الخدمات الإلكترونية وتسجيل العملاء في الخدمة وإصدار رقم سري فوري لهم وتدريبهم على كيفية استخدامها والميزات المتعلقة بها داخل الفرع، ليتمكن العملاء من مباشرة الاستخدام فور خروجهم من الفرع، الأمر الذي شكل نقلة نوعية في نظرة عميل بنك فلسطين للخدمة، وإدراك مدى أهمية التعامل بالخدمات الإلكترونية وكيفية استخدامها، وازدياد عدد العملاء الفاعلين من خلالها. وعمل البنك على تطوير مهارات البيع والتسويق لموظفي الخدمات الإلكترونية، من خلال الدورات التدريبية المتخصصة وتزويدهم بكافة الانظمة الإلكترونية لتسهيل عملهم في تقديم الخدمة، إضافة الى تقديم الخدمات الإلكترونية الأخرى المتمثلة في الرسائل القصيرة والبريد الإلكتروني والهاتف الناطق والتسديد الآلي.

وقد بلغ عدد المنتسبين والفاعلين على خدمة الإنترنت البنكي الى 62,030 عميل، بنسبة زيادة 113 %، بينما ارتفع عدد مستخدمي خدمة الرسائل القصيرة الى 159,958، بنسبة إرتفاع وصلت الى 18 %.

أما بخصوص تسديد الفواتير وشحن الأرصدة، فقد حقق بنك فلسطين نجاحا ملحوظا في هذا المجال، ليصل عدد الحركات المنفذة من خلال هذه الخدمة الى 62,500.

وقد حقق إطلاق خدمة "بنكي" والمتمثلة بتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهواتف الذكية في الربع الرابع من عام 2015 نجاحا ملحوظا من حيث الميزة التنافسية مقارنة مع باقي التطبيقات الصادرة من مختلف البنوك العاملة في القطاع المصرفي. وتمثلت الميزة التنافسية في الخدمات التي تتوفر على التطبيق من عمليات تسديد الفواتير وشحن الأرصدة وخدمة الدفع لصديق. وقد تم بناء التطبيق من قبل شركة PalPay®، التي وفرت خدمة التسجيل الذاتي للعملاء، مما وفر السهولة في عملية الحصول على التطبيق دون الحاجة الى زيارة فروع البنك، فضلا عن السهولة والأمان في عملية

استخدام التطبيق من خلال أجهزة الهواتف الذكية العاملة بأنظمة التشغيل Android و iOS، إضافة الى قدرة العملاء والمغتربين المقيمين خارج فلسطين وداخل الأراضي المحتلة من تحميل التطبيق والتسجيل الذاتي فيه باستخدام ارقام الهواتف النقالة التابعة للشركات غير الفلسطينية واستخدام الخدمات من خلال توفر إنترنت لاسلكي على الجهاز المشغل للتطبيق. وقد عمل البنك على تشجيع العملاء على التسجيل في التطبيق من خلال منح 50 جهاز من نوع "iPhone6" للعملاء المسجلين في التطبيق بموجب سحب أسبوعي، فضلا عن منح هدية بقيمة 20 شيكل لأول 10,000 مشترك في خدمة الدفع لصديق. وقد سجل في التطبيق أكثر من

20,000 عميل في أول ثلاثة أشهر من إطلاق الخدمة، وتنفيذ أكثر من 34,000 حركة.

ويساعد توجه بنك فلسطين في تحقيق هدف مواكبة التطور التكنولوجي الرؤية التي تبنتها سلطة النقد الفلسطينية، بإطلاق مشروع المفتاح الوطني والتحصير لإصدار قوانين متعلقة بقوانين المدفوعات الإلكترونية، فضلا عن توجه البنوك الى التعامل الأكثر بالخدمات الإلكترونية وتقديمها للمواطن الفلسطيني، الأمر الذي ساعد القطاع المصرفي على استحداث ثقافة الخدمات الإلكترونية وتوجيه العملاء لاستخدامها بشكل أكبر.

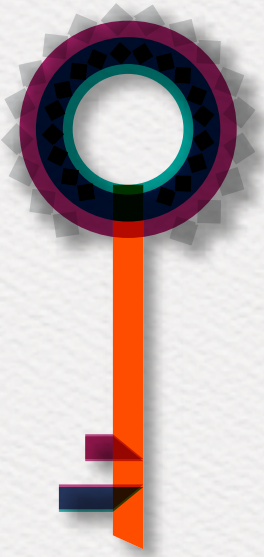
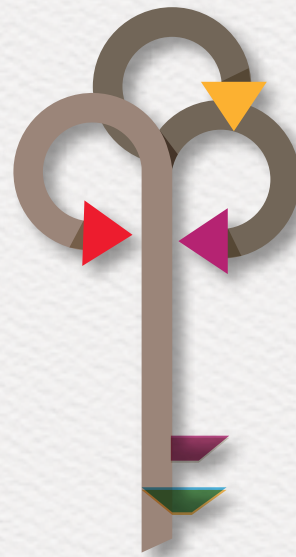
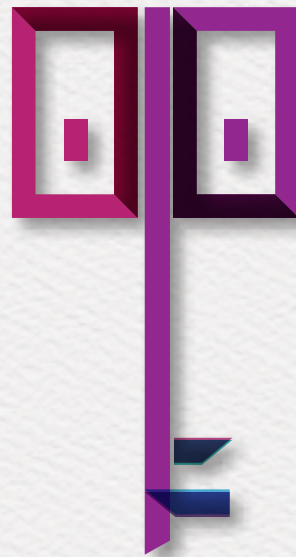
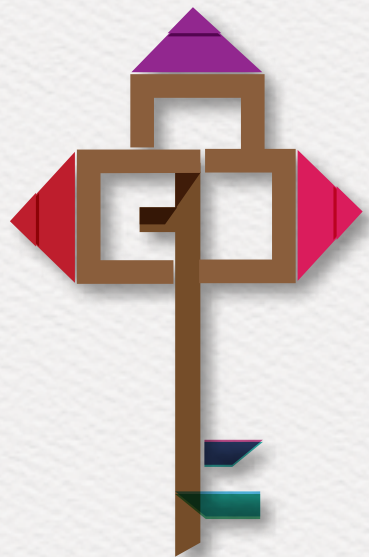


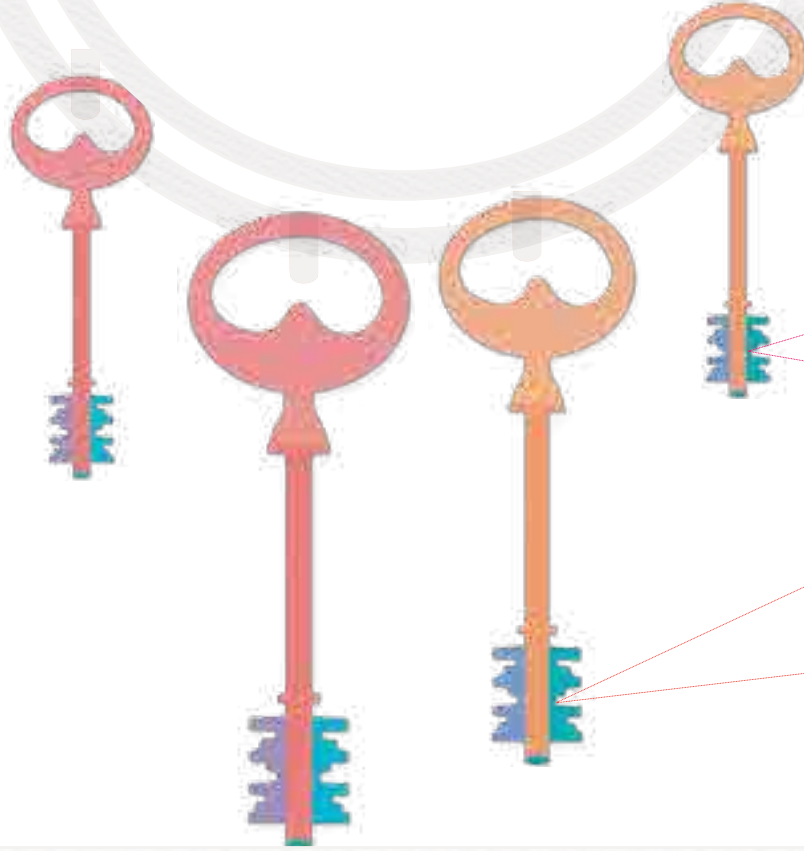
يقدم بنك فلسطين لعملائه في كافة قطاعات عملهم مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تشمل؛ الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالعملة المختلفة، إضافة إلى الشيكات النقدية، وخدمات الدفع الإلكتروني للفواتير، من خلال فروع البنك وشبكة واسعة من الصرافات الآلية (ATMs) ومن خلال القنوات الإلكترونية الأخرى. فضلا عن بطاقات الائتمان (Visa و MasterCard) التي تمكن عملاء البنك من الوصول إلى حساباتهم البنكية في جميع أنحاء العالم.

يؤمن البنك بأهمية إيصال الخدمات والمنتجات لجميع فئات المجتمع، لذلك يعمل بنك فلسطين على توفير حزمة من الخدمات المتنوعة والمنتجات المالية العصرية لجميع عملائه من الأفراد والشركات بجميع أحجامها لتعزيز فرص الاستثمار، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويهدف البنك ضمن سياسته في التوسع والانتشار، إلى الوصول إلى أكبر عدد من العملاء على مستوى الوطن، مؤمنا بالإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها فلسطين وشبابها المتعلم. وبالرغم من شح الموارد والصعوبات التي مرت، إلا أنهم أثبتوا قدرتهم على الإبداع والابتكار والتطوير. ومن هنا فقد وجد البنك نفسه عنصرا أساسيا وداعما لإبداعهم وتنمية روح المبادرة، وذلك بتوفير حزمة من المنتجات والخدمات التي تدعم قدرته في لعب دور أكبر في المجتمع الفلسطيني.

خدمات مصرفية متكاملة





واصل البنك التركيز على توفير فرص الحصول على التمويل لمحرك الاقتصاد الفلسطيني - المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستشارية غير المالية لصاحبات وأصحاب المنشآت في مجال الأعمال التجارية لدعم نموهم وتطورهم، تحقيقاً للنمو في خدماته البنكية وكذلك للنمو في الاقتصاد الوطني والحفاظ على وتيرة نمو في تشغيل الأيدي العاملة في مواجهة أي ركود اقتصادي.

كما تم إطلاق موقع أدوات تطوير الأعمال Business toolkit لمساعدة اصحاب وصاحبات المنشآت والشركات على التطور والنمو من خلال توفير أدوات واستشارات تساعدهم على تطوير أعمالهم وزيادة فرصة نجاح مشاريعهم.

وخلال عام 2015 اطلق البنك حملة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خصص خلالها مبلغ 200 مليون دولار امريكي لتمويل هذه المشاريع التزاماً منه بترجمة هذا الاهتمام الى برامج فعلية وتمويلية.

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الخاصة بالمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بنك فلسطين بنسبة 33 ٪ مقارنة بحجم التسهيلات الممنوحة لتلك المشاريع بالعالم 2014.

وتشكل تسهيلات المنشآت الصغيرة و المتوسطة ما نسبته 27 ٪ من محفظة التسهيلات الخاصة ببنك فلسطين.

أعمالهم في كافة الأماكن بما في ذلك المناطق الريفية، عمل بنك فلسطين على انشاء دائرة متخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق الاشتغال المالي بإيصال الخدمات المصرفية لأصحاب هذه المنشآت وتقليل الفجوة بالتعامل مع القطاع المصرفي. وانسجاماً مع رؤية البنك بتطوير المشاريع والمنشآت التي يقوم بتمويلها، يستمر البنك بمتابعة وتقديم الاستشارات لهم لضمان استمرار النمو وتلبية احتياجاتهم المتنوعة بالمزيد من الدعم والمنتجات العصرية.

ومن خلال الخبرات المتراكمة والعلاقات المثينة التي تربط موظفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تحصل المنشآت الصغيرة على المزيد من المنتجات المتطورة والاستشارات التي يحتاجونها لتوسيع أعمالهم، هذا وقام البنك بتمويل عدداً من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات، التي تشمل التجارة، الخدمات، الصناعة، الزراعة، السياحة والبناء. ويساعد بنك فلسطين الشركات الوليدة للاستمرار والازدهار عبر مساهمته بتطويرها على مستويات عديدة منها: الإدارية، والفنية، والمؤسسية ومهارات التسويق.

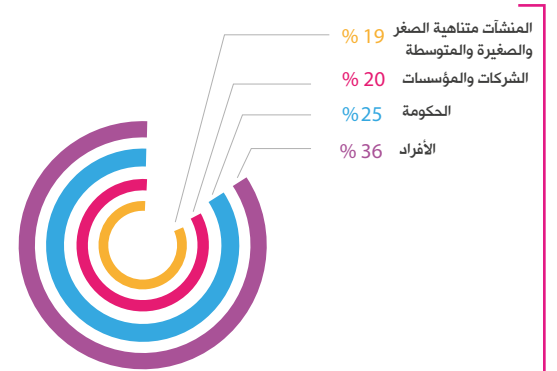
يسعى بنك فلسطين لتطوير المنشآت الصغيرة القائمة، وإنشاء مشاريع جديدة بهدف دعم المشاريع الإنتاجية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها إلى مصادر التمويل، باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي والاساسي لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

حيث تؤثر بشكل كبير على التخفيف من حدة البطالة وتشغيل الأيدي العاملة، بحسب دراسة نشرتها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، فإن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توفر العمل لأكثر من 87 ٪ من القوى العاملة في فلسطين. هذه الاستراتيجية هي في صلب خطط تحقيق الاستراتيجية في النمو والشمول المالي، تلك الخط التي التزم بنك فلسطين بتحقيقها خلال أعمال ونشاطات العام 2015.

يوجد حالياً أكثر من 140,000 مشروع صغير ومتوسط مسجلين بشكل رسمي في فلسطين. مقارنة بالأسواق الأخرى، تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة مستقرة ومن المتوقع زيادة الطلب لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال العام القادم.

وبهدف مساعدة اصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذوي الدخل المحدود في تطوير

المحفظة الائتمانية



1.38 مليار دولار امريكي



معاً لنبني الوطن
▶▶▶▶▶

منتجات وخدمات أخرى

ولتلبية احتياجات عملائه من التجار وأصحاب الشركات، أنشأ بنك فلسطين عددا من الفروع الخاصة بالأعمال في المدن الفلسطينية الرئيسية.

ويقدم بنك فلسطين لعملائه التجاريين مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات التي تساعدكم على أداء أعمالهم وتشمل:

- ❖ الاعتمادات المستندية
- ❖ الكفالات
- ❖ تمويل العقود التجارية
- ❖ تحصيل الفواتير
- ❖ التسهيلات الائتمانية
- ❖ تحويلات الأموال الدولية
- ❖ خدمات الخزينة
- ❖ الخدمات المصرفية الإلكترونية
- ❖ قبول البطاقات
- ❖ القروض الخضراء

البنوك المراسلة

نعمل في بنك فلسطين على الاستمرار في توسيع شبكة البنوك المراسلة الخاصة في الأسواق الدولية فقد أسس البنك علاقات وطيدة مع بنوك مراسلة موزعة جغرافيا لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الى عملائنا و تمكن البنك من عرض تشكيلة واسعة من الخدمات المالية والتجارية لعملائه مثل: الحوالات المصرفية، والتعامل بالعملة الأجنبية، والاعتمادات المستندية، حيث وصل عدد البنوك المراسلة التي يتعامل معها بنك فلسطين حوالي 30 بنك في دول مختلفة في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا وآسيا وغيرها.

قروض الشركات الكبيرة

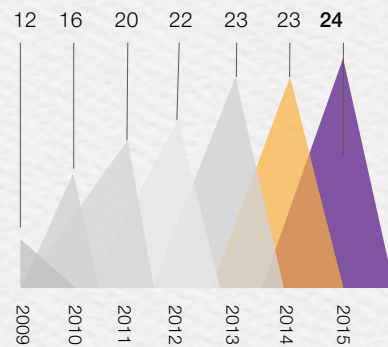
يقدم بنك فلسطين خدمات تمويلية وقروضا للشركات بجميع أحجامها، بالإضافة إلى القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يقدم البنك قروضا لشركات كبرى، لتمكينها من توسيع أعمالها والحصول على عقود ومشاريع كبيرة.

القروض المشتركة

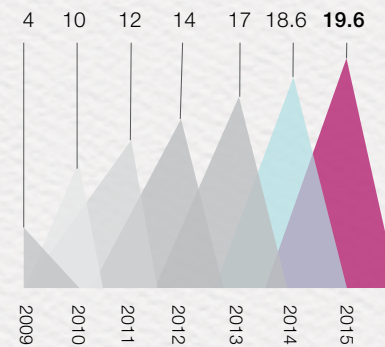
يلعب بنك فلسطين دورا رئيسيا في القروض المشتركة، حيث قدم قروضا لكبرى المشاريع الاقتصادية في فلسطين، مثل الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات "الوطنية موبايل"، ثاني أكبر مزود خدمة اتصالات خلوية في فلسطين وفندق موفينيك في رام الله.



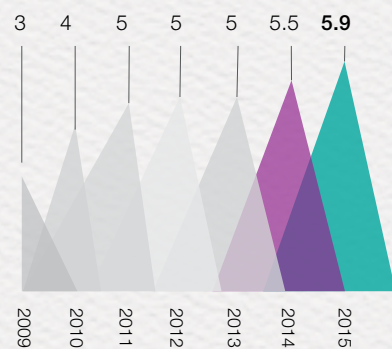
بطاقات الائتمان (بالآلاف)



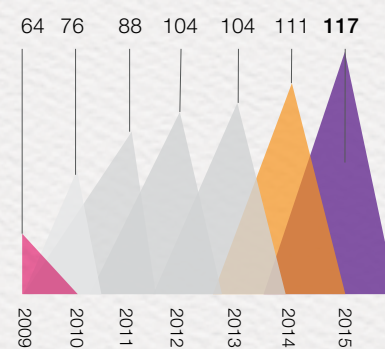
بطاقات حياة سهلة (بالآلاف)



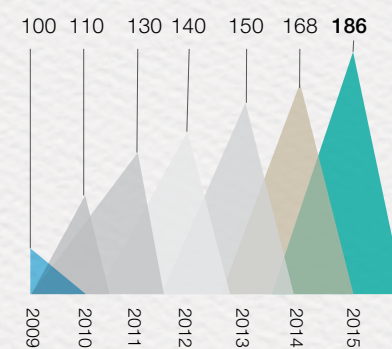
نقاط البيع الإلكترونية (بالآلاف)



الصرافات الآلية



بطاقات الخصم (فيزا إلكترون) (بالآلاف)



البطاقات وحلول الدفع الإلكتروني

البنك عملية التوازي ما بين زيادة إقبال العملاء على استخدام بطاقتهم، وتوفير القنوات الإلكترونية المتخصصة في قبولها، سواء لتسهيل عمليات التسوق و الشراء، وعمليات السحب النقدي.

وفي مجال حلول الدفع الإلكتروني، فقد أطلق البنك تطبيق **بنكي** للهواتف الذكية، والذي يتيح لعملاء البنك من تحميله على الهواتف الذكية التي تعمل بأنظمة iOS وAndroid، والتسجيل الذاتي على التطبيق ليتمكن العملاء من استخدام التطبيق والتواصل مع الحسابات البنكية في أي وقت ومكان، فضلاً عن توفير خدمات تسديد الفواتير وشحن الأرصدة وتسديد أقساط الجامعات والدفع لشركات دعاية وإعلان بمجرد تحميل التطبيق والتسجيل فيه. واستحدث بنك فلسطين خدمة «الدفع لصديق»، بحيث تتيح هذه الخدمة سهولة تحويل المبالغ للأصدقاء والأقارب من خلال رقم الهاتف النقال الذي يحمله المستفيد أثناء عملية التحويل، الأمر الذي يوفر بديلاً جديداً عن التعامل بالنقد، ومنتجاً جديداً تحت مظلة تكنولوجيا الدفع الإلكتروني.

وعمل البنك على زيادة العملاء المستخدمين لخدمة تسديد الفواتير من خلال الإنترنت البنكي وتطبيق الهواتف الذكية، وذلك من خلال الطاقم المختص في تسويق وتقديم الخدمات الإلكترونية داخل الفروع. وساهم في ذلك تنوع الخدمات التي يقوم العملاء بالدفع مقابلها، فقد قامت شركة PalPay® المزودة لخدمة تسديد الفواتير بزيادة عدد الشركات المتعاقدة التي تحصل بدفعاتها من خلال النظام، ليصل عدد الشركات المتعاقدة مع شركة PalPay® إلى 37 شركة، تعمل في مجال تزويد خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والإنترنت والتعليم والدعاية والإعلان والتمويل الصغير، لتوفر شركة PalPay® نظاماً واحداً يستخدمه المواطن الفلسطيني لتغطية كافة الفواتير والمستحقات المالية مع الشركات والمؤسسات المتعاقدة. وتعمل شركة PalPay® بشكل مستمر على زيادة عدد الشركات المتعاقدة، وتنويع الخدمات التي تسهل على المواطن الدفع مقابلها، مع العلم أن المواطن يستخدم الخدمة دون مقابل. وقامت شركة PalPay® بالتعاقد مع بنوك أخرى لتمكينها من توفير خدمات الدفع المختلفة على نظام PalPay® لعملائها من خلال قنواتها الإلكترونية.

وقد قامت سلطة النقد بإطلاق مشروع المفتاح الوطني مع معظم البنوك المحلية، والذي يقوم على ربط الصرافات الآلية في نظام محاسبي وتقني واحد، يسمح لحاملي بطاقات الخصم والدفع المسبق من البنوك المحلية بإتمام عمليات السحب النقدي من خلال أي صراف آلي تابع للبنك المشترك في المفتاح الوطني بعمولات مخفضة، دون التقيد بضرورة سحب النقد من صراف البنك المصدر للبنك. وقد كان بنك فلسطين من أوائل البنوك التي التزمت بتعليمات سلطة النقد بهذا الخصوص، والتي أتمت عمليات الربط التقني مع شبكة المفتاح الوطني، والتي ترمز لها ب (194) كعلامة تجارية للمشروع والشبكة.

استطاع بنك فلسطين في عام 2015 مضاعفة العمل على زيادة إقبال العملاء على استخدام البطاقات البلاستيكية، وقيادة القطاع المصرفي في بث التكنولوجيا الحديثة للمواطن الفلسطيني وفتح خيارات متعددة وسهلة الاستخدام للدفع الإلكتروني، الأمر الذي يتماشى مع استراتيجية البنك في مواكبة التطور التكنولوجي وتقديم الأفضل للمجتمع الفلسطيني. وقد عمل البنك على إصدار البطاقات وزيادة إقبال العملاء على استخدامها بشكل مواز لخدمات قبول البطاقات من خلال القنوات الإلكترونية المختلفة.

ففي مجال إصدار البطاقات، استطاع البنك زيادة حصته السوقية من بطاقات الخصم بنسبة 11% ليصل عددها إلى 186,182 بطاقة خصم، بينما ارتفع عدد بطاقات الائتمان الكلاسيكية والذهبية إلى 24,216 بطاقة بنسبة زيادة تعادل 6% عن العام الماضي. وبلغت نسبة ارتفاع عدد بطاقات التقسيط «حياة سهلة» إلى 5% عن العام الماضي، ليصبح عدد حاملي البطاقة هو 19,604 عميل وعميلة.

ويعمل بنك فلسطين حالياً على إصدار منتجات أكثر من البطاقات، لتتناسب شرائح المجتمع المختلفة والاستخدامات المتنوعة لها.

أما في مجال قبول البطاقات، فقد تمكن البنك من إطلاق خدمة التجارة الإلكترونية E-commerce والتي تقوم على قبول البطاقات البلاستيكية عبر المواقع الإلكترونية بسهولة وأمان، لتكون الخدمة الأولى من نوعها تطلقها مؤسسة فلسطينية في السوق الفلسطيني، الأمر الذي يتيح للشركات والتجار والمؤسسات من ربط هذه الخدمة على مواقعها الإلكترونية وإضافة خيار جديد للدفع لمتصفح الموقع الإلكتروني باستخدام البطاقات الصادرة بعلامتي فيزا وماستركارد من جميع أنحاء العالم. واهتم فريق العمل على الخدمة بتوفير أعلى معايير الأمان في عملية قبول البطاقات عن طريق المواقع الإلكترونية بتوفير خدمة الحماية بالحقل الثلاثي "3D Secure"، والتي تعمل على تأكيد شخصية حامل البطاقة على أنه هو المستخدم لبطاقته على الموقع الإلكتروني. وتساهم خدمة التجارة الإلكترونية في فتح السوق الفلسطيني على العالم الخارجي، وعرض المنتج المحلي في السوق العالمي مما يمكن الشركات والتجار من فتح أسواق إلكترونية بكافة المعايير التي تنافس المنتجات والأسواق الإلكترونية العالمية. وقام البنك بتخصيص طاقم متكامل يعمل على تقديم الخدمة بأعلى معايير الجودة، وذلك منذ بداية عملية تقديم الخدمة إلى نهايتها وما بعد عملية الربط التقني للبوابات الإلكترونية على الموقع الإلكتروني، الأمر الذي يسهل على الأطراف الراغبة في التعاقد مع البنك من الحصول على الخدمة.

بينما سجل عدد التجار والشركات المتعاقدة مع البنك بخصوص خدمة أجهزة قبول البطاقات (POS) ارتفاعاً ملحوظاً ليصل عددهم إلى 5,914 تاجر وشركة متعاقدة، بنسبة ارتفاع وصلت إلى 10% عن عام 2014، ووصلت نسبة ارتفاع عدد الصرافات الآلية المنتشرة في فلسطين إلى 5%، ليصبح عددها إلى 117 صراف آلي، ليستكمل



ضمن مساعي البنك الدؤوبة للوصول إلى عملاء جدد ومتميزين في جميع أنحاء العالم، تم إنشاء وحدة المغتربين قبل أربعة أعوام لخدمة أكبر عدد من الفلسطينيين بالمهجر، والذين يزيد عددهم عن 7.5 مليون فلسطيني، يتمتعون بقوة اقتصادية وثروة مالية تقدر بـ 80 بليون دولار أمريكي.

ويكرس فريق العمل بهذه الوحدة جهوده لمد جسور التواصل مع الفلسطينيين في المهجر، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات التنافسية المتميزة من بينها الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات الاستشارية للأعمال، والاستثمار وخدمات الوساطة للأشخاص الذين يريدون الاستثمار في فلسطين.

وبناء على اجتهاد البنك وبذل الجهود الحثيثة للوصول إلى أكبر شريحة من فلسطيني المهجر، تم منح بنك فلسطين الموافقة على افتتاح أول مكتب تمثيلي في دبي - الإمارات العربية المتحدة، لتقديم الخدمات البنكية والاستشارية والتواصل المباشر مع الفلسطينيين المقيمين في المنطقة (التي يعيش فيها أكثر من 250 ألف فلسطيني)، كما ينوي البنك افتتاح مكتب تمثيلي له في سانتياغو، تشيلي (التي يعيش فيها أكثر من نصف مليون فلسطيني).





بناء اقتصاد
مستدام

المسؤولية
الاجتماعية

الشفافية وتلبية
احتياجات عملائنا

توفير الخدمات
لجميع الفئات

المشاركة
الفعالة بالعمل

الالتزام بتنمية المجتمع
والحفاظ على البيئة

إدارة المخاطر
من أجل نمو سليم

تمكين المرأة

نتبنى استراتيجية شاملة للوصول إلى

الاستدامة

الاستدامة

شكلت المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى بنك فلسطين منذ تأسيسه في العام 1960 جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيته، كما ولعبت دوراً فعالاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، مما دفعنا لبذل المزيد من الجهد في مجال الاستدامة، ساعين من خلال ذلك لتوفير بيئة واقتصاد مستدام لمجتمعنا الفلسطيني.

عمد بنك فلسطين إلى تنفيذ إستراتيجية استدامة شاملة إيماناً منه بأن التقدم الحقيقي للمنطقة لا يتحقق إلا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الأعمال المستدامة تساهم في خلق المجتمعات المستقرة. لذلك ومن هذا المنطلق يلتزم بنك فلسطين بواجبه

نحو مساعدة مجتمعنا من خلال تقديم الدعم لكل من الأفراد والعائلات والأعمال والمنشآت الصغيرة والمؤسسات في ظل الظروف الاستثنائية والصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني.

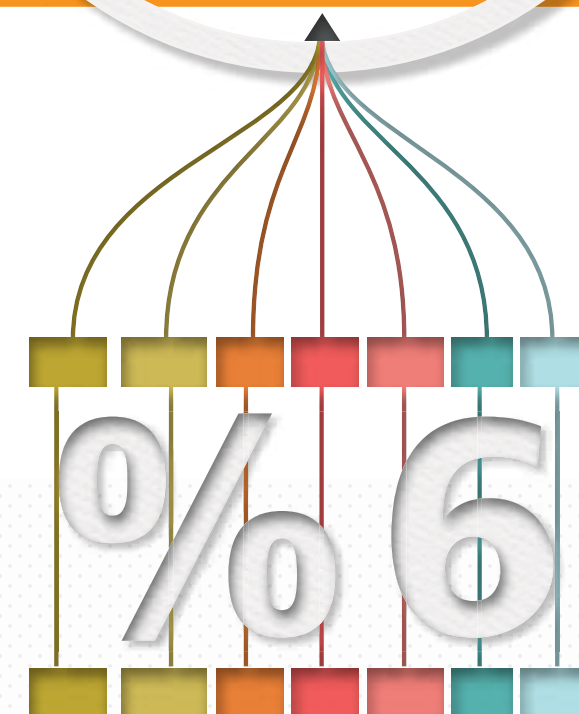
كما نسعى إلى توفير فرص جديدة وفتح آفاق واعدة لإنشاء قاعدة قوية لمستقبل مشرق، وذلك من خلال عدد من الخدمات والمنتجات والمبادرات والشراكات المتميزة. وبشكل عام، يؤمن بنك فلسطين بالدور الفعال الذي تحتله البنوك من خلال مساهمتها في تنمية المجتمع مما يؤدي إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال تعزيز التمويل المستدام، وتوفير فرص التطوير والاستثمار. حيث تعمل البرامج البنكية ذات التوجه المستدام على تدعيم الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية.

نسعى لأن يكون لدينا تأثير فعال وإيجابي عبر المساهمة في:

- ◀ تنمية المجتمع
- ◀ بناء الاقتصاد المستدام
- ◀ تشجيع مبادئ التمويل المستدام
- ◀ الشباب والإبداع
- ◀ تمكين المرأة
- ◀ بنك فلسطين ... بنك مستدام



الأمل موجود

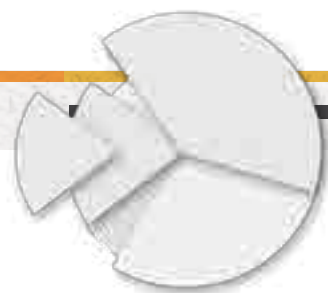


من الأرباح السنوية للمسؤولية
الاجتماعية

مسؤوليتنا.. خدمة مجتمعنا

واصل بنك فلسطين تقديم إسهاماته المجتمعية وعطائه تجاه المشاريع التنموية في مختلف قطاعاتها في فلسطين وخارجها انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية. ونظراً للحاجات المتزايدة للمجتمع، ورغبة البنك في دعم المزيد من المشاريع التنموية في فلسطين، فقد رفع البنك من نسبة مساهمته للمسؤولية الاجتماعية للعام 2015 بما يعادل 1% لتصل إلى 6% من الأرباح السنوية لتكون تقليداً سنوياً للسنوات القادمة.

وتتركز مساهمات البنك السنوية في قطاعات مختلفة منها: التعليم والشباب والابداع، والرياضة، والصحة والبيئة، والثقافة والفنون، والتنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين، والمساوي الإنسانية، وتمكين المرأة. كما عمل البنك على تشجيع موظفيه على العمل التطوعي، من خلال المشاريع التنموية والمبادرات الإنسانية التي يقودها مع المؤسسات الشريكة.



الصحة والبيئة

واصل البنك في العام 2015 مساهماته الكبيرة للقطاع الصحي والحفاظ على البيئة، حيث أنهما يشكلان قطاعاً هاماً ومستداماً لحياة المواطنين. وعقد البنك عدة شراكات مع مؤسسات وجمعيات طبية في فلسطين بهدف معرفة الاحتياجات الملحة في المجال الصحي، ليتمكن من المساهمة في تلبية أو تلبية جزء منها ودعمها، لما يمثل ذلك من فائدة كبيرة على المستوى الوطني. ومن أهم المشاريع الصحية التي رعاها البنك للعام 2015:

حملة «بدي أسمع»

وهي حملة أطلقها البنك بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لمساعدة الحالات ذوي الإعاقة السمعية، بهدف جمع 1000 سماعة أذن للحالات الاجتماعية، في حين التزم البنك بالتبرع بـ 100 ألف دولار، بالإضافة إلى تكاليف الحملة الإعلامية الخاصة بتشجيع المواطنين على التبرع للحملة.

ومن الرعاية الأخرى في مجال الصحة والبيئة

- تقديم دعم مالي لمستشفى المقاصد لتعزيز صمودها وعملها في مدينة القدس



الرياضة

تسهم الرياضة بشكل كبير في تعزيز الصورة الحضارية في مختلف دول العالم، باعتبارها لغة مشتركة بين الشعوب. وانطلاقاً من هذه الأهمية، قام البنك بتقديم دعمه ورعايته لهذا القطاع بما يشمل النوادي والبطولات الرياضية، والمباريات الدولية مع منتخبنا الفلسطينية وغيرها. ومن أهم المشاريع الرياضية التي رعاها البنك للعام 2015:

رعاية بنك فلسطين لكرة النسوية

اهتم بنك فلسطين برعاية الكرة النسوية، ومن ضمنها رعاية بطولة الدوري النسوي العام، والذي يشكل البطولة الرئيسية لكرة القدم النسوية، بمشاركة الأندية النسوية في فلسطين. وتأتي هذه المبادرة انسجاماً مع سياسة البنك بتعزيز مشاركة المرأة ودعمها في مختلف مجالات الحياة.

ومن الرعاية الأخرى في مجال الرياضة

- رعاية البنك للمنتخب الوطني ضمن مشاركته في بطولة كأس أمم آسيا
- رعاية البنك للمباراة الرئيسية لتتويج بطل كأس فلسطين بين نادي أهلي الخليل ونادي اتحاد الشجاعة وتقديم دعم مالي للناديين

التعليم والشباب والإبداع

تعتبر قطاعات التعليم والشباب والإبداع من القطاعات الرئيسية لتطور الدول، وتعزيز حضورها الراقي حول العالم. ومن هذا المنطلق، أبدى بنك فلسطين اهتماماً واضحاً بتطوير التعليم ودعم الشباب وإبداعاتهم عبر رعاية العديد من الفعاليات التي تشجع على التفكير والابتكار وزيادة المعرفة.

حيث كان لهذه المساهمات أثرها الواضح في فتح آفاق جديدة، وتعزيز مسيرة العلم للشباب الفلسطيني ليكونوا بناة فاعلين وقادرين على تحمل المسؤولية للنهوض بمجتمعنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية. ومن أهم المشاريع التعليمية التي رعاها البنك للعام 2015:

الاستمرار بتنفيذ برنامج «زمالة»

وهو برنامج أطلقه البنك لتطوير التعليم الجامعي وتعزيز خبرات الكوادر البشرية في الجامعات الفلسطينية بجميع تخصصاتها عبر ابتعاثهم في زيارات مهنية وتدريبية إلى الخارج، والتي ستؤدي إلى تحسين نوعية المعلومات والخبرات التي يحصل عليها الطلاب والطالبات مما يساهم في سرعة انخراطهم في سوق العمل وتلبية الاحتياجات المطلوبة من الكفاءات البشرية. وخلال العام الماضي، استفاد من المشروع 46 مدرس/ة ومحاضر/ة من مختلف جامعات الوطن، وفي تخصصات مختلفة منها العلوم الإنسانية والاقتصاد والأدب وغيرها.

ومن الرعاية الأخرى في مجال التعليم

- إطلاق برنامج «نهج» الخاص لتعزيز الإبداع والتفكير لدى طلاب وطالبات المدارس الإعدادية في مدينة القدس.
- تقديم تبرع لمؤسسة الرئيس محمود عباس التي تقوم بتقديم منح دراسية للطلبة والطالبات الفلسطينيين المتفوقين في لبنان

نَهْج

zamala زمالة



التنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين

تتشعب الجوانب التنموية في فلسطين لتشكل أساساً تطويرياً للمجتمع في مختلف النواحي، وخطماً لمشاريع تساهم في تعزيز النمو، والتخفيف من حدة البطالة. أما خارج الوطن، فقد طالت يد البنك الى تقديم دعم للفعاليات التي تستقطب فلسطينيين مغتربين ومستثمرين عرب، لإحداث نقلة نوعية على صعيد تطوير الاقتصاد والمشاريع التنموية الأخرى، ومن أهم المشاريع التي رعاها البنك في هذا المجال خلال العام 2015:

مشروع البيرة

واصل بنك فلسطين تنفيذ مشروع «حداثق البيرة»، في جميع المحافظات الفلسطينية ليوفر مكاناً آمناً للأطفال يتلاءم مع احتياجاتهم الترفيهية، بمساهمة مؤسسات شريكة في داخل الوطن وخارجه، منها مؤسسة التعاون، ومنى وباسم حشمة، ومؤسسة جورج ورواندا سالم. ومن الحداثق التي تم إنشاؤها هذا العام: حديقة أطفال في حي الطيرة بمدينة رام الله، وحديقة أخرى في قرية قطنة قضاء مدينة القدس، فيما تم تجهيز بيارات أخرى في كل من مدينة أريحا وبلدة قباطية قضاء جنين وفي بلدة بيرزيت.

ومن الرعايات الأخرى في مجال التنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين

- تقديم دعم لمشروع صيانة المدارس الحكومية في قطاع غزة عبر برنامج صندوق الأمم المتحدة الانمائي لثلاث سنوات
- رعاية مشروع بناء القدرات المهنية لأبناء الصيادين في مجال صناعة وصيانة سفن الصيد لمساعدة الصيادين في قطاع غزة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشونها



الثقافة والفنون

تلعب الثقافة دوراً مهماً في نهضة المجتمع وتطوره ودفع عجلته نحو الرقي في شتى المجالات العلمية والفكرية والأدبية، فهي إحدى مقومات الهوية الفلسطينية وميراث أجدادنا. ولذا، ارتأى البنك العمل على دعم النشاطات والحركة الثقافية في فلسطين عبر تقديم العديد من الرعايات لمختلف الفعاليات الثقافية والمهرجانات والمعارض التي تجسد هويتنا وتضيء ذاكرتنا، بالإضافة الى تكريم مبدعينا ومبتكرينا وشعرائنا. ومن أهم المشاريع الثقافية التي رعاها البنك للعام 2015:

الاستمرار باتفاقية الشراكة مع مركز رواق الثقافي

واصل البنك تنفيذ شراكته مع مركز رواق للتراث المعماري والتي تنص على مساهمة البنك في ترميم المباني التاريخية والبيوت القديمة في فلسطين للحفاظ عليها وتعزيز وجودها كأماكن تراثية وحضارية فلسطينية، بالإضافة الى توثيقها كمواقع معمارية تراثية، كما قدم البنك رعايته لحفل عشاء خيرى لمركز رواق أحيته فرقة الثلاثي جبران، بهدف جمع تبرعات لترميم مواقع تراثية في 150 قرية فلسطينية.

ومن الرعايات الأخرى في مجال الثقافة والفنون:

- رعاية معرض اكسبو ميلان للثقافة العالمية لعام 2015 والذي شاركت فيه فلسطين بيوم ثقافي نظمه مركز التجارة الفلسطينية (بال تريد)
- الاستمرار بتقديم الدعم لمعهد ادوارد سعيد الوطني للموسيقى، والذي قام بإنشاء مجموعة أوركسترا وطنية للشباب.
- رعاية مجموعة من المهرجانات الثقافية التي كرست الهوية الفلسطينية واستعادت تاريخ وعراقة شعبنا الفلسطيني.





تمكين المرأة

احتلت المرأة الفلسطينية حيزاً هاماً من اهتمام البنك ونشاطاته التي هدفت لتشجيعها على المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقطاعاتها المختلفة. ففضلاً عن إطلاق برامج مصرفية تساعد على الدخول في معترك الحياة الاقتصادية، قام البنك بتنفيذ حملات وفعاليات وأنشطة مختلفة لتشجيع إسهاماتها في المجتمع، ويرى البنك بأن تطور المجتمعات يأتي عبر تمكين المرأة وإتاحة المجال لدور أكبر للنساء للمشاركة في مختلف مجالات الحياة. ومن أهم المشاريع التي رعاها البنك في هذا المجال في العام 2015:

إطلاق حملة أكتوبر للكشف المبكر عن سرطان الثدي»

أطلق البنك للعام الرابع على التوالي بالتعاون مع مركز دنيا التخصصي لأورام النساء التابع لمؤسسة لجان العمل الصحي في رام الله حملة توعوية متميزة تحت عنوان «لأنك بتهميننا»، وحياتك غالية علينا.. حملة أكتوبر للكشف المبكر عن سرطان الثدي». وأتت هذه الحملة في إطار الحملة العالمية السنوية لمكافحة هذا الورم والحد منه ومن مضاعفاته.

ومن الرعاية الأخرى في مجال تمكين المرأة

- تقديم دعم لمنتدى سيدات الأعمال للمساهمة في تعزيز دور المرأة الفلسطينية في الحياة الاقتصادية
- رعاية البنك للمتنسابقة نور داوود في سباقات الفورميولا 2 وتمثيلها لفلسطين في المحافل الدولية



المساعي الانسانية

وفي المجالات الإنسانية، استمر البنك في تقديم المساهمات الإنسانية داخل الوطن وخارجه، ليتبنى عدة برامج ومشاريع وشراكات مع جمعيات خيرية ومؤسسات مجتمعية تكفل الأيتام والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدة الحالات الاجتماعية. ومن أهم المشاريع التي رعاها البنك في هذا المجال في العام 2015:

رعاية برنامج «وجد» لكفالة أيتام الحرب الأخيرة على غزة

قدم البنك رعايته لبرنامج «وجد» الذي صمم لمساعدة أيتام الحرب الأخيرة عام 2014، والذي يهدف الى تقديم الرعاية الشاملة والمستدامة لنحو 2,128 من الأطفال الأيتام الذين فقدوا أحد الوالدين أو العائلة بأكملها نتيجة العدوان على قطاع غزة عام 2014. وتشمل المجالات التي يغطيها المشروع: التعليم، والصحة، والتدريب والتأهيل، وغيرها. حيث تقوم مؤسسة التعاون بتنفيذ المشروع بدعم من صندوق قطر للتنمية ومساهمة بنك فلسطين وصندوق الحاج هاشم عطا الشوا للوقف الخيري.

ومن الرعاية الأخرى في مجال المساعي الإنسانية

- تنظيم مجموعة من الإفطارات الرمضانية للأيتام في مختلف مدن الضفة وغزة بمشاركة أكثر من 3,000 يتيم
- الاستمرار في الشراكة الخيرية مع جمعية عطاء فلسطين التي تقدم خدمات إنسانية للفقراء في مختلف محافظات الوطن





هدفنا يكمن في تعزيز التنمية المستدامة من أجل تحقيق اقتصاد مستدام عبر تقديم خدمات مصرفية شاملة

1- إيصال الخدمات المصرفية إلى كافة أماكن تواجد المواطنين

تعاني العديد من المدن والقرى الفلسطينية من قلة المؤسسات المصرفية، بينما تفتقر بعض المناطق الريفية لهذه الخدمات، الأمر الذي يعيق الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق. ويعتبر توسيع نطاق الخدمات المصرفية والوصول إلى الفئات المهمشة جزءاً أساسياً في استراتيجيتنا. لذلك يعمل بنك فلسطين على زيادة عدد فروع وأجهزة الصراف الآلي لتصل إلى البلدات الصغيرة والمناطق الريفية التي لا يتوفر لدى سكانها أي نوع من هذه الخدمات. كما افتتح البنك فروعاً له في الجامعات الفلسطينية لتلبية احتياجات الطلاب للخدمات المصرفية لكونهم شريحة هامة من هذا المجتمع، وكي يتسنى لنا توسيع نطاق معرفتهم بما نقدمه من خدمات.

• المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs): يواصل بنك فلسطين دعمه للمنشآت متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (MSMEs)، والتي تعتبر من المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد وخلق فرص العمل في أسواقنا. وقد زاد البنك من حجم الإقراض الخاص بهذه المشاريع بشكل كبير خلال العام الماضي. إن منهجنا المتبع في إقراض المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو منهج متعدد الاتجاهات، بما يضمن تغطية هذه القطاعات بالشكل المناسب حيث إنها تمثل ما يقارب 90٪ من القطاع الخاص الفلسطيني ويعمل بها حوالي 87٪ من القوى العاملة بالقطاع الخاص.

يسعى بنك فلسطين من خلال التمويل المتناهي الصغر لمساعدة عدد من المشاريع التي لا يمكنها الحصول على تمويل. وبهذا، يساهم في تحسين وتقوية استقرار المجتمع بكافة قطاعاته وتقليل نسبة الفقر ورفع مستويات المعيشة وإيجاد المزيد من فرص العمل.

إضافة إلى ذلك، فإن بنك فلسطين يعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية للعديد من مؤسسات تمويل المنشآت المتناهية الصغر في فلسطين. كما ويستثمر البنك في صناديق الملكية الخاصة مثل شركة ريادة لتطوير المؤسسات (RED)، التابعة لبرنامج مجموعة أبراج للاستثمار - الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة - والذي يقدر حجمه بمقدار 650 مليون دولار أمريكي، وذلك بهدف تقديم الدعم المالي لعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برامج الإقراض التابعة للبنك الخاصة بهذا القطاع.

2- التأسيس لاقتصاد مستدام

لعب بنك فلسطين دوراً هاماً في العديد من المبادرات الرئيسية في فلسطين. حيث قام البنك بحشد القطاع الخاص الفلسطيني لإطلاق أول صندوق خاص لتقاعده القطاع غير الحكومي ودعم الإصلاحات التشريعية المطلوبة. حيث يعتبر هذا الصندوق الأول لتقاعده القطاعات غير الحكومية في المنطقة، وسيتم تأسيسه وفقاً للنموذج التشيلي ونماذج عالمية أخرى. ومن المتوقع أن يساهم صندوق التقاعد بصورة كبيرة في دعم

المجتمع والاقتصاد الفلسطيني من خلال تمكين الحصول على التمويل اللازم للمشروعات المتوسطة والمشاريع طويلة المدى وتطوير الأسواق المالية الفلسطينية والمزيد من الاستثمارات وإيجاد فرص عمل والحد من الفقر وتوفير الاستقرار وطمأنة المواطنين وخاصة كبار السن.

3- مكافحة الجرائم المالية

مكافحة غسيل الأموال (AML): يتبع بنك فلسطين أسس عمل واضحة وإجراءات احترازية للوقاية من المخاطر المتوقعة، بما في ذلك التحقق من إثبات هوية العملاء وتقييم مصدر الثروة والأموال عند الحاجة. كما يستخدم البنك أنظمة برامج معقدة للسلوكيات المشتبه بها والمتعلقة بمكافحة غسيل الأموال. كذلك يلتزم البنك بالإبلاغ عن كافة الأنشطة المشتبه بها وفقاً لما هو مطلوب بموجب برنامج الامتثال الخاص به والقواعد والقوانين المنظمة للسوق والقطاع المصرفي الفلسطيني. كما يقوم البنك بتدريب موظفيه على إجراءات وسياسات الوقاية بما في ذلك كيفية اكتشاف النشاط المشتبه به والإبلاغ عنه.



فلسطينية

برنامج "فلسطينية" لتمكين المرأة الفلسطينية

- **Gender Sensitivity Training:** وهو تدريب يتضمن تعريف موظفي وموظفات البنك بالمهارات التسويقية الواجب اتباعها عند تسويق المنتجات البنكية للنساء، وزيادة وعيهم باحتياجات النساء والطرق والأساليب الصحيحة للتعامل معهن.
- الصيغة اللغوية المستخدمة في البنك تخاطب وتحاكي المرأة
- إجازة الأبوة: خصص بنك فلسطين إجازة أبوة لمدة 3 ايام بعد الولادة لموظفي البنك

التمكين الاقتصادي

يعمل بنك فلسطين على دعم النساء خارج نطاق البنك حيث يطمح للوصول إلى جميع شرائح النساء من صاحبات الأعمال والموظفات وربات المنازل من خلال تطوير منتجات وخدمات تناسب احتياجاتهن. بالإضافة الى تصميم برنامج الخدمات الاستشارية غير المالية وهو عبارة عن برنامج متكامل يهدف الى دعم وتطوير المرأة في عدة مجالات لتمكين من إدارة مصاريف عائلتها ومشاريعها من خلال نشاطات وورشات عمل وبرامج تدريبية.

التنمية الاجتماعية

هذا وأولى البنك جزءاً كبيراً من مسؤوليته الاجتماعية للمرأة الفلسطينية لتمكينها ومساعدتها في التغلب على مصاعب الحياة المختلفة. ولتعزيز استراتيجيته في مجال تمكين المرأة الفلسطينية عمل البنك العديد من الشراكات مع المؤسسات والجمعيات المحلية والعالمية التي تعمل في مجال تمكين المرأة، لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة صفحة 44.

اهتم البنك بشكل خاص بالمرأة الفلسطينية في هذا العام بالتحديد وكذلك في الأعوام السابقة كجزء من استراتيجيته الرامية إلى تمكين المرأة وتشجيعها للمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقطاعاتها المختلفة. وذلك انطلاقاً من إيمانه بأهمية تحسين مستوى المعيشة للمرأة الفلسطينية، والذي بدوره سينعكس إيجاباً على العائلة الفلسطينية والاقتصاد والمجتمع ككل.

سعى بنك فلسطين لمساعدة ودعم المرأة للوصول الى سوق العمل بعدة أشكال منها:

داخلياً

يعمل بشكل مستمر لضمان المساواة للمرأة في الحقوق والواجبات الوظيفية داخل البنك، وتوفير بيئة عمل مريحة وملائمة للموظفات والأمهات العاملات، كما عمل على مدار السنوات السابقة لزيادة نسبة الموظفين الإناث ومع نهاية العام 2015 بلغت نسبتهن حوالي 32 ٪ مقارنة مع 17 ٪ في عام 2008. حيث يهدف البنك لإيصال نسبة مشاركة الإناث من القوى العاملة بالبنك إلى 50 ٪، فضلاً عن زيادة عدد النساء في المناصب الإدارية العليا وصناع القرار.

خلق بيئة مواتية للمرأة في البنك

اهتم بنك فلسطين بترويج منتجاته وخدماته البنكية للنساء عن طريق الاهتمام باحتياجات المرأة ثم تقديم الخدمة المناسبة التي تلبي احتياجاتها، ولزيادة الوعي بكيفية فهم احتياجات المرأة قام بنك فلسطين بالعديد من الخطوات منها:

أطلق بنك فلسطين حزمة من المنتجات والخدمات التي تستهدف السيدات الفلسطينيات وهي على النحو التالي:

منتجات بنكية

يستهدف بنك فلسطين من خلال منتجاته والخدمات غير المالية التي يقدمها، النساء الفلسطينيات اللواتي لديهن الرغبة في تأسيس مشاريع صغيرة أو يملكن مشاريع صغيرة قائمة حيث ان هذه الفئة من النساء كما تشير الدراسات، يعملن في قطاع الأعمال غير المنظم ويجدن صعوبة في الحصول على خدمات بنكية لعدم قدرتهن على تقديم الضمانات المطلوبة والتي تناسب احتياجاتهن العائلية والعملية.

قروض «فلسطينية» للأعمال بدون ضمانات

قدم بنك فلسطين قروض فلسطينية للأعمال بدون ضمانات ليكون منتجاً مصمماً للسيدات الرياديات بشروط جذابة وبدون ضمانات لتلبية احتياجاتهن حيث أنه لا يحتاج إلى عدد كبير من المستندات، ويتميز بسرعة الرد على الطلب بالإضافة الى الاستفادة من الخدمات الاستشارية غير المالية التي يقدمها البنك للمرأة

تهدف قروض فلسطينية للأعمال بدون ضمانات إلى تقديم حلول التمويل لمشاريع المرأة بمبالغ إجمالية تتراوح بين 1,000 دولار أمريكي إلى 20,000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بعملات الدينار الأردني أو الشيكل، بكفالة شخصية فقط وبدون ضمانات ويمكن من خلال هذا القرض تمويل رأس المال العامل، ويطلب من جميع النساء اللواتي يرغبن الاستفادة من هذا البرنامج القيام بتسجيل مشاريعهن في الغرفة التجارية على الأقل أو التسجيل في وزارة الاقتصاد وبذلك يكون قرض فلسطينية للأعمال بدون ضمانات حافزاً جيداً لتكون المرأة من خلاله عضواً مساهماً في المنظومة الاقتصادية.

قروض «فلسطينية» بضمان الذهب

تهدف قروض فلسطينية «للأعمال والسيدات» بضمان الذهب إلى تلبية احتياجات المرأة في الأعمال أو تقديم التمويل الشخصي لها بشروط جذابة وبنسبة قروض تصل الى 100 ٪ من قيمة الذهب. حيث تمكنها هذه القروض من الاستفادة بالحد الأقصى من قيمة الضمان وتلبية احتياجاتها الشخصية أو استخدامه لتمويل رأس المال العامل أو القروض طويلة الأجل.

الخدمات الاستشارية غير المالية

هو عبارة عن برنامج متكامل يهدف الى دعم وتطوير المرأة في عدة مجالات لإدارة مصاريف عائلتهن ومشاريعهن من خلال نشاطات وورشات عمل وبرامج تدريبية مختلفة.

«اعرفي بنكك» للتوعية المصرفية

يعمل البنك من خلال هذا البرنامج على زيادة الوعي المصرفي لدى النساء من خلال التركيز على أعمال البنك والأدوار التنموية والاجتماعية التي يقوم بها وتوضيح مفاهيم العمل المصرفي والخدمات المالية بأنواعها، وكيفية الاستفادة منها وتطوير مشاريع صاحبات الاعمال ومنها: التعريف في البنك، أهمية الخدمات المصرفية وسبل الوصول إليها، الحسابات البنكية والودائع، والشيكات، والتسهيلات الائتمانية، وأنواع البطاقات واستخداماتها ومزاياها، والحوالات المالية الدولية ومزاياها، والخدمات المصرفية الالكترونية والخدمات الأخرى التي تحتاجها. حيث تم عقد 33 دورة تدريبية تحت هذا البرنامج وحضر ما يقارب 900 امرأة خلال عام 2015



جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في الشمول المالي من مجلة emeafinance للعام 2015

emeafinance
2015

يأتي حصول البنك على هذه الجائزة تتويجاً لإسهاماته في تطوير برنامج شمولي لخدمة كافة الشرائح الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما دوره في تمكين المرأة الفلسطينية، والذي أطلق ضمن برنامج تحت عنوان «فلسطينية». حيث تم منح هذه الجائزة للمؤسسات المالية التي خطت خطوات على صعيد تحقيق الشمول المالي، والذي كرسه البنك بخطوات عملية على صعيد تنفيذ مشاريع تنمية مستدامة بخدماته وسياساته تجاه الاقراض والتوظيف والمسؤولية الاجتماعية وتمكين المرأة، وتمتين آليات التواصل والتعامل مع الجهات ذات العلاقة.

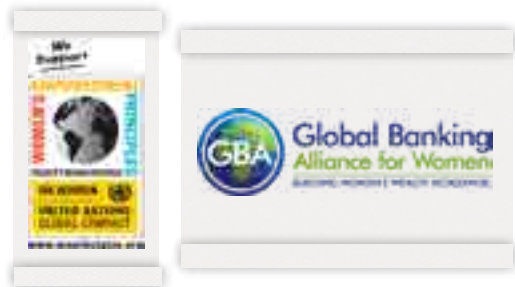


عضويات

انضم البنك الى التحالف المصرفي العالمي للمرأة Global Banking Alliance for Women وهو اتحاد دولي رائد في مجال المؤسسات المالية والمنظمات المهتمة في تطوير النساء في جميع أنحاء العالم. ليكون البنك أول مؤسسة مصرفية فلسطينية عضواً في الاتحاد. وتوفر عضوية البنك في التحالف فرصة للاطلاع على أفضل الممارسات فيما يتعلق بتقديم الخدمات البنكية للمرأة، عبر تبادل المعلومات والخبرات والحصول على الموارد اللازمة لذلك. بالإضافة إلى زيادة قدرة البنك في خدمة النساء من العملاء بأفضل طريقة ممكنة، ونشر الوعي اللازم عن أهمية دور المرأة الاقتصادي كعميلة لدى البنك وكمستثمرة وريادية في خلق فرص العمل لغيرها وبناء المشاريع الإنتاجية.

كما أن بنك فلسطين ملتزم بمبادئ تمكين المرأة WEPS، والتي هي مبادرة مشتركة من الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعرض إرشادات حول كيفية تمكين المرأة في مكان العمل والسوق والمجتمع، هناك 7 مبادئ تسعى إلى بلورة البعد النوعي بين الجنسين لمسؤولية الشركات، ميثاق الأمم المتحدة والتنمية المستدامة من خلال دمج النوع الاجتماعي في تحقيق أهداف الاستدامة على نطاق أوسع. في شهر مايو 2014. أعرب السيد هاشم الشوا رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك فلسطين عن دعمه للمساواة بين الجنسين ومبادئ تمكين المرأة من خلال توقيعه على رسالة الرئيس التنفيذي لمبادئ تمكين المرأة

Support of Statement CEO WEPS



برنامج "انا ريادية"

انطلاقاً من إيماننا بأهمية دعم الرياديات وتسهيل دخولهن إلى سوق العمل والحصول على فرص التمويل، قام بنك فلسطين هذا العام بتقديم كافة اشكال الدعم لتنفيذ برنامج وجائزة افضل خطة عمل «أنا ريادية لعام 2015» وذلك لما يمتاز به البرنامج من تقديم تدخلات مهمة تؤهل المشتركات من دخول سوق العمل وتحضرهن بشكل كامل للتشبيك مع مصادر التمويل وذلك من خلال إعداد خطط عمل كاملة ومحترفة لمشاريعهن.

تم اطلاق البرنامج بالتعاون مع منتدى سيدات الاعمال حيث تقدم اكثر من 142 سيدة ريادية من جميع أنحاء فلسطين للانضمام الى البرنامج حيث ويهدف البرنامج إلى تشجيع الأعمال الريادية لدى النساء في فلسطين، ومساعدتهن على البدء بمشاريعهن الخاصة أو تطوير مشاريعهن القائمة ضمن برنامج متكامل يشمل تدريب وتوجيه تحت إشراف مدربين مختصين في هذا المجال، والتشبيك مع مصادر التمويل والمعلومات، وكافة خدمات تطوير الأعمال التي يقدمها مركز تطوير الأعمال - الذراع التقني للمنتدى خلال وبعد انتهاء البرنامج.

برنامج فلسطينية لإدارة الأعمال Mini-MBA

قدم بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية برنامجاً لتطوير مهارات العمل والقيادة للنساء صاحبات الأعمال، حيث يهدف

البرنامج إلى تدريب وتطوير النساء وصاحبات المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين على مدار 6 اشهر، من خلال تطوير مهارتهن في مجالات مختلفة، منها: التخطيط الاستراتيجي والمالي، والتسويق، وإدارة الموارد البشرية، وغيرها. كما قام البرنامج بتطوير المهارات القيادية للمرأة، وتشبيكها مع خبراء دوليين ومحليين. كما أن بعض الفعاليات والتدريبات الخاصة بهذا البرنامج منمفة بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال وشركة إرنست ويونغ.

تم استلام 143 طلب للانضمام الى البرنامج من مختلف القطاعات والاماكن الجغرافية. حيث تم اختيار افضل 40 سيدة اعمال تملك وتدير مشروع او شركة في فلسطين، وقد مضى على مشروعها سنتين على الاقل، ولديها ما لا يقل عن موظف/ة واحدة بالإضافة الى رغبتها في تطوير مشروعها والنهوض به. وستحصل المشاركات في نهاية البرنامج على شهادة في ريادة الأعمال النسائية من بنك فلسطين ومؤسسة التمويل الدولية.

صفحة Facebook للتوعية والتواصل مع المرأة

أسست صفحة «فلسطينية» لتكون البادرة الأولى من هذا النوع للعناية بالمرأة وتوسيع آفاقها وزيادة وعيها في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعائلية. تتطلع هذه الصفحة للوصول إلى كافة الشرائح النسائية من صاحبات الأعمال والموظفات وربات المنازل، من خلال تقديم مجموعة من النصائح والإرشادات التي تهم حياة المرأة لخلق نوع من التوازن بين مشاغل الحياة العملية والاهتمامات الشخصية والعائلية، كما وصل عدد المعجبين بالصفحة حالياً إلى أكثر من 49,000 معجبة



فلسطين، حيث أن التمويل الذي يوفره الصندوق لرواد الأعمال هو أكبر حجماً مما يمكن أن يقدمه التمويل متناهي الصغير والعائلة والأصدقاء وحتى رواد الأعمال أنفسهم، لكنه أقل حجماً مما يمكن أن تقدمه صناديق رأس المال المجازفة أو المصارف التي تعتبر أن مثل هذه الاستثمارات تشكل خطراً كبيراً على محافظتها الائتمانية أو الاستثمارية.

وقام صندوق الابتكار باستثمارات تأسيسية أولية في الشركات الناشئة تتراوح ما بين 20,000 إلى 50,000 دولار، وسيستمر بالاستثمار فيها حتى بلوغ سقف المليون دولار أمريكي، مقابل الحصول على حقوق ملكية في الشركات التي يتم الاستثمار فيها. كما وسيتم دعم كافة الاستثمارات التأسيسية من خلال تقديم خدمات استشارية غير مالية، مثل خدمات التوجيه والإرشاد والتدريب ومنح الخبرات الفنية، مما يضمن نجاح الاستثمارات ومتابعتها.

من أجل تقديم المزيد من الدعم لرواد الأعمال الطموحين، عمل بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسات وأفراد محليين ودوليين بما فيهم صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركات والعديد من الفلسطينيين المغتربين على إنشاء صندوق ابتكار برأس مال قيمته 10 مليون دولار أمريكي، الذي بموجبه سيتمكن رواد الأعمال الطموحين في مجال التكنولوجيا من الحصول على التمويل التأسيسي ورأس مال إضافي يساعدهم في إطلاق شركاتهم الناشئة والانخراط في أعمال تجارية واسعة ومربحة. يهدف الصندوق الوطني هذا إلى دعم الأفكار الشبابية الخلاقة والجديدة، التي تصب في صالح تطوير النظم والقطاعات الخدمية والصناعية والزراعية والأقتصادية التي يقدمها الرياديون الفلسطينيون. ومن هذا المنطلق، سيركز صندوق الابتكار على الشركات المبتكرة الناشئة في فلسطين، مستهدفاً في الوقت ذاته الأعمال التجارية صغيرة الحجم. سيسد صندوق الابتكار فجوة هامة على صعيد التمويل في



وصل عدد موظفي بنك فلسطين إلى 1,405 موظفاً وموظفة مع نهاية عام 2015، مقارنة مع 1,280 موظفاً وموظفة في عام 2014، وذلك نظراً للتوسع الذي شهده البنك خلال العام 2015. وجاءت هذه الزيادة لتلبية احتياجات عملائنا في مختلف المناطق.

يعد التدريب من أهم العناصر التي يتم الاستثمار فيها من قبل إدارة بنك فلسطين، حيث أن البنك يسعى دائماً إلى تزويد كوادره بكافة المهارات الإدارية والفنية التي من شأنها أن تساهم في تطوير أداء الموظفين وحث خطاهم على مواكبة كافة المستجدات.

المشاركة الفعالة للموظفين

يؤمن بنك فلسطين بأن إشراك الموظفين في نواحي العمل والتخطيط المختلفة تعتبر من الأمور الهامة لتحقيق المستويات المنشودة في الأداء والإنتاجية، إضافة إلى ما تمنحه هذه المشاركات من التحفيز وخلق ارتباط قوي لعملهم وشعور بالملكية، وتعزيز انتمائهم للبنك ولعملائه. تهدف استراتيجية البنك إلى خلق علاقة متينة بين إدارة البنك وموظفيه لتعزيز شعورهم بأنهم أسرة واحدة، تربطهم علاقة مبنية على الشفافية. حيث يتم تشجيع الموظفين على تقديم الاقتراحات للمشاركة في تحسين بيئة العمل، وتعزيز الإجراءات وتطوير المنتجات والخدمات الخاصة بالبنك.

يطمح "بنك فلسطين" أن يكون واحداً من أفضل المؤسسات المصرفية التي تراعي حقوق العملاء والمساهمين على حد سواء، مستعينا بفريق عمل على درجة عالية من الكفاءة والخبرة.

يؤمن البنك بأن كفاءة العمل تعتمد في المقام الأول على كفاءة العنصر البشري وأن نجاحه يعتمد على إيجاد أفضل العناصر البشرية حتى يتمكن من ضبط الأداء وتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ولعل أبرز ما يميز بنك فلسطين هو اتباعه نهجاً مبتكراً لتعزيز الاستثمار الأمثل في العنصر البشري، الذي يعتبر حجر زاوية التنمية المستدامة وعماد التطور والنمو.

ولهذا عملت إدارة البنك جاهدة على اختيار الموظفين الأكفأ للعمل وأيضاً ترسيخ علاقات عمل إيجابية وتطوير بيئة عمل محفزة وجاذبة للكفاءات والمواهب وأيضاً تحديث وتطوير نظم وممارسات وتطبيقات وأساليب عمل الموارد البشرية وتشجيع الابتكار والإبداع من خلال وضع البرامج والأنظمة التي تقوم بدور محوري كحلقة وصل لتحقيق التكامل ما بين الأهداف الاستراتيجية و التنمية وتستهدف الحصول على أفضل أداء. يتبع بنك فلسطين سياسة المساواة وعدم التمييز في التوظيف وفي العمل، حيث يوفر فرص عمل متساوية للرجل والمرأة على حد سواء، ويحرص على تذليل كافة العقبات أمام الموظفين من خلال مراجعة كافة السياسات والامتيازات لضمان العدالة في كافة الحقوق والامتيازات.

و استمراراً لمساهمات البنك في تطوير أدوات تساهم في التخفيف من حدة البطالة، وخلق فرص عمل للشباب الخريجين في الضفة والقطاع، وقع البنك اتفاقية مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتدريب أكثر من 600 خريج جديد على مدار ثلاث سنوات لتأهيلهم للعمل في القطاع المصرفي.

أعلن بنك فلسطين خلال العام 2015 عن قراره بتوظيف ما نسبته 6٪ من المجموع الكلي لموظفيه من الأشخاص ذوي الإعاقة. انطلاقاً من الإيمان بأن هذه الشريحة بحاجة إلى الدعم المستمر من جميع المؤسسات وفتات المجتمع المدني. وإيماناً بأن هذه الشريحة من المجتمع لديها الكثير من القدرة على إحداث التغيير والعمل والإنتاج والمساهمة الفاعلة في المجتمع، عبر انخراطهم واشراكهم في العمل، ودعمها لهذه المبادرة أقام البنك أيام توظيف في مختلف المناطق الفلسطينية لاستقبال الخريجين من ذوي الإعاقة وذلك بالتعاون مع لجان اتحاد المعاقين الفلسطينية وتم إدراج عدداً من الخريجين من ذوي الإعاقة ضمن كوادر بنك فلسطين.

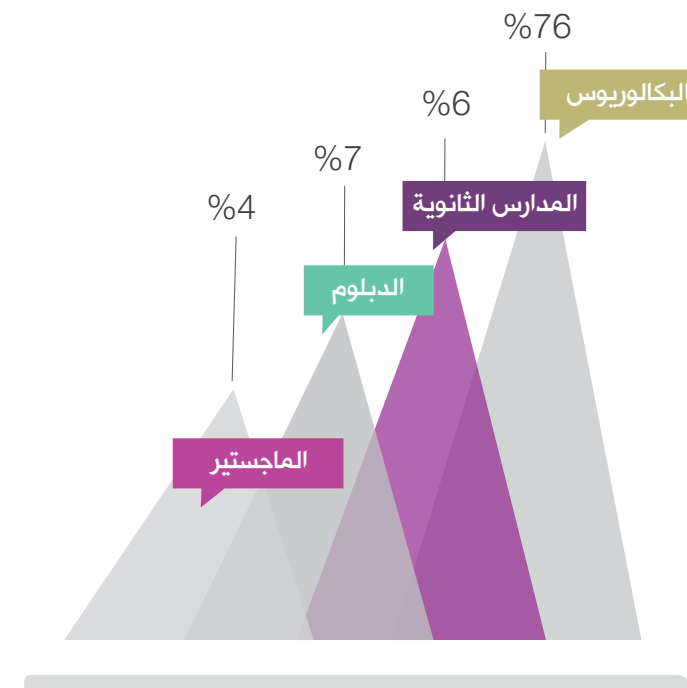
سياسة منح المكافآت والحوافز

إن عملية تقييم الأداء الوظيفي في بنك فلسطين هي عملية قياس سلوكيات الموظفين وكفاءاتهم ذات الصلة بوظائفهم ونتائج أعمالهم بشكل منتظم ودوري، وذلك عن طريق شخص أو مجموعة من الأشخاص يكونون على دراية مناسبة بأدائهم.

يعتبر تقييم الاداء وسيلة تهدف في نهاية المطاف إلى تحفيز الأفراد، ومساعدتهم على تعديل سلوكهم بصورة إيجابية ودفعهم إلى تطوير أدائهم ومن ثم رفع الكفاءة الإنتاجية في البنك .

دور بنك فلسطين في دعم الخريجين من خلال توفير برنامج تدريب عملي يساعدهم في الحصول على فرص عمل

حرص بنك فلسطين أن يكون الرائد في دعم الخريجين الجدد من خلال توفير برامج تشغيلية تمنح الخريجين فرصة اكتساب خبرة مصرفية حقيقية تساعدهم في الحصول على فرص عمل في القطاع المصرفي الفلسطيني، فقام البنك بتوقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة التعاون لتوفير أول فرصة عمل للخريجين الجدد تعزيزاً لفرص الشباب الخريجين الجدد من الجامعات الفلسطينية في الحصول على فرص عمل جيدة، حيث تم استيعاب 100 خريج جديد للحصول على تدريب عملي في فروع بنك فلسطين لمدة ستة أشهر مدفوعة الأجر من تخصصات إدارة الأعمال والتسويق والمحاسبة والمالية والمبيعات.



المؤهلات العلمية

السنة	الإجمالي	إناث	%
2009	864	167	19%
2010	943	186	20%
2011	1061	241	23%
2012	1,139	269	24%
2013	1,212	303	25%
2014	1,280	328	26%
2015	1,405	358	32%



النشاط التدريبي لعام 2015

نتفخر في بنك فلسطين بالكادر البشري وطواقم موظفي البنك، ومن أجل الاستمرار في النمو والرقى بمستوى الخدمات والاداء فإننا لا نوفر فقط برامج تدريبية بل نسعى إلى أن تكون هذه البرامج مفعمة بمجالات حيوية تساهم في اعداد الموظف فنياً ومعلوماتياً، وصقل الصفات الشخصية ضمن أفضل المعايير والمقاييس المصرفية العالمية، فيما يلي النشاطات التدريبية لعام 2015:

كان متوسط نصيب الموظف الواحد من التدريب خلال العام 2015، 1.85 برنامج تدريبي تقريباً.

العام	عدد الدورات	عدد المشاركين	المصاريف الفعلية للتدريب بالدولار
2015	237	2598	493,564
2014	169	2835	293,904

تفاصيل نشاطات مركز تدريب

البرامج	عدد الدورات المنفذة	النسبة إلى إجمالي التدريب	عدد الموظفين المستفيدين	النسبة إلى إجمالي عدد الموظفين
التأهيل المصرفي	4	1.7 %	87	6.2 %
التدريب الداخلي	114	48 %	2100	149.5 %
التدريب الخارجي	97	41 %	356	25.3 %
التدريب الدولي	19	8 %	33	2.3 %
الشهادات المهنية والدبلوم	3	1.3 %	22	1.6 %
المجموع	237	100 %	2,598	184.9 %

تفاصيل المعرفة / المهارات المقدمة لموظفي بنك فلسطين

المهارة / المجال التدريبي	عدد الدورات المنفذة	عدد المشاركين
الإدارة المالية والاستثمار	27	306
التأهيل المصرفي	4	87
التمويل والائتمان المصرفي	11	193
الخدمات الفنية واللوجستية	3	13
الرقابة والتدقيق	8	66
العمليات المصرفية	27	408
المخاطر المصرفية	10	56
المهارات الإدارية والسلوكية	127	1391
الندوات والمؤتمرات المصرفية	2	6
تكنولوجيا المعلومات	18	72
المجموع	237	2598

أولاً : إعداد وتأهيل الموظفين الجدد (التأهيل المصرفي)

عدد الدورات	عدد موظفين جدد	عدد المشاركين	مكان التنفيذ
9	110	82	مركز تدريب بنك فلسطين (رام الله - غزة)

ثانياً : التدريب الداخلي

عدد الدورات	عدد المشاركين	مكان التنفيذ
114	2100	مركز تدريب بنك فلسطين (رام الله - غزة - نابلس - جنين - بيت لحم - الخليل)
عدد الدورات	عدد المشاركين	الجهات المنظمة
97	356	مركز تدريب بنك فلسطين (رام الله - غزة - نابلس - جنين - بيت لحم - الخليل)

ثالثاً : التدريب المحلي

عدد الدورات	عدد المشاركين	الجهات المنظمة
97	356	- المعهد المصرفي الفلسطيني - مؤسسة Ernst & Young - AMIDEAST - شركة جنرال للاستشارات والتدريب - Vision Plus - Expert Training Center - Scholarship Training - Accent LTL - HorseMillstones - صندوق ضمان القروض - سيدا

رابعاً : برنامج التدريب الدولي

عدد الدورات	عدد المشاركين	مكان التدريب
19	33	عمان - لندن - دبي - بيروت - أبوظبي - برلين - سنغافورة

خامساً : برنامج الشهادات المهنية والدبلوم

عدد الدورات	عدد المشاركين	الجهة المنظمة
3	22	المعهد المصرفي الفلسطيني VISION PLUS



يعتبر التمويل المستدام من أهم أساسيات تحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق الأرباح لمساهميننا وفي نفس الوقت التأثير الإيجابي على المجتمعات. ويتمثل منهجنا في تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية المقترنة بقرارات التمويل، وكذلك العمل على إحراز تقدم نحو تحقيق المعايير العالمية.

1- الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية

إن الحفاظ على البيئة واحترام حقوق الإنسان من أهم مبادئنا ولتحقيق ذلك، قام بنك فلسطين بدمج أنظمة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بجميع وظائفه وأنشطته، بالإضافة إلى إعداد السياسات وصياغتها وتطويرها على نحو يضمن عدم التسبب بأية أضرار بيئية أو اجتماعية عبر الأنشطة والبرامج التي ينفذها البنك.

وفي هذا الإطار، فقد أصبح بنك فلسطين من الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة منذ عام 2011، والذي يعبر عن التزامه بسياساته واستراتيجياته حيث تتوافق أعماله والتزاماته مع المبادئ العشرة المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وبذلك تصبح أنشطة البنك ذات توجه عالمي تسعى إلى توسيع الأسواق وتطوير التجارة، وتوفير التمويل بما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع على المستوى العالمي.

تبنى بنك فلسطين في العام 2008 سياسات بيئية واجتماعية خاصة بمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والتي يتم تطبيقها عند منح التسهيلات الائتمانية في أي من فروع ومكاتب البنك. وتوفر هذه السياسات إطار عمل للبنك يتسنى له تحديد ما إذا كان العميل ملتزماً باستراتيجية الاستدامة الخاصة بنا. كما يعتمد جميع موظفي الائتمان قائمة معايير، للتأكد من أن طلبات القروض والتمويل تتوافق مع متطلبات هذه السياسات.

2- تلبية الاحتياجات البيئية

يركز البنك على تقديم خدمات ومنتجات مختصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لملائته من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ملتزماً بتعزيز التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، عبر تقديم برنامج القروض الخضراء المخصصة لكل من الأفراد، والعائلات، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتخدم البيئة عبر

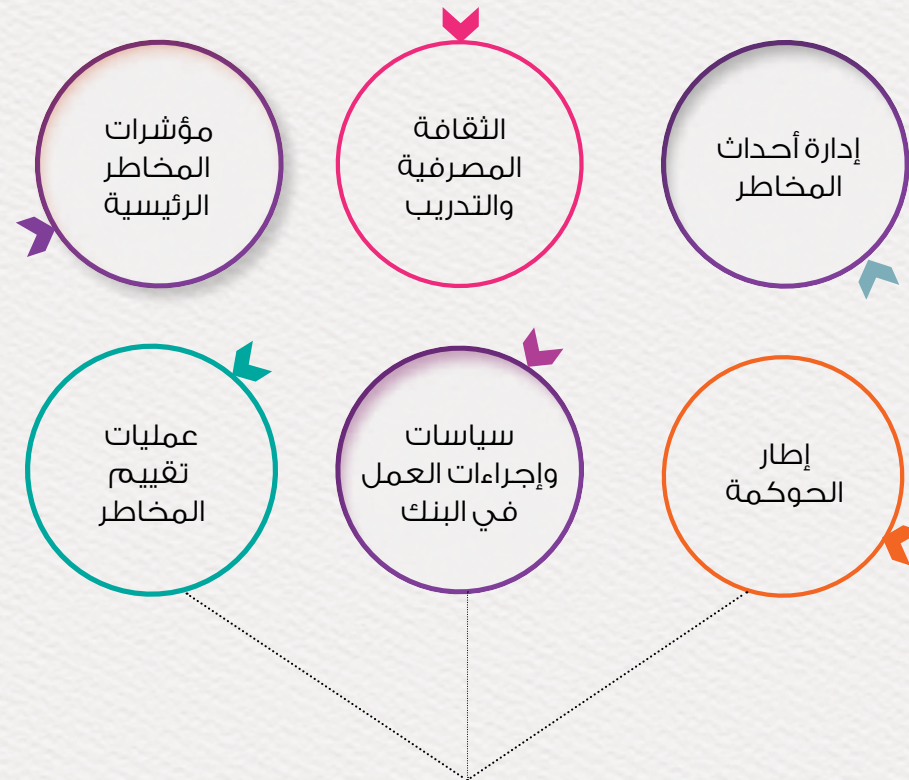
توفير كفاءة أكبر في استخدام المياه والطاقة أو معالجة المياه العادمة أو إنتاج الطاقة المتجددة، وخاصة في المناطق الريفية بفلسطين. حيث تواجه منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص تحديات أكثر من غيرها فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وخاصة المياه، وتتعمق هذه المشكلة في فلسطين. فعلى سبيل المثال يتوفر لكل فلسطيني ما لا يزيد عن 60 لتر من الماء يومياً، بينما توصي منظمة الصحة العالمية بأن يتوفر لكل شخص 100 لتر على الأقل من الماء يومياً. ومن هنا تنبع أهمية تنفيذ برامج مماثلة لبرنامج القروض الخضراء في المنطقة. كما يعتبر التعليم والتوعية جزءاً لا يتجزأ من هذا البرنامج، حيث يقوم بنك فلسطين بعمل ورشات عمل في المناطق الريفية بفلسطين لتوضيح سياسات البرنامج وطرق ترشيد استخدام المياه والطاقة وخاصة للمزارعين.

3- الإستدامة والحفاظ على البيئة داخل البنك

يسعى بنك فلسطين إلى ضمان استدامة عملياته قدر الإمكان، وذلك من خلال كيفية إنشاء مبانيه وتشغيلها، ومن خلال المنتجات والخدمات المتنوعة التي يقدمها، ومن خلال توفير التمويل للمزيد من المشاريع التي بدورها تعزز التنمية والاقتصاد الفلسطيني.

4- إدارة المخاطر وحوكمة الشركات

يتبنى بنك فلسطين أفضل الممارسات العالمية في مجالات الحوكمة الرشيدة والشفافية، سعياً منه لأن يكون من بين المؤسسات المالية العالمية. ولذلك عمل البنك على تطوير واعتماد سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر المعتمدة عالمياً، إضافة إلى تدعيم ممارسات حوكمة الشركات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي.



عمليات إدارة المخاطر



الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر مدونة الحوكمة لدى بنك فلسطين موجزا للسياسات والأحكام الرئيسية للبنك. وبتطبيق هذه المدونة، يؤكد البنك التزامه التام ودعمه لممارسة مبادئ الحوكمة الرشيدة على امتداد دوائره وأعماله. وتعني حوكمة الشركات وفقا لمفهوم «بنك فلسطين» بأنها مجموعة من النظم والعمليات والسياسات التي تهدف إلى توجيه البنك وتحقيق الرقابة عليه. وهي تشمل كافة العلاقات بين مساهمي البنك ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بغرض زيادة حقوق المساهمين على المدى البعيد.

حقوقهم من خلال مجلس الإدارة.

- الشفافية: يتعين على البنك التأكد من القيام بإفصاح دقيق في الوقت المناسب بشأن أي أمور جوهرية بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية، وحوكمة البنك بطريقة تسهل على جميع الأطراف المعنية الحصول عليها.

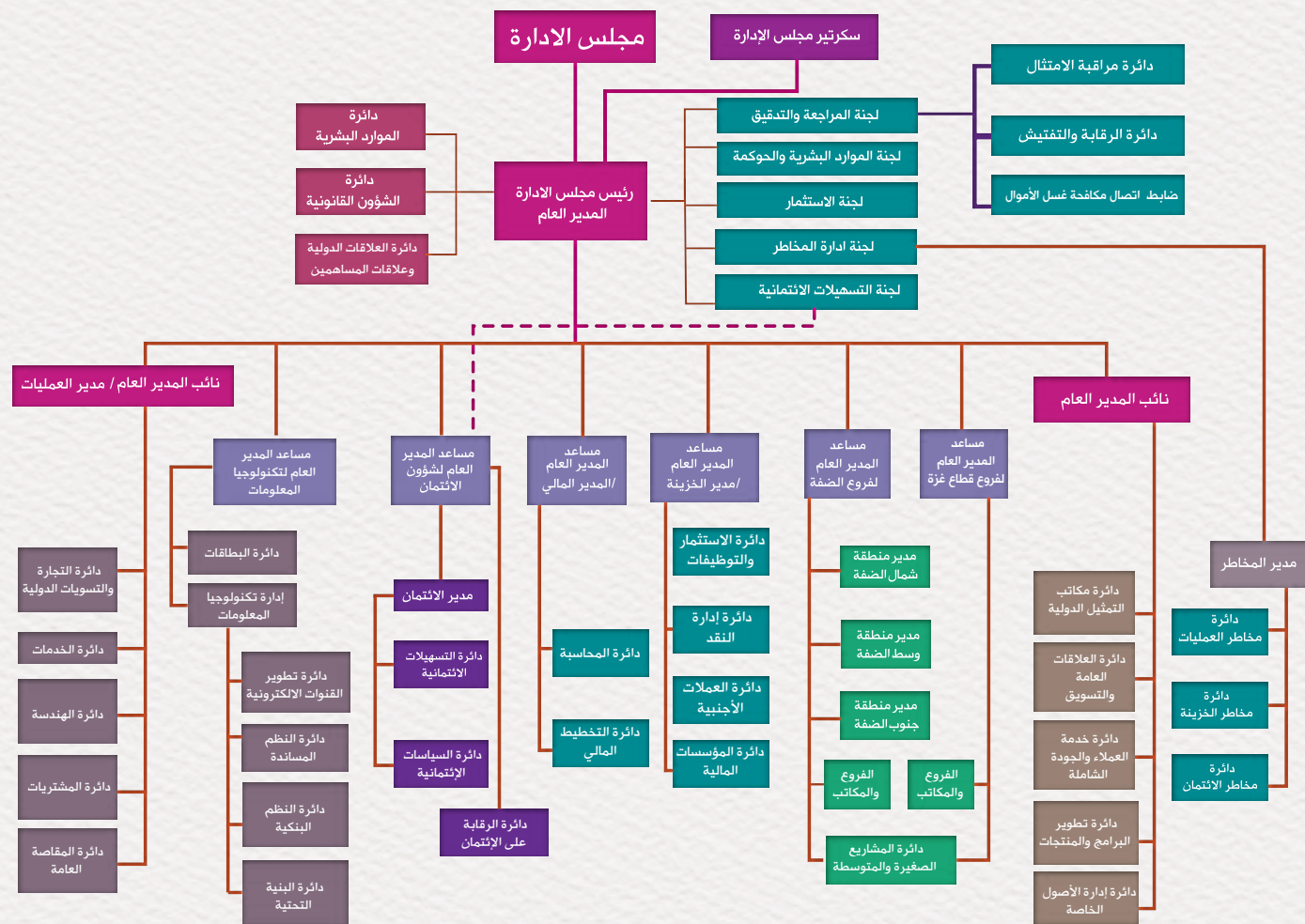
- المسؤولية: يقر البنك بحقوق كافة الأطراف ذات المصلحة وفقا لما هو منصوص عليه في القوانين واللوائح، كما يشجع التعاون معها في إقامة مشاريع تتسم بالسلامة المالية والاستدامة.

تضم السياسات والممارسات الرئيسية للحوكمة ما يلي:

- حوكمة مجلس الإدارة
- إجراءات الرقابة الإدارية
- حقوق وعلاقات المساهمين
- الشفافية والإفصاح
- المسؤولية الاجتماعية

وترتكز لائحة الحوكمة في بنك فلسطين بشكل كبير على المبادئ التالية:

- المساءلة: تؤكد حق المساهمين في المساءلة وتوجيه مجلس الإدارة، وإدارته التنفيذية لضرورة وضع استراتيجية العمل والرقابة عليها.
- الإنصاف: يلتزم بنك فلسطين بحماية حقوق المساهمين وضمان معاملة عادلة لهم بما في ذلك حقوق صغار المساهمين. كما يخول لهم الحق في المطالبة بتصويب أية مخالفات بشأن





السيد/ صقر محمود جندية
رئيس دائرة مراقبة الامتثال
بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية
جامعة الاسكندرية - مصر 1970
ماجستير اقتصاد
جامعة بنها - مصر 1990
تاريخ الميلاد: 1949/02/01
تاريخ بداية العمل: 2009



السيد/ حسن ماجد العقيفي
مساعد المدير العام لتكنولوجيا المعلومات
بكالوريوس هندسة صناعية - جامعة روزفلت
- شيكاغو - الولايات المتحدة 1985
بكالوريوس أنظمة معلومات - جامعة روزفلت
- شيكاغو - الولايات المتحدة 1985
تاريخ الميلاد: 1962/06/12
تاريخ بداية العمل: 2015



السيد/ عبدالحى يوسف الشوا
رئيس دائرة الرقابة والتفتيش
بكالوريوس رياضيات
جامعة عين شمس - القاهرة 1981
تاريخ الميلاد: 1957/12/02
تاريخ بداية العمل: 2002



السيد/ محمود ماهر الشوا
مدير المخاطر
بكالوريوس محاسبة
جامعة الأمريكية في القاهرة - مصر 2005
ماجستير علوم مالية ومصرفية
جامعة ويلز بانغور - المملكة المتحدة 2007
تاريخ الميلاد: 1982/07/24
تاريخ بداية العمل: 2005



السيد/ رشدي محمود الغلاييني
نائب المدير العام
بكالوريوس اقتصاد وعلوم كمبيوتر
الجامعة الأمريكية - القاهرة 1986
تاريخ الميلاد: 1962/05/26
تاريخ بداية العمل: 1989



السيد / علاء الدين محمد آل رضوان
نائب المدير العام - مدير العمليات
بكالوريوس محاسبة - جامعة دمشق - سوريا 1992
ماجستير إدارة الأعمال - جامعة فان هولند 2012
تاريخ الميلاد: 1965/06/22
تاريخ بداية العمل: 1993



السيد / هاشم هاني الشوا
المدير العام
بكالوريوس هندسة - جامعة لندن-
المملكة المتحدة 1997
تاريخ الميلاد: 1976/01/25
تاريخ بداية العمل: 2007



السيد / هاني صلاح ناصر
مساعد المدير العام لفروع الضفة الغربية
بكالوريوس وماجستير إدارة عامة وقانون
جامعة ماري كوري- بولندا 1993
تاريخ الميلاد: 1967/02/12
تاريخ بداية العمل: 1994



السيد / سلمان محمد طعمه قميلة
مساعد المدير العام - المدير المالي
بكالوريوس تجارة محاسبة - جامعة
عين شمس القاهرة - مصر 1981
تاريخ الميلاد: 1958/07/08
تاريخ بداية العمل : 1982



السيد / إحسان كمال شعثاعة
مساعد المدير العام - مدير الخزينة
بكالوريوس إدارة أعمال - تحليل نظم
كمبيوتر - جامعة تكساس ستايت 1988
تاريخ الميلاد: 1963/09/05
تاريخ بداية العمل : 1991



السيدة/ سوزان جورج خوري
مساعدة المدير العام لشؤون الإئتمان
بكالوريوس رياضيات وإدارة أعمال
جامعة لندن - المملكة المتحدة 1983
تاريخ الميلاد: 1961/06/02
تاريخ بداية العمل: 2012



السيد/ خميس فوزي عصفور
المستشار القانوني
بكالوريوس حقوق - جامعة
الإسكندرية - مصر 1975
تاريخ الميلاد: 1952/05/29
تاريخ بداية العمل: 1979



السيد/ وائل عبد اللطيف الصوراني
مساعد المدير العام لفروع قطاع غزة
بكالوريوس أحياء وكيمياء - جامعة
صنعاء - اليمن 1993
تاريخ الميلاد: 1967/02/07
تاريخ بداية العمل: 1995



السيد / محمد نافذ محمد عمر الحرباوي
عضو مجلس إدارة
دبلوم إدارة أعمال - كلية المجتمع في الأردن
تاريخ الميلاد: 08 / 09 / 1954
تاريخ العضوية: 2006

خبرات

1978 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية لصناعة الكرتون - فلسطين
1992 - 2002 نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكرتون - فلسطين
1993 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة المصنوعات الورقية - فلسطين
1996 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة شركة الحرباوي للاستثمار والتجارة الدولية - فلسطين
2000 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة فندق برج الميزان - فلسطين

عضويات

1995 - 2004 رئيس مجلس إدارة ملتقى الأعمال الفلسطيني - فلسطين
رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال
تريد - فلسطين
الرئيس الفخري للنادي الأهلي - فلسطين



السيد / فيصل غازي الشوا
عضو مجلس إدارة
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة ممفس ستايت - الولايات المتحدة الأمريكية 1992
ماجستير إدارة أعمال - جامعة نورث فيرجينيا ستايت- الولايات المتحدة الأمريكية 2009
تاريخ الميلاد: 02 / 04 / 1968
تاريخ العضوية: 2004

خبرات

مدير عام شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات - فلسطين

عضويات

رئيس مجلس إدارة شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال تريد - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لصناعة الأدوية - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأمل للإسفلت - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للكهرباء - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات "الوطنية موبايل" - فلسطين
2005 - 2009 عضو مجلس إدارة (أمين سر) جمعية رجال الأعمال - فلسطين
2006 - 2007 عضو هيئة تأسيس مجلس الشاحنين الفلسطينيين - فلسطين
عضو رابطة المهندسين (TBP) - الولايات المتحدة الأمريكية
عضو اتحاد المقاولين - فلسطين
عضو نقابة المهندسين - فلسطين
عضو جمعية رجال الأعمال الفلسطينية



الأستاذ الدكتور/ هاني حسن نجم
عضو مجلس إدارة
دكتوراه في الهندسة - جامعة ليستر - المملكة المتحدة 1981
تاريخ الميلاد: 28 / 06 / 1952
تاريخ العضوية: 2004

خبرات

1981 باحث متقدم بجامعة ليستر - بريطانيا
1983 - حتى تاريخه أستاذ في دائرة الهندسة الميكانيكية في جامعة بيرزيت -فلسطين
1998 - 1993 عميد كلية الهندسة في جامعة بيرزيت - فلسطين
2004 مستشار للتخطيط والتطوير في جامعة الأقصى - فلسطين
2005 رئيس جامعة الأزهر - فلسطين
2006 منسق مشروع التعليم العالي المدعوم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي - فلسطين
أستاذ زائر للعديد من الجامعات الإقليمية والعالمية ومحكم للعديد من المشاريع المدعومة من الاتحاد الأوروبي.

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة كهرباء فلسطين القابضة
عضو مجلس إدارة هيئة التقاعد الفلسطيني
عضو الهيئة العامة لمجلس الإسكان الفلسطيني
عضو مجلس إدارة تطوير المشاريع الصغيرة - فلسطين
عضو مجموعة اليورو أوسطية لاستخدام المياه العادمة - اسبانيا
عضو مجلس أمناء جامعة الأزهر - فلسطين
عضو مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة - فلسطين
زميل مشارك في منظمة الطيران والملاحة الفضائية الأمريكية (AIAA)



السيد/ ماهر جواد فرح
عضو مجلس إدارة
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة القاهرة - مصر 1966
تاريخ الميلاد: 03 / 21 / 1945
تاريخ العضوية: 2002

خبرات

1967 - 1970 مهندس في شركة فيا سفلت الفرنسية
1971 - 1975 مهندس في شركة إتحاد المقاولين - الكويت
1975 - 1977 مدير عام وشريك في شركة مشاريع الخليج - أبو ظبي
1982 - 1997 مدير عام مجموعة المقاولين الدولية - الكويت
1997 - 2007 رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للمقاولات - غزة

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة بيرزيت للأدوية - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمار العقاري - فلسطين



السيد / هاشم هاني الشوا
رئيس مجلس الإدارة
بكالوريوس هندسة - جامعة لندن - المملكة المتحدة 1997
تاريخ الميلاد: 25 / 01 / 1976
تاريخ العضوية: 2007

خبرات

1997 - 2002 مساعد نائب الرئيس ومدير مشروع للعمليات والتكنولوجيا Citigroup - لندن - المملكة المتحدة
2002 - 2005 نائب الرئيس ومسؤول كبار العملاء لمنطقة الشرق الأوسط Citigroup - سويسرا
2005 - 2007 مسؤول تطوير الأعمال في الخليج - HSBC
Private Bank - سويسرا
2007 - حتى تاريخه رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في بنك فلسطين - فلسطين

عضويات

عضو في المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة في معهد التمويل الدولي IIF
الأمين العام لغرفة التجارة الدولية - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج رام الله - فلسطين
عضو مجلس الهيئة العامة لصندوق الاستثمار الفلسطيني - فلسطين
عضو مجلس الأمناء لجامعة بيت لحم - فلسطين



عبدالله قيس الغانم
عضو مجلس إدارة

ماجستير في إدارة الأعمال الدولية (MBA) - جامعة ثاندربريد للأعمال الدولية 2005
بكالوريوس - علوم مالية ومصرفية - جامعة بوسطن 1996
تاريخ العضوية: 2014

خبرات

2015 - مساعد مدير عام - الأعمال المصرفية الاستثمارية - بنك الخليج - الكويت
2012 - 2015 مدير إدارة الاستثمار - شركة آسيا للاستثمارات - الكويت
2011 - 2012 مؤسسة التمويل الدولية - دولة الإمارات المتحدة
2010 - 2011 بنك بوبيان - الكويت
2006 - 2010 بنك HSBC - الكويت
2001 - 2006 شركة المهلب الكويتية العقارية - الكويت



لنا جمال أبو حجلة
عضوة مجلس إدارة

بكالوريوس في العلوم - هندسة مدنية - جامعة أيوا - الولايات المتحدة الأمريكية 1985
تاريخ العضوية: 2014
ممثلة صغار المساهمين

خبرات

منذ عام 2003 المديرة الإقليمية لمؤسسة مجتمعات عالمية في فلسطين (المسماة CHF الدولية سابقاً)
1986 - 2003 - نائبة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/PAPP

عضويات

عضوة في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني
نائبة رئيس مجلس إدارة مؤسسة فلسطين من أجل عهد جديد
عضوة مجلس إدارة صندوق إقراض الطالب الفلسطيني
عضوة مجلس إدارة شركة فيتاس للاقراض الصغير
عضوة في مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
عضوة في مجلس تأسيس المؤسسة الفلسطينية للدبلوماسية العامة
عضوة في مؤسسة التعليم من أجل التوظيف
عضوة في منتدى سيدات الأعمال
عضوة في مؤسسة المدراء الرؤساء الدولية YPO/WPO
زميلة في مؤسسة ASPEN الدولية ضمن شبكة قيادات الشرق الأوسط
رئيسة مجلس أمناء فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية



طارق بن عمر العقاد
عضو مجلس إدارة

بكالوريوس في الاقتصاد - جامعة هارفرد - الولايات المتحدة 1992
تاريخ العضوية: 2014

الخبرات

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (APIC)
مدير تنفيذي لشركة العقاد للاستثمار - السعودية

عضويات

رئيس مجلس الإدارة لشركة سنيورة للأغذية - الأردن/ فلسطين
رئيس مجلس الإدارة لشركة يونيبال للتجارة العامة - فلسطين
رئيس مجلس الإدارة لشركة التوريدات والخدمات الطبية MSS - فلسطين
رئيس مجلس الإدارة في الشركة الفلسطينية للسيارات - هيونداي - فلسطين
عضو مجلس إدارة في صندوق الاستثمار الفلسطيني PIF
عضو مجلس إدارة في الشركة الفلسطينية للكهرباء PEC
عضو مجلس إدارة في شركة فلسطين لتوليد الكهرباء PPGC
عضو مجلس إدارة ومجلس أمناء في مؤسسة الحسين للسرطان - الأردن
عضو مجلس أمناء في كنفز أكاديمي



السيد / جون بيبير خوري
عضو مجلس إدارة

بكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد - كلية بودوين - الولايات المتحدة الأمريكية 1970
ماجستير في إدارة الأعمال المالية 1980
برامج الإدارة المتقدمة 1993 - 1980
تاريخ الميلاد: 25 / 6 / 1949
تاريخ العضوية: 2010

خبرات

1976 - 1979 مدير بنك بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية
1980 - 1981 مساعد نائب الرئيس بنك بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية
1981 - 1985 نائب الرئيس والمدير العام لفرع بنك بوسطن - نيجيريا
1985 - 1989 نائب الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن - جزر الأنثيل الهولندية
1989 - 1992 الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن - فرنسا
1992 - 1993 نائب الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية
1993 - حتى تاريخه شريك اداري في شركاء بوسطن- Global / الولايات المتحدة
2005 - 2010 مدير الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان في فلسطين
2010 حتى تاريخه مدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة للصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان في فلسطين
2014 حتى تاريخه عضو مجلس إدارة وعضو لجنة المخاطر في بنك الأمان - تونس



السيد / طارق طاهر الشكة
عضو مجلس إدارة

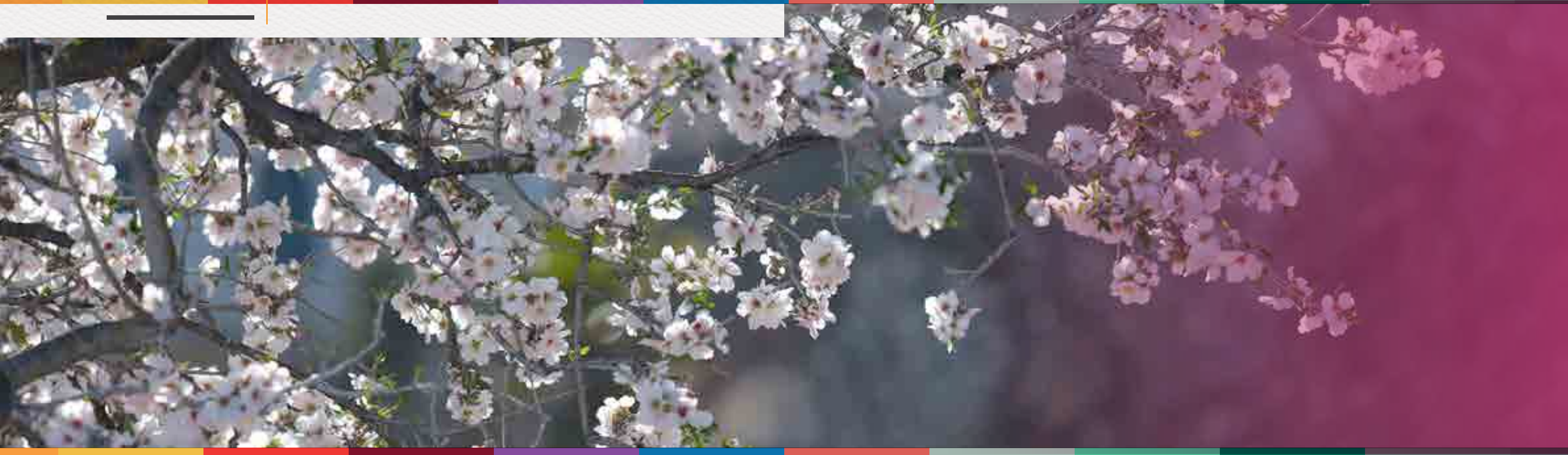
بكالوريوس القانون التجاري - جامعة أوهايو - أثينا 1987
تاريخ الميلاد: 18 / 02 / 1964
تاريخ العضوية: 2010

خبرات

1987 - 1989 شركة الشكة للأدوية - فلسطين
1989 - 1999 شركة القدس للأدوية - فلسطين
2000 - 2005 شركة بيرزيت للأدوية - فلسطين
2005 - حتى تاريخه مدير عام شركة اللوتس للاستثمارات المالية - فلسطين

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة اللوتس للاستثمارات المالية - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة الشرقية للكيماويات - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية - فلسطين



مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الكاملة عن أداء البنك، ويتم انتخابه من قبل المساهمين للقيام بمهام الإشراف على الإدارة وتوجيهها لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تنمية حقوق المساهمين

على المدى الطويل، مع وضع مصلحة المنتفعين الآخرين نصب عينيه من خلال قيامه بالمهام والأنشطة التالية:

- مراجعة واعتماد ومراقبة الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى وخطط عمل الإدارة التنفيذية.
- مراقبة الأداء العام ومدى التقدم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- تقييم المخاطر الرئيسية والخطوات التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة لمراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها.

- تحديد مستوى تحمل المخاطر وضمان وجود ثقافة المخاطر.

- الإشراف على صحة القوائم المالية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى التأكد من جودة أداء واستقلالية المدقق الخارجي والداخلي.

- دراسة واعتماد المعاملات الرئيسية بما في ذلك القرارات الائتمانية الهامة ومخصصات رأس المال والمصروفات الرأسمالية وفقاً لما ورد في هيكل الصلاحيات.

- الإشراف على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الأساسية.

- الإشراف على سياسات وإطار إدارة الموارد البشرية والحوكمة واعتمادهما.

- اختيار وتركيبة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لانتخابهم من قبل المساهمين.

- اختيار وإعداد وتقييم المرشحين المحتملين لمناصب الإدارة التنفيذية والإشراف على صياغة خطط الإحلال.

- تحديد سياسات مكافآت أعضاء المجلس وكبار المدراء.

- تقييم الأداء العام للمجلس وفاعلية أعضائه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الضرورة.

- الإشراف على إطار عمل الحوكمة لضمان الالتزام بالسياسات والأحكام المتفق عليها.
- ضمان الحفاظ على سلامة العلاقات مع المساهمين وحماية حقوقهم وعقد الاجتماعات وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

- ضمان مراعاة مصالح المساهمين.

رئيس ونائب رئيس المجلس

ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً لرئيس المجلس. ويحل نائب رئيس المجلس محل رئيس المجلس ويمارس صلاحياته ويتولى مهامه في غيابه. ويكون رئيس المجلس مسؤولاً في المقام الأول عن أنشطة المجلس واللجان المنبثقة عنه. ويعتبر رئيس المجلس بمثابة الناطق الرسمي باسم المجلس. كما أنه يرأس المجلس والجمعية العمومية.

وتتمثل مهام رئيس المجلس في ضمان التالي:

- مشاركة أعضاء المجلس، عند التعيين، في برنامج تعريف الموظفين بالعمل وإذا دعت الحاجة، في برامج التعليم الإضافي أو البرامج التدريبية؛
- أداء المجلس للمهام المنوطة به؛
- تلقي أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء المهام المسندة إليهم؛
- تحديد جدول أعمال اجتماعات المجلس، ورئاسة تلك الاجتماعات، وضمان تحرير محاضر تلك الاجتماعات؛

- توفير الوقت الكافي لدى المجلس للتشاور واتخاذ القرار؛

- أداء اللجان للمهام المسندة إليها بشكل صحيح؛

- تقييم أداء أعضاء المجلس على الأقل مرة واحدة سنوياً؛

- انتخاب المجلس نائباً لرئيس المجلس.

تقييم مجلس الإدارة

- لجنة الحوكمة والموارد البشرية في بنك فلسطين مسؤولة عن تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لجنة المراجعة والتدقيق

أعضاء اللجنة

السيد / د. هاني نجم – رئيس اللجنة

السيد / محمد نافذ الحرباوي

السيدة / لنا أبو حجلة

حضور وغياب السادة أعضاء مجلس الإدارة عن جلسات مجلس الإدارة لبنك فلسطين لعام 2015

اسماء السادة الأعضاء	15/1/25	15/2/22	15/3/17	15/4/22	15/5/24	15/6/28	15/9/10	15/11/9	15/12/18	إجمالي الحضور لكل عضو
السيد/ هاشم هاني الشوا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/طارق العقاد	-	حضور	حضور (فيديو)	-	حضور	-	حضور	حضور	-	5
السيد/ عبد الله الغانم	حضور	حضور (هاتف)	حضور	حضور	حضور	حضور تلفون	حضور	حضور (هاتف)	حضور (هاتف)	9
السيدة/ لنا ابو حجلة	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ م.فيصل الشوا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	-	حضور	حضور	حضور	8
السيد/ د.هاني نجم	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ ماهر فرح	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ محمد نافذ الحرباوي	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ طارق الشكعة	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9
السيد/ جون خوري	حضور	حضور	حضور (هاتف)	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في متابعة أدوات الرقابة المالية للبنك مع التركيز بشكل خاص على:

(1) نزاهة أدوات الرقابة الداخلية وسلامة التقارير المالية.

(2) تمتع المدقق الخارجي بالمؤهلات المناسبة والاستقلالية.

(3) أداء الرقابة والتفتيش والتدقيق الداخلي ومدقه الخارجي ودائرة مراقبة الامتثال وضابط اتصال مكافحة غسل الأموال.

ومن أجل أن تنفيذ دورها، تتمتع اللجنة بالسلطات والمسؤوليات التالية:

• مراجعة نظم الرقابة الداخلية.

• مراجعة تقارير دائرة الرقابة والتفتيش والمدقق الداخلي ودائرة مراقبة الامتثال بما في ذلك الموضوعات المالية وغير المالية والإجراءات التصحيحية وسبل السيطرة على المخاطر التي يواجهها البنك.

• مراجعة دقة القوائم المالية المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين.

• مراجعة مدى التزام البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد والقواعد الصادرة عن مجلس الإدارة والتشريعات الأخرى السارية في فلسطين.

• مراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتواء الخطة على كافة أنشطة البنك.

• ضمان دقة ونزاهة الحسابات والالتزام بالقوانين واللوائح السارية على أنشطة البنك.

• تطوير معايير الإفصاح والشفافية ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.

• مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة للتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.

• التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر لعرض الموقف والأداء المالي للبنك.

• دراسة النظام المالي المطبق في البنك وتقديم توصيات لتحسينه والتأكد من تمثيل هذه التوصيات للموقف الحالي تمثيلاً عادلاً وعدم تسجيل بيانات غير صحيحة.

• تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم. وتتولى لجنة المراجعة والتدقيق مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات.

• العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، ومجلس الإدارة والمدقق الداخلي، والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

• متابعة التزام البنك بقواعد السلوك المهني.

• إخطار مجلس الإدارة بالموضوعات التي تحتاج إلى تدخل فوري عاجل وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات العلاجية المناسبة.

• تقوم اللجنة برفع تقاريرها لمجلس الإدارة عن كافة الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصها بما يمكن مجلس الإدارة من ممارسة وظيفة مراقبة إدارة البنك وتقديم معلومات حقيقية وموثقة للمساهمين.



- التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.
- دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتنسيبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة، ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقا لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

- إطلاع مجلس الإدارة بشكل واف ودوري على وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أي خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للمصرف.
- وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات للإدارة التنفيذية في الفروع، بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير المصرفية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دوريا وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع المصرف.

- إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.

لجنة التسهيلات الائتمانية

أعضاء اللجنة

السيد / فيصل الشوا – رئيس اللجنة

السيد / هاشم الشوا

السيد / ماهر فرح

السيد / طارق العقاد

تتمثل مهام اللجنة بالتالي :

- الاطلاع المستمر على كافة التقارير والبيانات والدراسات التي تمكنها من أداء عملها بمهنية وكفاءة.

- مراجعة عمليات التعرض للمخاطر والإجراءات التي تتخذها الإدارة لمتابعة ومراقبة وتسجيل كافة أنواع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل والسيولة والامتثال والسمعة والمخاطر الاستراتيجية وكافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على البنك.

- تقديم التوجيه والإرشاد للإدارة – عند الضرورة – لمساعدتها في تحسين ممارسات إدارة المخاطر و/ أو تخفيف مخاطر معينة بما في ذلك وجود كوادز مؤهلة على مستوى الإدارة لتنفيذ أنشطة إدارة المخاطر بشكل فعال.

- إخطار مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع محفظة المخاطر بالبنك وإخطار المجلس بشكل فوري بأي تغييرات جوهرية في وضع محفظة المخاطر بالبنك.

- مراجعة تعيين وأداء واستبدال مدير المخاطر ومراقبة كفاءة دوائر إدارة المخاطر بشكل عام.

- دعم جهود لجنة المراجعة والتدقيق بمساعدة مدير المخاطر في المتابعة والتقييم طبقا للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

- الموافقة على السياسات العامة لإدارة المخاطر وضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر للمبادرة بتحديد وقياس وتخفيف ومتابعة كافة أنواع المخاطر بالبنك وتشجيع الحوار المستمر حول إدارة المخاطر على كافة مستويات البنك (أي ترويج ثقافة المخاطر).

- تحديد المستوى العام من المخاطر الذي يمكن للبنك أن يتحملة، والتأكد من أن حجم المخاطر ومستويات تقبلها متماشية مع المستوى العام المتفق عليه.

- الحصول على تأكيد من الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي بأن عمليات ونظم المخاطر تعمل بكفاءة من خلال أدوات رقابية سليمة والالتزام بالسياسات المعتمدة.

- التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح السارية الخاصة بكافة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.

- مراجعة كفاية رأس المال والمخصصات لضمان التزامها بالمعايير الإرشادية الرقابية وتماشيها مع وضع المخاطر بالبنك.

- مراجعة التقارير الواردة من الإدارة التنفيذية حول وضع محفظة المخاطر الربع سنوية (على الأقل) أو حسب الحاجة للبنك، وإبراز مجالات واتجاهات وتنبؤات المخاطر الرئيسية والإجراءات التي تتخذها الإدارة للتعامل مع مخاطر معينة.

لجنة إدارة المخاطر أعضاء اللجنة

السيد / جون خوري – رئيس اللجنة

السيد / محمد نافذ الحرابوي

السيدة / لنا أبو حجلة

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بكل من:

(1) المخاطر الناتجة عن نشاط البنك وعملية الرقابة عليها.

(2) تقييم ومراجعة كافة أنواع المخاطر كمخاطر الائتمان والخزينة والعمليات.

(3) إجراءات إدارة المخاطر بالبنك والفروع التابعة له، ومن أجل تنفيذ دورها تتمتع اللجنة بالمسؤوليات التالية:

لجنة الاستثمار

أعضاء اللجنة

السيد / ماهر فرح – رئيس اللجنة

السيد / هاشم الشوا

السيد / فيصل الشوا

السيد / عبدالله الغانم

السيد / طارق العقاد

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة البنك بتنفيذ مسؤولياته الرقابية على الاستثمارات. وتحمل اللجنة مسؤولية صياغة السياسات العامة للاستثمار والتي تخضع لموافقة مجلس الإدارة، بالإضافة إلى وضع المعايير الإرشادية للاستثمار تعزيزاً لهذه السياسات. ولتنفيذ دورها، تسند إلى اللجنة السلطات والمسؤوليات التالية:

• استعراض جميع التقارير والدراسات المرتبطة بوضع الاستثمارات الحالية للبنك وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وكافة البيانات التي تمكن اللجنة من ممارسة مسؤولياتها بطريقة مهنية وفعالة.

• إخطار مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع محافظ الاستثمار وإخطار المجلس دون تأخير بأي تغييرات جوهرية في وضع هذه الاستثمارات.

• التطوير والمراجعة والتحديث الدوري لسياسة الاستثمار وضمان التزامها بالقوانين واللوائح والمعايير المصرفية على أن ترفع اللجنة نتائج هذه الجهود لمجلس الإدارة للموافقة عليها. ويجب أن تحدد هذه السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ قرارات الاستثمار والأسقف المحددة للسلطات والمراكز المختلفة.

• الموافقة على صفقات استثمارية معينة وتقديم توصيات لمجلس الإدارة بشأن قرارات الاستثمارات التي تخرج عن نطاق صلاحيات اللجنة حسب سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس الإدارة.

• ضمان التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ قرارات الاستثمار والأسقف والسلطات المحددة من قبل اللجنة.

لجنة الموارد البشرية وحوكمة البنك

أعضاء اللجنة

السيد / طارق الشكعة – رئيس اللجنة

السيد / د. هاني نجم

السيدة / لنا أبو حجلة

يتمثل دور اللجنة في مراقبة إطار حوكمة البنك وعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وسياسات مكافأة وتقييم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتخطيط عملية الإحلال الوظيفي وتطوير سياسات الموارد البشرية. ومن أجل تنفيذ دورها، تسند إلى اللجنة السلطات والمسؤوليات التالية:

• مراجعة واعتماد سياسات الموارد البشرية لضمان أنها عادلة وتنافسية وكاملة وتحقق مصالح بنك فلسطين على المدى الطويل.

• المساعدة في مراقبة التغيرات والتحسينات الرئيسية في دائرة الموارد البشرية من أجل ضمان تلبيتها لاستراتيجية البنك.

• إعداد جدول بالصلاحيات وتفويض الصلاحيات للإدارة ومراجعة هذا الجدول سنوياً ورفع مجلس الإدارة للاعتماد.

• دراسة التضارب المحتمل لمصالح الأعضاء والصفقات مع الأطراف ذات الصلة التي يقوم بها الأعضاء وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقاً لدليل حوكمة البنك.

• مراجعة أي تغيير في الوضع (بما في ذلك تنفيذ متطلبات استقلالية العضو) والتبعية المهنية للأعضاء الحاليين وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقاً لدليل حوكمة البنك.

• مراقبة تنفيذ عملية تنصيب الأعضاء الجدد وبرنامج التطوير والتثقيف المستمر لأعضاء مجلس الإدارة حسب الضرورة.

• مراجعة سياسات وممارسات الحوكمة على كافة مستويات البنك وتقديم مقترحات بهذا الشأن لمجلس الإدارة لتحسين فعالية وكفاءة هذه السياسات.

رئيس ونائب رئيس المجلس. ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً لرئيس المجلس. ويحل نائب رئيس المجلس محل رئيس المجلس ويمارس صلاحياته ويتولى مهامه في غيابه. ويكون رئيس المجلس مسؤولاً في المقام الأول عن أنشطة المجلس واللجان المنبثقة عنه. ويعتبر رئيس المجلس بمثابة الناطق الرسمي باسم المجلس. كما أنه يرأس المجلس والجمعية العمومية.

وتتمثل مهام رئيس المجلس في ضمان التالي:

• مشاركة أعضاء المجلس، عند التعيين، في برنامج تعريف الموظفين بالعمل وإذا دعت الحاجة، في برامج التعليم الإضافي أو البرامج التدريبية؛

• أداء المجلس للمهام المنوطة به؛

• تلقي أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء المهام المسندة إليهم؛

• تحديد جدول أعمال اجتماعات المجلس، ورئاسة تلك الاجتماعات، وضمان تحرير محاضر تلك الاجتماعات؛

• توفير الوقت الكافي لدى المجلس للتشاور واتخاذ القرار؛

• أداء اللجان للمهام المسندة إليها بشكل صحيح؛

• تقييم أداء أعضاء المجلس على الأقل مرة واحدة سنوياً؛

• انتخاب المجلس نائباً لرئيس المجلس.

رئيس المجلس والمدير العام:

يرى بنك فلسطين إن الجمع بين المنصبين ساهم في وجود رؤيا واضحة لدى كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث يظهر هذا بوضوح في أداء وتطور بنك فلسطين من الجدير بالذكر أن مدونة الحوكمة الصادرة من لجنة بازل تسمح بالجمع بين المنصبين شريطة وجود وظائف رقابية بالبنك قوية وهذا ما عمل بنك فلسطين جاهداً على تدعيمه خلال السنوات الماضية. كما أن البنك مستمر في تطوير وتدعيم هذه الوظائف الرقابية، لتبقى دائماً متناسبة مع متطلبات العمل. حكماً أن العديد من الدراسات تؤكد أن الفصل بين المنصبين لا يعزز من أداء البنك. فأظهرت الكثير من الأبحاث العالمية خاصة في الدول النامية أن فصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن المدير لم يكن لصالح البنوك وبالتالي قامت بعض البنوك المركزية كالبنك المركزي المصري بتعديل مدونة الحوكمة والسماح بالجمع بين المنصبين إن كان ذلك يصب بمصلحة البنك.

تقييم مجلس الإدارة

• لجنة الحوكمة والموارد البشرية في بنك فلسطين مسؤولة عن تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في بنك فلسطين هو تأسيس آليات يمكن من خلالها تحديد وقياس وإدارة ومراقبة المخاطر التي تواجه البنك بفاعلية وتمكنه من التعاطي معها ودرء أي نتائج سلبية. وتكمن الغاية من إدارة هذه المخاطر في تعزيز مبدأ «العائد – المخاطرة» في نتائج البنك من خلال التأكد من أن المخاطر المحيطة:

في الحدود التي تسمح بها درجة شهية المخاطر والموضوعة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تم تضمينها في سياسات وإجراءات البنك.

تم التحوط منها لتعظيم ملكية المساهمين على المدى الطويل ولحماية الأطراف ذات العلاقة «العملاء، المودعين والمساهمين، الموظفين، سلطة النقد».

مرتبطة بأهداف الربحية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والتي تسعى وحدات الأعمال لتحقيقها. بحيث يكمن الهدف في الوصول إلى درجة «العائد – المخاطرة» المثلى ضمن المحددات الموضوعة ودرجة شهية المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة.

تم عكسها بدقة وفي الوقت المناسب في تقارير المخاطر لتمكين الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

إن عملية إدارة المخاطر لا تعني تجنبها بشكل كامل فتعتبر المخاطر جزء أصيل من العمل المصرفي. ولذلك فإن البنك يقبل تحمل مستوى معين من المخاطر كجزء من استراتيجية البنك ولكنه يتوقع عائد مالي وغير مالي متناسب مع درجة هذه المخاطر.

ثالثاً: حوكمة المخاطر:

المبادئ التالية تحدد الإطار العام لحوكمة المخاطر في بنك فلسطين: إدارة المخاطر كيان مستقل عن جميع الوحدات الأخرى في البنك. والاستقلالية لا تعني الانعزال حيث يجب ان تكون إدارة المخاطر قريبة من كافة الوحدات ذات العلاقة للتأكد من أن إدارة المخاطر تعمل بشكل فاعل على مستوى البنك.

تستخدم إدارة المخاطر مصادر معلوماتها المستقلة (نظم المعلومات الإدارية MIS، بلومبرج، تقارير/ بطاقات التقييم الائتماني، البيانات المالية المدققة)

يمكن لإدارة المخاطر في البنك أن تقترح وسائل للوصول إلى العائد الأمثل «المبني على درجة المخاطرة» مثل الوصول للحد الأمثل من السيولة وكذلك الحدود المثلى لتوزيع المحفظة الائتمانية.

تعتبر المنهجيات والأدوات التي يتم تطويرها من قبل إدارة المخاطر متناسبة مع طبيعة بيئة العمل التي يعمل بها المصرف.

تعتبر إدارة المخاطر خط الدفاع الثاني في المنظومة الرقابية لدى البنك كما ولها دور واضح في التأكد من فعالية الأنظمة الرقابية في الخط الأول المتمثل في وحدات الأعمال.

مسؤولية مجلس الإدارة:

إن وضع سياسة ادارة المخاطر هو أحد صلاحيات مجلس الإدارة وهو المسؤول عن اعتماد استراتيجية ودرجة شهية المخاطر وكذلك المراجعة السنوية أو كلما تطلبت الحاجة لذلك. يفوض المجلس عملية الإشراف على جميع أنشطة إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة. وبالرغم من تفويض هذه الصلاحية، تقع مسؤولية فعالية إدارة المخاطر والالتزام بهذه السياسة على عاتق المجلس. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة إطار عمل إدارة المخاطر مرة سنوياً على الأقل أو كلما اقتضت الحاجة وتبعا للأحداث الداخلية والخارجية.

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر الجوانب التالية:

• تطوير استراتيجية العمل اعتماداً على مسودة المقترحات الخاصة بالموازنة وتخطيط رأس المال (التقييم الداخلي لكفاية رأس المال).

• اعتماد سياسات إدارة المخاطر وتوضيح / تفصيل درجة شهية المخاطر كجزء من هذه السياسة متضمنة الحدود ودرجة التحمل.

• تأسيس إطار حوكمة المخاطر كجزء من سياسة إدارة المخاطر.

• مراجعة الحالات التي تتسم بدرجة مخاطر مرتفعة والمسلط عليها الضوء من قبل لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة.

• تفويض الصلاحيات إلى لجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة للمراجعة المستمرة لفعالية إطار العمل الخاص بإدارة المخاطر.

• رفع التقارير للمساهمين حول إدارة المخاطر بالبنك كجزء من التقرير السنوي لأعمال البنك.

• اعتماد الإفصاحات العامة.

يفوض مجلس الإدارة المسؤوليات التالية للجنة المخاطر بمستوى مجلس الإدارة:

• التأكد من تطبيق وتطوير الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك.

• مراقبة مدى فعالية إدارة المخاطر في البنك ومتابعة الإجراءات التصحيحية

• مراجعة حزمة التقارير المقدمة من إدارة المخاطر ربع سنوياً على الأقل.

•مراجعة سياسة إدارة المخاطر سنوياً على الأقل والتوصية بالتعديل إذا تطلب الأمر.

• المراقبة المستمرة لعرضات المخاطر الهامة في البنك.

• مراقبة الامتثال لسياسات إدارة المخاطر في البنك، تعليمات سلطة النقد وأي متطلبات أخرى لإدارة المخاطر.

• الموافقة على تعيين مدير المخاطر والمسؤولين الرئيسيين في إدارة المخاطر واعتماد الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.

لجنة إدارة المخاطر بمستوى الإدارة التنفيذية / «لجنة الموجودات والمطلوبات»

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك بدور لجنة إدارة المخاطر على مستوى الإدارة التنفيذية. هذا وتغطي لجنة الموجودات والمطلوبات وظيفة مراقبة المخاطر المصرفية من خلال عرض آخر التطورات في ملف مخاطر البنك على أعضاء اللجنة.

وتتلخص مسؤوليات لجنة إدارة المخاطر بمستوى الإدارة التنفيذية «لجنة الموجودات والمطلوبات» في التالي:

- مراجعة سنوية على الأقل للإطار العام لإدارة المخاطر (وتشمل السياسات، الإجراءات، التقارير، المنهجيات).
- ضمان بقاء البنك ضمن مستوى مقبول من المخاطر المصرفية والمحدد في سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من المجلس والتوصية بإجراءات تصحيحية في حال ملاحظة الانحراف عن هذه السياسة.
- تحليل تقارير إدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات الإدارية بناء عليها بهدف المحافظة على البنك ضمن الحدود المقبولة من المخاطر المصرفية ووصولاً إلى الحدود المثلى.
- القيام بعملية التقييم والإشراف وإدارة المخاطر الأساسية على نطاق البنك وتتضمن على سبيل المثال لا الحصر مخاطر الائتمان، مخاطر العمليات، مخاطر سعر الفائدة والسيولة والسوق «الزينة».
- المراجعة السنوية للموازنة المبنية على المخاطر وتخطيط رأس المال ارتباطاً بالموازنة المالية للبنك.

دوائر إدارة المخاطر:

تتبع دوائر إدارة المخاطر في البنك لمدير المخاطر وهي الدوائر المسؤولة عن تطبيق وتطوير الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية في البنك وتنحصر مسؤولياتها في النقاط التالية:

- إعداد المسودات الخاصة بسياسات وإجراءات المخاطر في البنك.
- تطوير الإجراءات والمنهجيات والأدوات المتعلقة بإدارة المخاطر في البنك.
- مراقبة ملف المخاطر المصرفية على مستوى البنك ورفع التقارير .
- مراجعة قبلية و/أو بعدية لبعض العمليات المصرفية وفقاً للمحددات الواردة في سياسة إدارة المخاطر.
- تقديم تقييم ميني على دراسة المخاطر لبعض الإجراءات ورفع النتائج والتوصيات إلى لجنة المخاطر.
- دعم ثقافة المخاطر على مستوى البنك وتطوير لغة مشتركة مبنية على هذه الثقافة وتقديم الدعم والتدريب اللازم لتحقيق ذلك.
- تقديم تفسيرات للوائح والممارسات المتعلقة بالمخاطر ونشرها على مستوى وحدات الأعمال.
- تقديم التدريب للفروع ووحدات الأعمال والمتعلق بكيفية إدارة المخاطر وتشديد الرقابة على العمليات.
- مراجعة الإجراءات، السياسات، المنتجات والعمليات الهامة المؤثرة على ملف المخاطر المصرفية في البنك قبل الموافقة النهائية.

مسؤوليات وحدات الأعمال:

إن عملية إدارة المخاطر اليومية تقع على عاتق الفروع ووحدات الأعمال في الإدارة العامة وتتضمن مسؤوليات وحدات الأعمال التالي:

- تحديد، قياس، تقييم، مراقبة ورفع تقارير عن المخاطر المختلفة المتعلقة بوحدة العمل.
- تقييم فعالية الأنظمة والضوابط المستخدمة لمراقبة العمل اليومي وتصميم وتشغيل أنظمة تتناسب وطبيعة العمل ومراقبتها
- التوصية بمقترحات عمل تتوافق ودرجة شهية المخاطر المنصوص عليها في سياسات العمل.
- رفع التقارير عن الحالات والحوادث المرتبطة بمخاطر «خسائر مرتبطة بالعمليات» إلى دوائر المخاطر المعنية بشكل دوري.



أسس البنك وحدة علاقات المساهمين عام 2011 لدعم الممارسة المثلى من أجل خدمة المستثمرين والمساهمين وحماية حقوقهم وتسهيل التواصل المستمر مع المساهمين الحاليين والمحتملين لإبقائهم على اطلاع دائم بأداء البنك والسوق المالي الفلسطيني، نظراً لتزايد عدد مساهمي البنك بصورة مستمرة ونسبة أكثر من 70 % منذ إدراج سهم البنك في بورصة فلسطين عام 2005. ومن أجل الحفاظ على علاقات متينة وشفافية مع المساهمين الحاليين والمحتملين، قام بنك فلسطين بالمشاركة الفعالة بالعديد من المؤتمرات الاستثمارية في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية واللاتينية بهدف استقطاب مساهمين جدد والتواصل مع المساهمين الحاليين. في عام 2014، أنشأ البنك موقع إلكتروني جديد خاص بعلاقات المساهمين (www.bop.ps/ar/ir) حيث قام من خلاله بنشر كافة المعلومات المتعلقة بالبنك وفقاً لنظام حوكمة الشركات - الذي يجمع بين الممارسات الدولية الفضلى والأنظمة الرقابية في فلسطين مع القدرة على تقديم المعلومات الاستثمارية بطريقة واضحة وبسيطة وفي متناول كافة المستثمرين ومدراء الصناديق ووسائل الإعلام المالية العالمية. وقد حصلت الدائرة على العديد من الجوائز في عام 2015 الخاصة بعلاقات المساهمين ومنها:

جائزتي «أفضل شركة مدرجة في بورصة فلسطين في مجال علاقات المساهمين» للعام الرابع على التوالي، وجائزة «أفضل مسؤول علاقات مساهمين في فلسطين» من جمعية علاقات المستثمرين - الشرق الأوسط.

نشاط تداول سهم بنك فلسطين خلال العام 2015

تم إدراج سهم بنك فلسطين للتداول في بورصة فلسطين عام 2005. ويوضح الجدول أدناه نشاط تداول السهم للعام 2015 مقارنة مع العام 2014.

البيان	2015	2014	ملاحظات
عدد المساهمين	4,087	4,000	2.18 % نسبة الزيادة بين عام 2014 و 2015
عدد الأسهم المتداولة	38,871,609	20,580,058	22.18 % من إجمالي التداول في البورصة
قيمة الأسهم المتداولة (دولار أمريكي)	104,804,214	59,209,037	32.71 % من إجمالي التداول في البورصة
عدد الصفقات المنفذة	5,393	4,727	17.39 % من إجمالي عدد الصفقات
معدل دوران السهم	22.21 %	12.86 %	
عدد الجلسات التي تداول فيها السهم	246	244	100 % من عدد الجلسات خلال عام 2015
القيمة السوقية	525,000,000	448,000,000	15.72 % من القيمة السوقية للبورصة
أعلى سعر تداول (دولار أمريكي)	3.01	3.30	
أدنى سعر تداول (دولار أمريكي)	2.45	2.70	
سعر الإغلاق (دولار أمريكي)	3.00	2.80	



كبار المساهمين

بلغ عدد مساهمي البنك 4,104 مساهما نهاية العام 2015 مقارنة مع 4,000 مساهما نهاية العام 2014. ونوضح فيما يلي المستثمرين الذين تبلغ ملكيتهم 4% أو أكثر كما بتاريخ 31 كانون أول 2015.

كبار المساهمين

الاسم	عدد الأسهم في نهاية 2015	نسبة المساهمة في نهاية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2014	نسبة المساهمة في نهاية 2014
قيس عبدالله ثنيان الغانم	11,389,434	6.51 %	3,409,391	2.13 %
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	8,722,003	4.98 %	7,974,403	4.98 %
صندوق بليكني للاستثمار	7,439,143	4.25 %	8,665,292	5.41 %

ملكية أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2015	نسبة المساهمة في نهاية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2014	نسبة المساهمة في نهاية 2014
هاشم هاني هاشم الشوا - رئيس مجلس الإدارة	فلسطيني	6,889,532	3.94 %	6,299,001	3.94 %
ماهر جواد فرح	فرنسي	839,720	0.48 %	767,744	0.48 %
محمد نافذ محمد عمر الحرباوي	فلسطيني	25,802	0.15 %	210,162	0.13 %
هاني حسن محمد نجم	فلسطيني	195,500	0.11 %	172,334	0.11 %
فيصل غازي جميل الشوا	فلسطيني	18,665	0.01 %	17,066	0.01 %
طارق طاهر فارس الشكعة	فلسطيني	58,000	0.03 %	37,333	0.02 %
جون بيبير خوري	امريكية	27,998	0.02 %	25,599	0.02 %
طارق بن عمر بن عبدالفتاح العقاد	فلسطيني	23,332	0.01 %	21,333	0.01 %
لنا جمال عبدالكريم أبو حجلة	فلسطينية	19,995	0.01 %	17,066	0.01 %
عبدالله قيس عبدالله الغانم	كويتي	18,665	0.01 %	17,066	0.01 %

ملكية اقارب أعضاء مجلس الإدارة من الدرجة الأولى والثانية

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2014
عائلة القدومي	فلسطينية	5,648,636	5,164,469
هدى هاني الشوا	فلسطينية	5,199,924	4,754,217
دينا هاني الشوا	فلسطينية	2,103,168	1,932,040
ليندا باترك الشوا	فلسطينية	1,398,553	1,287,820
برناديتا فيجانو الشوا	سويسرية	130,597	119,403
جنيفيف شانتل ماري بوامند	فرنسية	53,856	24,612

ملكية الإدارة التنفيذية

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2014
رشدي محمود رشيد الغلاييني	نائب المدير العام	فلسطيني	18,716	17,112
علاء الدين محمد زكي ال رضوان	نائب المدير العام – مدير العمليات	فلسطيني	13,410	12,261
إحسان كمال عمر شعشاعة	مساعد المدير العام – مدير الخزينة	فلسطيني	14,308	13,082
سلمان "محمد طعمة" سلمان قميلة	مساعد المدير العام – المدير المالي	فلسطيني	49,319	45,092
هاني صلاح عبد القادر ناصر	مساعد المدير العام لفروع الضفة الغربية	فلسطيني	46,072	13,838
وائل عبد اللطيف خليل الصوراني	مساعد المدير العام لفروع قطاع غزة	فلسطيني	34,432	31,481
سوزان جورج سعادة خوري	مساعدة المدير العام لشؤون الائتمان	فلسطينية	10,470	9,573
خميس فوزي محمد عصفور	المستشار القانوني	فلسطيني	18,950	15,342
حسن ماجد عبد القادر العفيفي	مساعد المدير العام لتكنولوجيا المعلومات	فلسطيني	18,703	-

الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 2,753,256 دولار أمريكي.

مصاريف سفر وندوات للإدارة التنفيذية

بلغت مصاريف سفر وندوات الإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 390,820 دولار أمريكي.

التسهيلات الممنوحة للإدارة التنفيذية

بلغ مجموع التسهيلات الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا متعثلة بالمدير العام ونائبه ومساعديه مبلغ 3,818,560 دولار أمريكي.

المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة على الأرباح

بلغت قيمة المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعام 2015 مقدار 990,000 دولار أمريكي.

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10 ٪ فاعلياً من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات للشركة.

الامتيازات

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا توجد أية براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها.

العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسية.

الإجراءات القانونية

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك (51) و(40) قضية، كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل 12,111,145 دولار أمريكي ومبلغ 11,529,284 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواكمتها.

القرارات ذات الأثر المادي

تعتبر القرارات العسكرية الإسرائيلية أحد العوائق الرئيسية في إدارة عمليات البنك، وخاصةً الحصار المفروض على قطاع غزة والحوادث العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية، وبالرغم من ذلك، فإن بنك فلسطين وبما يمتلكه من كفاءات استطاع التكيف مع هذه القرارات.

إن امتلاك بنك فلسطين لأكبر شبكة مصرفية في الأراضي الفلسطينية مكّنه من إدارة عملياته واستثماراتها بكفاءة في ظل هذه الظروف.

السيطرة على الشركة

لا توجد جهات مسيطرة على الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أعمال مجلس الإدارة للعام 2015

هو مذكور في مدونة الحوكمة والنظام الداخلي للبنك.

مسائل أحييت للتصويت من قبل حملة الاسم

لا يوجد أية مسائل أثّرت أو أُحيلت من قبل أي من حملة الاسهم خلال العام 2015

البيانات المالية الأولية

لا يوجد اختلاف بين البيانات المالية الأولية المفصّل عنها سابقاً والبيانات المالية النهائية.

مدققى الحسابات

قام بتدقيق البيانات المالية للعام 2015 شركة ارنست و يونغ.

آلية إيصال المعلومات

سيتم إرسال التقرير السنوي لجميع السادة المساهمين على عناوينهم المسجلة لدينا مع بطاقة الدعوة الخاصة باجتماع الهيئة العامة، كما سيكون التقرير متاحا للإطلاع على جميع فروعا وعلى موقع البنك الالكتروني: www.bop.ps/ar/ir



البيانات المالية وتقرير المدقق

31 كانون الأول 2015

يقر مجلس إدارة بنك فلسطين بالتالي:

- توفير نظام رقابة فعال في المصرف.
- توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في المصرف.
- استخدام إطار عمل لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.

حالا



كما في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	إيضاح	الموجودات
346.222.324	684.752.354	5	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
581.758.608	319.370.957	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7.367.695	7.159.702	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1.151.825.644	1.388.805.441	8	سهيلات ائتمانية مباشرة
22.671.941	24.348.175	9	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
226.643.035	253.816.907	10	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
18.692.906	18.776.355	11	إستثمار في شركات حليفة
47.981.522	50.059.029	12	ممتلكات والآلات ومعدات
2.272.393	2.982.306	13	مشاريع تحت التنفيذ
19.337.893	35.132.014	14	موجودات أخرى
2.424.773.961	2.785.203.240		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
24.086.209	58.989.649	15	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
753.769	101.273.608	16	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1.908.480.620	2.153.616.828	17	ودائع العملاء
154.043.455	89.165.470	18	تأمينات نقدية
18.320.233	21.727.908	19	مخصصات متنوعة
1.027.063	2.926.053	20	مخصصات الضرائب
37.956.034	51.747.420	21	مطلوبات أخرى
2.144.667.383	2.479.446.936		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
160.000.000	175.000.000	1	رأس المال المدفوع
9.034.692	9.034.692	22	علاوة إصدار
32.023.745	36.332.937	23	إحتياطي إجباري
147.932	205.523	23	إحتياطي إختياري
19.249.207	22.655.293	23	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
27.849.613	34.232.752	23	إحتياطي تقلبات دورية
(4.797.893)	(3.109.880)	9	إحتياطي القيمة العادلة
35.916.850	30.647.037		أرباح مدورة
279.424.146	304.998.354		مجموع حقوق ملكية مساهمي البنك
682.432	757.950	4	حقوق جهات غير مسيطرة
280.106.578	305.756.304		مجموع حقوق الملكية
2.424.773.961	2.785.203.240		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

تقرير مدقي الحسابات المستقلين إلى مساهمي

شركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة وشركاته التابعة (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى إجتهد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إيداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

فقرة توكيدية

دون التحفظ في رأينا، وكما هو مشار إليه في إيضاح (٢٠) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، يقوم البنك بالتخصيص للضرائب وفقاً للقوانين السارية المفعول والمرسوم الرئاسي رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧، الذي يعفي مكلفي قطاع غزة من الضرائب، وبالتالي فإن مخصصات الضرائب المكونة لا تشمل ضرائب على نتائج أعمال فروع البنك في قطاع غزة. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع دوائر الضريبة.

إرنست ويونغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦

ایرنست ویونف

أحمد ماهر أبو شعبان

رخصة رقم ١٩٩٨/١٥٥

۱۴ آذار ۲۰۱۶

رام الله - فلسطين

إيضاح	2015	2014
الفوائد الدائنة	105.308.242	91.898.299
الفوائد المدينة	(17.420.310)	(16.427.666)
صافي إيرادات الفوائد	87.887.932	75.470.633
صافي إيرادات العمليات	27.767.636	27.074.576
صافي إيرادات الفوائد والعمليات	115.655.568	102.545.209
أرباح عملات أجنبية	7.861.779	3.894.867
صافي أرباح موجودات مالية	660.465	960.984
حصة البنك من نتائج أعمال شركات حليفة	1.189.884	868.648
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	1.259.978	1.319.424
إيرادات أخرى	10.159.560	10.699.525
إجمالي الدخل	136.787.234	120.288.657
المصروفات		
نفقات الموظفين	(40.842.825)	(34.838.857)
مصاريف تشغيلية أخرى	(31.001.357)	(25.267.554)
إستهلاكات وإطفاءات	(6.065.634)	(4.997.087)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(3.782.218)	(3.025.222)
ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها	(519.745)	(442.463)
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	(5.000)	(58.209)
إجمالي المصروفات	(82.216.779)	(68.629.392)
الربح قبل الضرائب	54.570.455	51.659.265
مصروف الضرائب	(11.403.022)	(11.436.759)
ربح السنة	43.167.433	40.222.506
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	43.091.915	40.171.813
جهات غير مسيطرة	75.518	50.693
	43.167.433	40.222.506
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0.25	0.23

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

إيضاح	2015	2014
ربح السنة	43.167.433	40.222.506
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	1.676.967	361.145
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	1.676.967	361.145
إجمالي الدخل الشامل للسنة	44.844.400	40.583.651
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	44.768.882	40.532.958
جهات غير مسيطرة	75.518	50.693
	44.844.400	40.583.651

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموددة

السنة المنتهية في 31 كانون الاول 2015

[illegible]

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي	أنشطة التشغيل
51.659.265	54.570.455	ربح السنة قبل الضرائب
		تعديلات:
4.997.087	6.065.634	إستهلاكات وإطفاءات
(960.984)	(660.465)	صافي أرباح موجودات مالية
3.025.222	3.782.218	مخصص تدني تسهيلات إئتمانية
(1.319.424)	(1.259.978)	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
2.237.128	3.896.094	مخصصات متنوعة
(868.648)	(1.189.884)	حصة البنك من نتائج أعمال شركات حليفة
205	(434.442)	(أرباح) خسائر إستبعاد ممتلكات وآلات ومعدات
58.769.851	64.769.632	
		التغير في الموجودات والمطلوبات:
(49.890.424)	(239.502.037)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
(17.972.431)	(28.842.043)	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
(3.926.539)	(14.552.047)	موجودات أخرى
239.945.386	245.136.208	ودائع العملاء
77.015.424	(64.877.985)	تأمينات نقدية
(6.844.488)	12.046.741	مطلوبات أخرى
297.096.779	(25.821.531)	صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة
(290.372)	(488.419)	مخصصات متنوعة مدفوعة
(68.319.071)	(9.504.032)	ضرائب مدفوعة
228.487.336	(35.813.982)	صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل
		أنشطة الإستثمار
(749.224)	-	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(109.480.383)	(63.363.135)	شراء موجودات مالية بالكلفة المطفأة
66.692	11.779	بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل
29.474.290	36.189.263	إستحقاق موجودات مالية
(10.522.000)	(19.412.000)	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
(753.559)	(50.000)	إستثمار في شركات حليفة
-	1.156.435	عوائد توزيعات نقدية من شركات حليفة
1.752.679	1.704.136	عوائد أسهم مقبوضة
(1.508.275)	(1.802.339)	موجودات غير ملموسة
(3.364.498)	(1.419.378)	مشاريع تحت التنفيذ
(3.621.273)	(6.966.189)	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
16.840	519.592	بيع ممتلكات والآت ومعدات
(98.688.711)	(53.431.836)	صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(11.704.223)	(18.294.451)	أرباح نقدية موزعة
3.953	5.326	عائد كسور الأسهم الموزعة المباعة
(11.700.270)	(18.289.125)	صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
118.098.355	(107.534.943)	(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه
589.079.715	707.178.070	النقد وما في حكمه في بداية السنة
707.178.070	599.643.127	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2015

1. عام

تأسس بنك فلسطين (البنك) عام 1960 وهو سُجِّل لدى مسجل الشركات في السلطة الوطنية الفلسطينية، في مدينة غزة في فلسطين، كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200096) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة.

يتألف رأسمال البنك المصرح به من 200 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم. بلغ رأس المال المدفوع 175 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015.

تم إدراج أسهم البنك للتداول في بورصة فلسطين خلال عام 2005.

من أهم غايات البنك القيام بجميع أعمال البنوك وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية والإعتمادات وقبول الودائع والأمانات وإقراض الأموال من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين وعددها (21) فرعاً بالـإضافة إلى (36) مكتباً. بلغ عدد المكاتب التمثيلية الخارجية للبنك مكتبين أحدهما في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة والآخر في دولة تشيلي.

بلغ عدد موظفي البنك (إدارة وفروع فلسطين) كما في 31 كانون الأول 2015 (1.405) موظفًا مقابل (1.280) موظفًا كما في 31 كانون الأول 2014.

تم إقرار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك خلال جلسته رقم (340) بتاريخ 21 شباط 2016، وتم الموافقة عليها وإقرارها من سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 14 آذار 2016.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة بنك فلسطين وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2015.

تم توحيد القوائم المالية لشركة الوساطة للأوراق المالية (شركة الوساطة/ شركة تابعة) وشركة بال بي لأنظمة الدفع المسبق (شركة بال بي/ شركة تابعة) وشركة 2000 للاستثمار ونقل الأموال (شركة 2000/ شركة تابعة) مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود / موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة، بعد إستبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة.

لقد كانت نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

		نسبة الملكية		رأس المال المكتتب
		2015	2014	
		%		دولار أمريكي
	بلد المنشأ والأعمال	2015	2014	2015
شركة الوساطة	فلسطين	87	87	3.560.000
شركة بال بي	فلسطين	85	85	1.500.000
شركة 2000	فلسطين	100	100	100.000

3. السياسات المحاسبية

1.3 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك كما في 31 كانون الأول 2015 وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الأساس للبنك.

2.3 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2015. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في احد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية كما في السنة السابقة باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول، لم ينتج عن تطبيق هذه التعديلات أي أثر على القوائم المالية للبنك.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير والتعديلات والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل البنك. إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول افصاحات القوائم المالية للبنك.

سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الادوات المالية» بكامل مراحلهِ خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الادوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) «تصنيف وقياس الادوات المالية». قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما صدرت خلال العام 2009. وكان التطبيق الأولي للمرحلة الأولى في 1 كانون الثاني 2012 وسيقوم البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الجديد بتاريخ التطبيق الالزامي في 1 كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الأدوات المالية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية - (تعديلات)

تشمل هذه التعديلات تحسينات محدودة تتركز على الأمور التالية:

- الجوهريّة
- التصنيفات والتجميع
- هيكل الايضاحات
- عرض بنود الدخل الشامل الآخر الناتجة عن الاستثمارات التي تتبع طريقة حقوق الملكية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38): توضيح الطرق المقبولة لاحتساب الاستهلاكات والإطفاءات – (تعديلات)

توضح التعديلات في معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) إن الإيرادات تعكس المنفعة الاقتصادية المتحصلة من الأعمال التجارية (التي يكون الاصل جزء منها) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي استهلكت من خلال استخدام ذلك الاصل. كنتيجة لذلك لا يجوز استخدام طريقة استهلاك على أساس الإيرادات لغرض استهلاك الممتلكات والألات والمعدات، ويمكن استخدامه فقط في ظروف محددة لإطفاء الموجودات غير الملموسة.

سيتم تطبيق هذه التعديلات بشكل مستقبلي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء

يحدد معيار رقم (15) المعالجة المحاسبية لكل أنواع الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت التي تدخل في عقود لتوريد السلع والخدمات للعملاء باستثناء العقود الخاضعة لمعايير أخرى مثل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) الأيجارات.

يحل هذا المعيار بدلاً من المعايير والتفسيرات التالية:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) عقود الإنشاء
- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) الإيراد
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) برامج ولاء العملاء
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) اتفاقيات إنشاء العقارات
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) عمليات نقل الأصول من العملاء
- التفسير الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) الايراد – عمليات المقايضة التي تنطوي على خدمات اعلانية.

يجب تطبيق المعيار رقم (15) للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) عقود الإيجار

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) “عقود الإيجار” خلال كانون الثاني 2016 الذي يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار.

تشابه متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) بشكل جوهري المتطلبات المحاسبية للمؤجر في معيار المحاسبة الدولي رقم (17)، ووفقاً لذلك، يستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية أو عقود إيجار تمويلية، بحيث يقوم بمعالجة هذين النوعين من العقود بشكل مختلف. يتطلب معيار إعداد التقارير المالية الدولي رقم (16) من المستأجر أن يقوم بالإعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهر، إلا إذا كان الاصل ذو قيمة منخفضة ويتطلب من المستأجر الإعتراف بحقه في استخدام الأصل والمتمثل في الإعتراف بالأصل المستأجر والإلتزام الناتج المتمثل بدفعات الإيجار.

سيتم تطبيق هذه المعيار إعتباراً من 1 كانون الثاني 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

4.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية المتعثرة.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الإعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

التسهيلات الائتمانية

يتم إدراج التسهيلات الائتمانية بالكلفة بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم تكوين مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، تسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية المتعثرة والمصنفة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص، إن وجد، لقائمة الدخل الموحدة. يضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم إستبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إستثمارات في موجودات مالية

يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء المباشرة، في حال عدم كونها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد جميع الموجودات المالية إما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة، كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة

هي أدوات الملكية والمشتقات المالية والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويحق للمنشأة تصنيف أدوات الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، باختيار لا يمكن التراجع عنه، من خلال بنود الدخل الشامل.

في حال تم اختيار تصنيف أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، فإنه يتم قيد التغير في القيمة العادلة في حساب خاص ضمن حقوق الملكية، وعند التخلص منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر في حساب الأرباح المدورة مباشرة، ولا يتم قيدها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد أرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في أدوات الملكية في قائمة الدخل الموحدة عند نشوء الحق في استلامها.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي أدوات الدين التي يتوافر بها الشرطين التاليين:

- أن تكون أداة الدين متضمنة في نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بأدوات الدّين لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.
- أن تتضمن الشروط التعاقدية لأداة الدّين تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تمثل فقط دفعات رأس المال والفوائد عليها.

وفي حال عدم توفر أحد الشرطين، أو كليهما، يتم تصنيف الأداة المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. كما يتوفر للبنك الخيار بإعتماد تصنيف الأداة المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حتى لو توفرت الشروط المذكورة في حال أن يقلل هذا التصنيف أي إعتراف غير ثابت أو غير ملائم.

لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد أدوات الدّين بالكلفة المطفأة، بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية، بعد تنزيل خسائر التدني، إن وجدت. يقوم البنك بدراسة وجود أدلة على تدني القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية، وفي حال وجود هذه الأدلة يتم إحسساب وقيد مبلغ التدني في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد إيرادات الفوائد من الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في قائمة الدخل الموحدة.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدي للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يقم البنك بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، يسجل البنك حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية لملكية الموجودات المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات والمطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة والمصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الاول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى معطيات له اثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

التفاصيل

يتم إجراء تفاصيل بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التفاصيل أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحتساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	
مباني وعقارات	50
أثاث ومعدات	6-17
أجهزة الحاسب الآلي	5-10
تحسينات المأجور	5
وسائل نقل	7

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما

الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على فترة 10 سنوات.

إستثمار في شركات حليفة

يتم قيد الإستثمار في الشركات الحليفة في القوائم المالية الموحدة بإستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الإستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم اظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدني إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الإستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك بإحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للإستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك إلتزامات في تاريخ القوائم المالية الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يُعتمد عليه.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول في فلسطين والمرسوم الرئاسي الصادر في سنة 2007 الذي يعفي محافظات الجنوب (قطاع غزة) من الضرائب. وبالتالي فإن مخصص الضرائب لا يشمل نتائج أعمال فروع البنك في قطاع غزة.

يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة

باستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر وتشمل النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بعد تنزيل ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية والأرصدة مقيدة السحب.

معلومات القطاعات

يمثل قطاع الأعمال مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

يرتبط القطاع الجغرافي في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل للموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة (مثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

في إعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعية من قبل سلطة النقد الفلسطينية ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة المطلقة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.
- تم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية التزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

4. حصص مؤثرة في شركات تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن شركات تابعة وغير مملوكة بالكامل لديها حصص جوهريّة لجهات غير مسيطرة:

نسبة الملكية لجهات غير مسيطرة:

إسم الشركة	بلد المنشأ والأعمال	2015	2014
الوساطة	فلسطين	13	13
بال بي	فلسطين	15	15

حصص الجهات غير المسيطرة في الشركات التابعة الجوهريّة:

الوساطة	2015	2014
بال بي	111.580	110.932
	646.370	571.500
	757.950	682.432

الأرباح (الخسائر) العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركات التابعة الجوهريّة:

الوساطة	2015	2014
بال بي	648	(17.020)
	74.870	67.713
	75.518	50.693

فيما يلي ملخص لمعلومات مالية عن هذه الشركات التابعة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك:
ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

الإيرادات	الوساطة	بال بي
مصاريف إدارية وعامة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	1.433.934	1.294.088
إستهلاكات	(802.372)	(1.218.807)
إيرادات أخرى	(64.263)	(146.283)
الربح قبل الضريبة	8.611	75.321
ضريبة الدخل	575.910	4.319
ربح السنة	-	-
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	575.910	4.319
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-
	575.910	4.319

ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014:

الإيرادات	الوساطة	بال بي
مصاريف إدارية وعامة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	1.400.334	787.813
إستهلاكات	(738.984)	(841.713)
(مصاريف) إيرادات أخرى	(61.731)	(130.942)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	(78.751)	71.373
ضريبة الدخل	520.868	(113.469)
ربح (خسارة) السنة	-	-
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	520.868	(113.469)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-
	520.868	(113.469)

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015:

موجودات متداولة	الوساطة	بال بي
موجودات غير متداولة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	18.665.820	510.727
مطلوبات متداولة	476.334	349.941
مطلوبات غير متداولة	(13.707.681)	(22.694)
مجموع حقوق الملكية	(257.952)	(94.105)
ويعود إلى:	5.176.521	743.869
مساهمي البنك	4.530.151	632.289
لجهات غير مسيطرة	646.370	111.580
	5.176.521	743.869

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما 31 في كانون الأول 2014:

موجودات متداولة	الوساطة	بال بي
موجودات غير متداولة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	10.855.999	515.086
مطلوبات متداولة	475.675	400.914
مطلوبات غير متداولة	(6.488.430)	(122.058)
مجموع حقوق الملكية	(242.633)	(54.392)
ويعود إلى:	4.600.611	739.550
مساهمي البنك	4.029.111	628.618
لجهات غير مسيطرة	571.500	110.932
	4.600.611	739.550

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

أنشطة التشغيل	الوساطة	بال بي
أنشطة الإستثمار	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	(1.748.994)	(39.917)
النقص في النقد والنقد المعادل	(64.922)	(95.310)
	(1.813.916)	(135.227)

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014:

أنشطة التشغيل	الوساطة	بال بي
أنشطة الإستثمار	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	(1.362.547)	(194.080)
النقص في النقد والنقد المعادل	(9.044)	(51.479)
	(1.371.591)	(245.559)

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

نقد في الصندوق	2015	2014
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	469.882.569	159.968.658
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	14.376.858	14.602.782
	200.492.927	171.650.884
	684.752.354	346.222.324

يتعين على البنك وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي إلزامي نقدي بنسبة 9 ٪ من كافة ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الإحتياطيات الإلزامية النقدية وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل إحتساب الإحتياطي الإلزامي النقدي.

لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

6.أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية كما يلي:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:	
حسابات جارية وتحت الطلب	103.116
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	18.000.000
	18.103.116
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية:	
حسابات جارية وتحت الطلب	126.003.791
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	131.540.050
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	43.724.000
	301.267.841
	319.370.957

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 126.106.907 دولار أمريكي ومبلغ 279.705.374 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 1.132.110 دولار أمريكي.

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في بورصة فلسطين بلغت قيمتها العادلة 7.159.702 دولار أمريكي و7.367.695 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي.

8. تسهيلات ائتمانية مباشرة

يشمل هذا البند ما يلي:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
أفراد	
قروض	403.501.225
حسابات جارية مدينة	4.543.822
بطاقات ائتمان	39.139.439
حسابات المكشوفين بالطلب	52.110.904
شركات	
قروض	402.694.577
حسابات جارية مدينة	111.086.139
حسابات المكشوفين بالطلب	29.530.838
مؤسسات	
قروض	15.292.337
حسابات جارية مدينة	1.232.513
حسابات المكشوفين بالطلب	238.578
قطاع عام	
قروض	182.451.085
حسابات جارية مدينة	164.662.667
	1.406.484.124
فوائد وعمولات معلقة	(5.158.202)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(12.520.481)
	1.388.805.441

فيما يلي ملخص الحركة على حساب الفوائد والعمولات المعلقة خلال السنة:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	4.383.794
فوائد معلقة خلال السنة	1.684.604
إسترداد فوائد معلقة	(396.682)
فوائد معلقة محولة لتسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(71.650)
فوائد معلقة تم شطبها	(323.932)
فروقات عملة	(117.932)
الرصيد في نهاية السنة	5.158.202

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

	2015	2014
الرصيد في بداية السنة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	10.007.223	8.264.112
التخصيص خلال السنة	3.782.218	3.025.222
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	(1.259.978)	(1.319.424)
إستبعاد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(98.141)	(558.625)
مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة	(225.369)	(103.983)
فروقات عملة	314.528	699.921
الرصيد في نهاية السنة	12.520.481	10.007.223

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2015	2014
الرصيد في بداية السنة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	2.750.399	2.674.645
الإضافات	98.141	558.625
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	(14.854)	-
مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة	(6.555)	(40.607)
فروقات عملة	(85.581)	(442.264)
الرصيد في نهاية السنة	2.741.550	2.750.399

تظهر القروض بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 3.824.482 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 2.879.137 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 37.369.254 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.67 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة مقابل مبلغ 30.221.998 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.60 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة مبلغ 24.056.843 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.72 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل مبلغ 25.742.759 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.22 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2014.

بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها اكثر من 6 سنوات من القوائم المالية للبنك. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 4.704.492 دولار أمريكي و4.636.087 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 4.621.299 دولار أمريكي و4.616.051 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام 347.113.752 دولار أمريكي أي ما نسبته (24.68 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 285.413.216 دولار أمريكي أي ما نسبته (24.47 %) كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بكفالة السلطة الوطنية الفلسطينية 6.432.631 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.46 %) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 7.362.834 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.63 %) كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 440.998.181 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 321.833.856 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون 2015 و2014 مبلغ 5.052.184 دولار أمريكي و4.768.919 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

	2015	2014
الصناعة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	65.276.944	57.235.956
قطاع الخدمات	94.977.243	74.630.745
تجارة بالجملة والمفرق	188.343.111	159.022.358
العقارات والإنشاءات	100.840.281	80.855.810
النقل	1.325.902	566.107
الزراعة	7.711.117	5.799.849
السياحة	24.597.263	15.869.771
القطاع المالي	18.839.416	11.998.022
القطاع العام	347.110.123	285.144.415
سلع إستهلاكية	552.304.522	470.709.834
	1.401.325.922	1.161.832.867

يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية مضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض، فيما يلي توزيع هذه التسهيلات الائتمانية:

31 كانون الأول 2015				
نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
مشاريع إنتاجية	14.763.243	8.662.714	70	678.694
قروض تشغيلية	17.115.639	13.461.620	60	222.929
قروض تنمية	17.258.963	14.653.901	50	-
مشاريع صغيرة ومتوسطة	6.398.973	5.188.500	35 - 100	89.734
	55.536.818	41.966.735		991.357

31 كانون الأول 2014				
نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	تغطية الجهة الضامنة	الديون المتعثرة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	دولار أمريكي
مشاريع إنتاجية	14.725.059	9.629.599	70	4.706.393
قروض تشغيلية	6.808.308	5.515.620	60	1.027.850
قروض تنمية	5.677.206	4.842.077	50	-
مشاريع صغيرة ومتوسطة	5.873.487	3.795.537	100-35	-
	33.084.060	23.782.833		5.734.243

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركاته الحليفة:

	البنك الإسلامي العربي		أبراج		أمان	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
المركز المالي للشركات الحليفة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	650.593.114	561.908.064	37.730.540	34.502.190	1.144.102	739.092
إجمالي المطلوبات	(581.587.989)	(494.178.295)	(10.840.016)	(9.890.658)	(260.253)	(181.716)
حقوق الملكية	69.005.125	67.729.769	26.890.524	24.611.532	883.849	557.376
حصة البنك	14.491.076	14.223.251	5.647.010	5.168.421	220.962	139.344
القيمة الدفترية قبل التعديل	14.491.076	14.223.251	5.647.010	5.168.421	220.962	139.344
توزيعات أرباح نقدية	(840.692)	-	(315.743)	-	-	-
تعديلات	218.941	(605.589)	(789.165)	(351.487)	143.966	118.966
القيمة الدفترية بعد التعديل	13.869.325	13.617.662	4.542.102	4.816.934	364.928	258.310
الايرادات ونتائج الأعمال						
الإيرادات	22.348.949	19.970.307	734.560	46.400	1.289.963	1.211.066
مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة	(14.144.110)	(13.030.823)	(300.647)	(116.511)	(1.000.267)	(1.051.411)
إستهلاكات وإطفاءات	(1.394.147)	(1.210.854)		(4.406)	(27.496)	(26.581)
مصاريف تمويل	-	-	(347.276)	(99.810)	-	-
إيرادات (مصاريف) أخرى	-	-	143.175	60.645	7.190	(16.382)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	6.810.692	5.728.630	229.812	(113.682)	269.390	116.692
مصرف الضريبة	(1.609.000)	(1.598.786)	(35.000)	-	(42.917)	-
صافي الربح (الخسارة) للسنة قبل التعديلات	5.201.692	4.129.844	194.812	(113.682)	226.473	116.692
تعديلات	-	-	-	(18.664)	-	-
صافي الربح (الخسارة) للسنة بعد التعديل	5.201.692	4.129.844	194.812	(132.346)	226.473	116.692
حصة البنك	1.092.355	867.267	40.911	(27.792)	56.618	29.173

تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة للإستثمار في الشركات الحليفة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

12. ممتلكات وآلات ومعدات

	مباني وعقارات	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
2015						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	31.669.036	43.973.929	6.787.097	3.371.909	2.083.552	87.885.523
الإضافات	-	4.907.743	335.574	419.591	2.012.746	7.675.654
الاستيعادات	-	(22.255)	-	-	(1.046.731)	(1.068.986)
الرصيد في نهاية السنة	31.669.036	48.859.417	7.122.671	3.791.500	3.049.567	94.492.191
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	4.449.447	24.849.986	6.255.399	2.804.761	1.544.408	39.904.001
الاستهلاك للسنة	489.567	4.256.446	224.824	242.713	291.819	5.505.369
الاستيعادات	-	(20.865)	-	-	(955.343)	(976.208)
الرصيد في نهاية السنة	4.939.014	29.085.567	6.480.223	3.047.474	880.884	44.433.162
صافي القيمة الدفترية:						
31 كانون الأول 2015	26.730.022	19.773.850	642.448	744.026	2.168.683	50.059.029
	مباني وعقارات	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
2014						
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	27.557.594	35.641.947	6.622.721	3.095.852	2.019.711	74.937.825
الإضافات	4.111.442	8.334.042	164.376	276.057	118.609	13.004.526
الاستيعادات	-	(2.060)	-	-	(54.768)	(56.828)
الرصيد في نهاية السنة	31.669.036	43.973.929	6.787.097	3.371.909	2.083.552	87.885.523
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	4.031.842	21.398.028	6.021.725	2.492.643	1.406.312	35.350.550
الاستهلاك للسنة	417.605	3.452.951	233.674	312.118	176.886	4.593.234
الاستيعادات	-	(993)	-	-	(38.790)	(39.783)
الرصيد في نهاية السنة	4.449.447	24.849.986	6.255.399	2.804.761	1.544.408	39.904.001
صافي القيمة الدفترية:						
31 كانون الأول 2014	27.219.589	19.123.943	531.698	567.148	539.144	47.981.522

تشمل المباني والعقارات أراضي مملوكة للبنك لممارسة أعماله المصرفية بمبلغ 9.759.579 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و 31 كانون الأول 2014.

تتضمن الممتلكات والآلات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل ولا زالت تستخدم في عمليات البنك والشركات التابعة وتبلغ كلفتها 22.638.351 دولار أمريكي و22.629.106 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي.

13. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال إنشاء مبنى الإدارة العامة في منطقة الإرسال وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك الجديدة، فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2.272.393	8.291.148
إضافات	1.419.378	3.364.498
محول إلى ممتلكات وآلات ومعدات	(709.465)	(9.383.253)
الرصيد في نهاية السنة	2.982.306	2.272.393

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2015 تقدر بمبلغ 36.081.963 دولار أمريكي.

14. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
دفعات مقدمة	4.928.305	2.773.973
مخزون قرطاسية ومطبوعات وأجهزة	3.116.210	1.284.479
موجودات غير ملموسة *	4.468.172	3.226.098
فوائد وعمولات مستحقة	3.094.159	2.974.481
ذمم عملاء شركات تابعة	16.045.467	6.270.934
شيكات مقاصة	17.125	187.589
حسابات مدينة أخرى	3.462.576	2.620.339
	35.132.014	19.337.893

يمثل هذا البند برامج الحاسب الآلي، فيما يلي الحركة خلال السنة:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3.226.098	2.121.676
إضافات	1.802.339	1.508.275
إطفاءات	(560.265)	(403.853)
الرصيد في نهاية السنة	4.468.172	3.226.098

15. ودائع سلطة النقد الفلسطينية

تمثل ودائع سلطة النقد الفلسطينية ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر تبلغ قيمتها 58.989.649 دولار أمريكي و24.086.209 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي.

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

	حسابات جارية وتحت الطلب	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2015			
محلي	3.841.352	40.460.948	44.302.300
أجنبي	1.711.300	55.260.008	56.971.308
	5.552.652	95.720.956	101.273.608
31 كانون الأول 2014			
محلي	123	-	123
أجنبي	753.646	-	753.646
	753.769	-	753.769

17. ودائع العملاء

يشمل هذا البند ما يلي:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	921.749.842	804.124.845
ودائع التوفير	628.727.190	601.258.207
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	596.235.861	492.143.316
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة	6.903.935	10.954.252
	2.153.616.828	1.908.480.620

بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 224.550.291 دولار أمريكي مقابل 287.600.583 دولار أمريكي أي ما نسبته 10.43 ٪ و15.07 ٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 1.530.768.245 دولار أمريكي مقابل 1.416.433.836 دولار أمريكي أي ما نسبته 71.08 ٪ و74.22 ٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 90.689.846 دولار أمريكي مقابل 49.621.993 دولار أمريكي أي ما نسبته 4.21 ٪ و2.60 ٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع المحجوزة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 مبلغ 9.288.701 دولار أمريكي مقابل 1.230.491 دولار أمريكي أي ما نسبته 0.43 ٪ و0.06 ٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

18. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	45.286.207	118.490.162
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	32.975.274	26.182.962
أخرى	10.903.989	9.370.331
	89.165.470	154.043.455

19. مخصصات متنوعة

	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2015				
تعويض نهاية الخدمة	16.804.653	3.896.094	(488.419)	20.212.328
مخصص قضايا	1.515.580	-	-	1.515.580
	18.320.233	3.896.094	(488.419)	21.727.908
31 كانون الأول 2014				
تعويض نهاية الخدمة	14.857.897	2.237.128	(290.372)	16.804.653
مخصص قضايا	1.515.580	-	-	1.515.580
	16.373.477	2.237.128	(290.372)	18.320.233

20. مخصصات الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصصات الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 و2014 كما يلي:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	1.027.063	57.909.375
إضافات	11.403.022	11.436.759
المسدد خلال السنة	(9.504.032)	(68.319.071)
رصيد نهاية السنة	2.926.053	1.027.063

فيما يلي تفاصيل مخصص الضرائب للسنة:	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المخصص المكون للسنة	12.131.582	12.427.899
ضرائب سنوات سابقة	-	334.460
خصومات ضريبية تشجيعية	(728.560)	(1.325.600)
مصروف الضرائب الظاهر في قائمة الدخل للسنة	11.403.022	11.436.759

توصل البنك إلى تسويات نهائية مع دوائر الضريبة حتى عام 2012 وقام بتقديم الإقرارات الضريبية للأعوام اللاحقة في مواعييدها القانونية. هذا ويقوم البنك بالتخصيص للضرائب استناداً إلى أحكام المرسوم الرئاسي رقم (18) لسنة 2007 بشأن إعفاء مكلفي المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من الضرائب وبالتالي فإن مخصصات الضرائب المكونة لا تشمل ضرائب عن نتائج أعمال فروع البنك في قطاع غزة. إن المبالغ التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع دوائر الضريبة.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الربح المحاسبي للبنك	54.570.455	51.659.265
أرباح غير خاضعة للضريبة	(5.300.575)	((4.247.041
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	10.063.808	7.044.958
إجمالي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	59.333.688	54.457.182
صافي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة *	41.104.358	37.261.172
ينزل: ضريبة القيمة المضافة	(5.669.567)	(5.139.472)
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	(4.122.066)	(3.766.235)
الدخل الخاضع لضريبة الدخل	31.312.725	28.355.465
ضريبة الدخل	4.696.909	5.669.489
مجموع الضرائب المستحقة	10.366.476	10.808.961
مجموع مخصص الضرائب المكون من قبل البنك	12.131.582	12.427.899
ضرائب سنوات سابقة	-	334.460
خصومات ضريبية تشجيعية	(728.560)	(1.325.600)
الضرائب المخصص لها خلال السنة	11.403.022	11.436.759
نسبة الضريبة الفعلية	% 21	% 22

* يمثل هذا البند الربح الخاضع للضرائب لفروع وعمليات البنك التي تعمل في محافظات الشمال (مناطق الضفة الغربية) وذلك استناداً إلى المرسوم الرئاسي الصادر في حزيران 2007 والخاص بإعفاء مكلفي الضرائب في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من الضرائب. حيث يتم توزيع إيرادات ومصروفات فروع البنك وفقاً لتقديرات محددة من قبل الإدارة.

بلغت نسبة الضريبة القانونية للدخل 15 ٪، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16 ٪ وذلك كما في 31 كانون الأول 2015. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10 ٪ من تلك الأرباح.

21. مطلوبات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2015	2014
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ضرائب مستحقة	8.070.302	5.808.254
شيكات بنكية مصدقة	7.303.894	7.241.220
ذمم دائنة على شركات تابعة	12.582.992	5.472.329
أرصدة تحت التسوية مع سلطة النقد الفلسطينية	4.632.058	3.453.673
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	4.267.018	3.361.469
أمانات مؤقتة	4.290.190	2.832.057
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	3.102.493	2.158.932
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	990.000	920.000
مستحق لصندوق إيداع الموظفين *	601.056	619.057
أخرى	5.907.417	6.089.043
	51.747.420	37.956.034

* قام البنك وفقاً لنظام صندوق إيداع الموظفين باقتطاع 5 ٪ شهرياً من الراتب الأساسي لكل موظف ويساهم البنك بنسبة ماثلة وذلك حتى 31 أيار 2015. بدايةً من 1 حزيران 2015 تم تعديل نظام الإيداع فيما يتعلق بمساهمة البنك لتصبح كما يلي:

- 5 ٪ للموظفين الذين أمضوا في الخدمة حتى أقل من خمس سنوات.
- 8 ٪ للموظفين الذين أمضوا في الخدمة من خمس سنوات حتى أقل من عشر سنوات.
- 10 ٪ للموظفين الذين أمضوا في الخدمة لفترة عشر سنوات فأكثر.

تقوم شركة الوساطة باقتطاع 5 ٪ شهرياً من الراتب الأساسي لكل موظف وتساهم بنسبة ماثلة.

22. علاوة إصدار

أقرت الهيئة العامة غير العادية للبنك في جلستها التي انعقدت في 6 نيسان 2007 طرح 13 مليون سهم للإكتتاب الثانوي مقصوراً على مساهمي البنك فقط بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.05) دولار أمريكي للسهم، بمجموع علاوة إصدار قدرها 650.000 دولار أمريكي.

كذلك أقر مجلس إدارة البنك في جلسته التي انعقدت في 15 حزيران 2008 إدخال مؤسسة التمويل الدولية كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5 % من رأس مال البنك أي ما يعادل 4.070.239 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (2.06) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 8.384.692 دولار أمريكي.

23. الإحتياطيات

الإحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات وقانون المصارف يقطع ما نسبته10٪ من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

الإحتياطي الإختياري

يمثل الإحتياطي الإختياري ما يتم إقتطاعه من قبل الشركات التابعة.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (8/2015) بنسبة 1.5 ٪ من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0.5 ٪ من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالاعتمادات الواردة والمشتقات المالية. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي تقلبات دورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) بنسبة 15٪ من الأرباح الصافية لتدعيم رأسمال المصرف ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. لا يجوز إستخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

24. توزيعات أرباح

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها التي إنعقدت في 24 نيسان 2015 توزيع أرباح بمبلغ 34.200.000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2014 وذلك بواقع 15.000.000 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و19.200.000 دولار أمريكي كتوزيعات نقدية على مساهمي البنك كل بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها التي إنعقدت في 25 نيسان 2014 توزيع أرباح بمبلغ 22.500.000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2013 وذلك بواقع 10.000.000 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و12.500.000 دولار أمريكي كتوزيعات نقدية على مساهمي البنك كل بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

25. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
قروض	44.377.352
حسابات جارية مدينة	24.701.400
حسابات طلب مكشوفة	8.659.505
موجودات مالية	7.202.267
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3.672.256
بطاقات الائتمان	3.285.275
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	244
	91.898.299
105.308.242	59.837.726
18.901.654	11.048.470
9.572.217	2.225.158
3.720.353	2.664

26. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند الفوائد المدينة على الحسابات التالية:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:	
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	16.177.836
ودائع التوفير	477.191
حسابات جارية وتحت الطلب	242.849
	13.455.860
فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية	117.485
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	404.949
	1.139.982
	1.831.824
17.420.310	16.427.666

27. صافي إيرادات العمولات

يشمل هذا البند عمولات مقابل ما يلي:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة:	
تسهيلات ائتمانية مباشرة	9.383.251
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	3.803.751
عمولة رواتب	3.101.169
حوالات بنكية	3.999.518
شيكات	3.972.556
عمولة إدارة حساب	2.292.478
خدمات بنكية مختلفة	2.634.525
	29.187.248
	(1.419.612)
ينزل: عمولات مدينة	27.767.636

28. صافي أرباح موجودات مالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
عوائد توزيعات موجودات مالية	1.704.136
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-
خسائر غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(207.993)
عمولة إدارة إستثمارات	(835.678)
	660.465

29. إيرادات أخرى

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إصدار بطاقات فيزا وماستركارد	4.820.282
إيجارات الصناديق الحديدية	120.890
أرباح (خسائر) بيع ممتلكات وآلات ومعدات	434.442
استرداد مخصصات ضريبية لا لزوم لها	-
إيرادات تداول أسهم	1.401.662
متفرقة	3.382.284
	10.159.560

30. نفقات الموظفين

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	26.617.353
تعويض نهاية خدمة الموظفين	3.889.748
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	4.122.066
مكافآت وإكراميات	2.200.016
بدل ملابس	715.216
تنقلات	315.283
تدريب موظفين	644.245
تأمين ونفقات طبية	1.457.782
مساهمة البنك في صندوق إيدخار الموظفين	881.116
	40.842.825

31. مصاريف تشغيلية أخرى

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
مؤسسة ضمان الودائع*	5.530.547
دعاية وإعلان	4.481.536
مسؤولية إجتماعية **	3.118.544
بريد وفاكس وهاتف	2.074.208
قرطاسية ومطبوعات	1.417.780
صيانة وترميمات	2.523.470
الايحارات	1.670.524
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	990.000
كهرباء ومياه	1.139.022
مصاريف سفر وندوات	771.686
رسوم ترخيص	565.348
اشتراقات	660.312
محروقات	794.339
مصاريف مهنية	853.308
رسوم تأمين	1.139.316
مصاريف نقل النقد	1.074.897
مصاريف ضيافة وحفلات	344.407
مصاريف سيارات	121.469
طباعة دفاتر الشيكات	99.842
بدل حضور جلسات مجلس الادارة	-
متفرقة	1.630.802
	31.001.357

* تم انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 3102 حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشترك سنوية ابتداءً من عام 2014 لحساب المؤسسة بنسبة 0.3 ٪ من إجمالي رصيد الودائع المحددة بموجب هذا القانون.

** يهتم بنك فلسطين بدعم مشاريع وأنشطة المسؤولية الاجتماعية عبر المساهمة في تطوير عدة مجالات تتركز في قطاعات التعليم والشباب والابداع والرياضة والصحة والبيئة والثقافة والفنون والتنمية والشئون الاقتصادية وعلاقات المغتربين والمسعاي الإنسانية وشؤون المرأة وكما يعمل البنك على تشجيع موظفيه على العمل التطوعي من خلال المشاريع التنموية التي يقودها مع المؤسسات الشريكة والمبادرات الانسانية.

32. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامة مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 والبالغة 5.000 دولار أمريكي بسبب عدم الإلتزام بالتعليمات رقم (4/2009) بشأن الائتمان العادل.

33. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	684.752.354
بُضاف:	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	319.370.957
يُنزل:	1.004.123.311
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(43.724.000)
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	(58.989.649)
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	(101.273.608)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	(200.492.927)
	599.643.127
	707.178.070

34. الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	43.091.915
	40.171.813
سهم	سهم
175.000.000	175.000.000
دولار أمريكي	دولار أمريكي
0.25	0.23

35. معاملات مع جهات ذات علاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة كما يلي:

2015	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:				
تسهيلات ائتمانية مباشرة	2.162.043	6.166.891	19.168.121	27.497.055
ودائع	420	1.051.692	6.540.684	7.592.796
إلتزامات محتملة:				
كفالات	-	456.624	241.170	697.794
إعتمادات	-	111.814	43.855	155.669
سقوف غير مستغلة	-	1.388.771	8.726.440	10.115.211
بنود قائمة الدخل الموحدة:				
فوائد وعمولات مقبوضة	42.516	158.679	1.030.213	1.231.408
فوائد وعمولات مدفوعة	-	6.503	101.539	108.042
2014	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:				
تسهيلات ائتمانية مباشرة	769.231	5.923.230	15.774.301	22.466.762
ودائع	898.152	570.835	9.940.395	11.409.382
إلتزامات محتملة:				
كفالات	-	607.853	153.965	761.818
اعتمادات	-	60.780	-	60.780
سقوف غير مستغلة	-	317.290	7.543.513	7.860.803
بنود قائمة الدخل الموحدة:				
فوائد وعمولات مقبوضة	58.627	132.879	425.135	616.641
فوائد وعمولات مدفوعة	-	8.263	93.086	101.349

- * يتضمن بند أخرى مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين (بنسبة مساهمة اقل من5 ٪ من رأسمال البنك) وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.
- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 ما نسبته 1.98 ٪ و1.95 ٪ من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، على التوالي.
- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2015 و2014 ما نسبته 11.69 ٪ و12.03 ٪ من قاعدة رأسمال البنك، على التوالي.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالدولار الأمريكي بين 1.8 ٪ إلى 14.4 ٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالشيقل الإسرائيلي بين 3 ٪ إلى 16 ٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالدينار الأردني بين 7.5 ٪ إلى 11 ٪.
- تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين 0.75 ٪ إلى 1.25 ٪.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
788.641	713.040
1.691.582	1.250.485
273.033	83.459
990.000	920.000
-	2.521

فيما يلي تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس إدارة البنك لعامي 2015 و2014:

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
هاشم هاني الشوا	104.823
فيصل غازي الشوا	93.178
هاني حسن نجم	104.823
ماهر جواد فرح	104.823
طارق الشكعة	104.823
محمد الحرباوي	104.823
جون خوري	104.823
عبد الله الغانم	104.823
لنا أبو حجلة	104.823
طارق العقاد	58.238
مأمون أبو شهلا	-
يوسف محمود نجم	-
رياض علي زمو	-
عوني محيي الدين سكيك	-
990.000	920.000

ينص بند (ت) من المادة رقم (56) من النظام الداخلي للبنك بتوزيع ما نسبته 5٪ من الأرباح الصافية السنوية لأعضاء مجلس الإدارة. بلغت نسبة المكافأة الفعلية لأعضاء مجلس الإدارة ما نسبته 2.30 ٪ و 2.29 ٪ من ربح السنة العائد على مساهمي البنك لعامي 2015 و2014، على التوالي.

36. القيمة العادلة للأدوات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2015 و2014:

القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
2015	2014	2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	684.752.354	346.222.324	346.222.324
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	319.370.957	581.758.608	581.758.608
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7.159.702	7.367.695	7.367.695
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1.388.805.441	1.151.825.644	1.151.825.644
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:			
أسهم مدرجة	23.017.696	21.226.201	21.226.201
محافظ إستثمارية	1.105.082	1.202.430	1.202.430
أسهم غير مدرجة	225.397	243.310	243.310
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:			
أذونات خزينة حكومية	90.213.330	86.222.823	86.222.823
سندات مدرجة	148.703.577	125.520.212	122.236.222
سندات غير مدرجة	14.900.000	14.900.000	14.900.000
موجودات مالية أخرى	21.602.202	10.865.754	10.865.754
مجموع الموجودات	2.699.855.738	2.347.355.001	2.344.071.011
مطلوبات مالية			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	58.989.649	24.086.209	24.086.209
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	101.273.608	753.769	753.769
ودائع العملاء	2.153.616.828	1.908.480.620	1.908.480.620
تأمينات نقدية	89.165.470	154.043.455	154.043.455
مطلوبات مالية أخرى	43.677.118	32.147.780	32.147.780
مجموع المطلوبات	2.446.722.673	2.119.511.833	2.119.511.833

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

إن القيم العادلة للنقد وللأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وبعض ودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقارنة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

تم تقدير القيمة العادلة للبنود الخاضعة للفائدة من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام نفس أسعار الفائدة لبنود تحمل نفس الشروط وصفات المخاطر.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

تم تحديد القيمة العادلة للوحدات في المحفظة الإستثمارية من خلال الرجوع إلى حصة البنك في صافي قيمة الموجودات للمحفظة التي تتضمن أدوات مالية متداولة.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل غير المدرجة باستخدام طرق تقييم مناسبة.

تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2015.

37. قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: بإستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.
- المستوى الثاني: بإستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: بإستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

لم يقم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2015 و2014.

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2015:

قياس القيمة العادلة بإستخدام					
المجموع	(المستوى الأول)	اسواق مالية نشطة يمكن ملاحظتها (المستوى الثاني)	معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	أسعار التداول في معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الأول)	
تاريخ التقييم	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - مدرجة (إيضاح 7):	31 كانون الأول 2015	7.159.702	7.159.702	-	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2015	23.017.696	23.017.696	-	-
محافظ استثمارية	31 كانون الأول 2015	1.105.082	-	1.105.082	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2015	225.397	-	-	225.397

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2014:

قياس القيمة العادلة بإستخدام					
المجموع	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	في اسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	معطيات جوهرية لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)
تاريخ التقييم	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - مدرجة (إيضاح 7):	31 كانون الأول 2014	7.367.695	7.367.695	7.367.695	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):					
مدرجة	31 كانون الأول 2014	21.226.201	21.226.201	21.226.201	-
محافظ استثمارية	31 كانون الأول 2014	1.202.430	-	1.202.430	-
غير مدرجة	31 كانون الأول 2014	243.310	-	-	243.310

38. التركيز في الموجودات والمطلوبات

توزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة طبقاً للتوزيع الجغرافي كما يلي:

2015			2014			
موجودات	مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	موجودات	مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2.222.165.011	2.728.231.932	318.551.424	1.640.352.467	2.424.020.315	337.828.084	داخل فلسطين
36.952.598	-	1.073.983	67.831.129	-	4.746.076	اسرائيل
216.715.650	1.711.300	13.476.243	237.505.696	-	19.492.850	الأردن
138.913.643	25.608.190	18.635.770	266.879.722	-	14.012.288	أوروبا
26.897.004	-	551.107	56.901.697	-	160.450	أمريكا
143.559.334	29.651.818	10.147.587	155.303.250	753.646	15.849.716	دول أخرى
2.785.203.240	2.785.203.240	362.436.114	2.424.773.961	2.424.773.961	392.089.464	المجموع
حسب القطاع						
الأفراد	494.272.998	822.712.861	218.279.836	982.759.438	206.081.706	
الشركات والمؤسسات والقطاع العام	894.532.443	1.423.237.989	-	694.003.771	1.088.841.534	
خزينة	1.311.270.549	160.263.258	144.156.278	1.206.157.002	24.839.977	
أخرى	85.127.250	378.989.132	-	66.791.315	328.333.012	
المجموع	2.785.203.240	2.785.203.240	362.436.114	2.424.773.961	392.089.464	

39. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية الموحدة في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناشئة عن الأدوات المالية كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وهي كما يلي:

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك ولجنة إدارة المخاطر والتسهيلات مسؤولين عن تحديد ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى وجود عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجده.

لجنة إدارة المخاطر والتسهيلات

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر والتسهيلات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود استراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. يتم جمع المعلومات من الدوائر المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة ادارة المخاطر والتسهيلات والدوائر التنفيذية لإدارة المخاطر والتسهيلات.

المخاطر

يتبع البنك سياسات لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة وتتولى دوائر المخاطر رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات ومخاطر التغير بأسعار الأسهم) ومخاطر السيولة.

أولاً: مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال إعداد دراسة تمويلية تتضمن التركيز على التدفق النقدي والسداد، ووضع سقف لمبالغ التمويل (فرد أو مؤسسة) لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

التعرضات لمخاطر الائتمان

2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة	
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	214.869.785
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	319.370.957
تسهيلات ائتمانية مباشرة:	
أفراد	494.272.998
شركات ومؤسسات	547.664.620
قطاع عام	346.867.823
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	253.816.907
موجودات أخرى	21.602.202
	2.198.465.292
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	
كفالات	180.079.687
إعتمادات	19.981.010
قبولات	25.594.303
سقف تسهيلات غير مستغلة	136.781.114
	362.436.114

التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2015			
الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	4.470.297	346.857.670	444.289.476
مقبولة المخاطر	484.268.569	-	919.667.192
منها مستحقة:			
لغاية 30 يوم	12.974.994	885.261	30.406.270
تحت المراقبة	3.162.250	-	14.488.899
غير عاملة:			
دون المستوى	2.071.812	-	3.591.236
مشكوك فيها	5.322.462	256.082	24.447.321
المجموع	499.295.390	347.113.752	1.406.484.124
فوائد وعمولات معلقة	(774.816)	(3.629)	(5.158.202)
مخصص تدني التسهيلات	(4.247.576)	(242.300)	(12.520.481)
	494.272.998	346.867.823	1.388.805.441
31 كانون الأول 2014			
الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
متدنية المخاطر	3.218.299	284.704.178	341.280.028
مقبولة المخاطر	445.058.084	-	790.330.841
منها مستحقة:			
لغاية 30 يوم	121.339	-	13.105.762
تحت المراقبة	1.971.031	-	4.479.239
غير عاملة:			
دون المستوى	4.573.387	-	7.117.232
مشكوك فيها	11.434.060	709.038	23.009.321
المجموع	466.254.861	285.413.216	1.166.216.661
فوائد وعمولات معلقة	(2.104.157)	(268.801)	(4.383.794)
مخصص تدني التسهيلات	(6.328.831)	(440.237)	(10.007.223)
	457.821.873	284.704.178	1.151.825.644

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2015	داخل فلسطين	دول عربية	إسرائيل	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	214.869.785	-	-	-	-	-	214.869.785
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	18.103.116	66.923.427	36.355.618	122.766.138	4.087.000	71.135.658	319.370.957
تسهيلات إئتمانية مباشرة	1.383.753.257	150.044	596.980	4.008.309	101.466	195.385	1.388.805.441
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	14.900.000	131.840.882	-	12.139.196	22.708.538	72.228.291	253.816.907
موجودات مالية أخرى	21.602.202	-	-	-	-	-	21.602.202
كما في 31 كانون الأول 2015	1.653.228.360	198.914.353	36.952.598	138.913.643	26.897.004	143.559.334	2.198.465.292
كما في 31 كانون الأول 2014	1.388.758.797	322.170.090	67.831.129	266.879.722	56.901.697	54.805.272	2.157.346.707

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي كما يلي:

2015	مالي	صناعة	تجارة	عقاري	أوراق مالية	قطاع عام	أخرى	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	214.869.785	-	-	-	-	-	-	214.869.785
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	319.370.957	-	-	-	-	-	-	319.370.957
تسهيلات إئتمانية مباشرة	18.055.782	64.504.742	184.650.524	99.334.288	479.412	346.867.823	674.912.870	1.388.805.441
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	79.631.471	3.900.000	-	-	104.755.413	-	65.530.023	253.816.907
موجودات مالية أخرى	-	-	-	-	-	-	21.602.202	21.602.202
كما في 31 كانون الأول 2015	631.927.995	68.404.742	184.650.524	99.334.288	105.234.825	346.867.823	762.045.095	2.198.465.292
كما في 31 كانون الأول 2014	857.139.904	60.688.752	155.752.916	79.497.117	90.867.823	284.704.178	628.696.017	2.157.346.707

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير إستناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2015		2014		العملة
الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	
(نقطة مئوية)	دولار أمريكي	(نقطة مئوية)	دولار أمريكي	
10	727.161	10	744.638	
10	127.958	10	128.344	
10	162.444	10	274.222	شيقل إسرائيلي
10	35.212	10	16.432	عملات اخرى

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية:

31 كانون الأول 2015			
الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	2.773.817	73.754.374	-
مقبولة المخاطر	18.321.290	335.054.579	-
تحت المراقبة	410.217	3.582.883	-
غير عاملة:			
دون المستوى	929.197	524.493	-
مشكوك فيها	3.595.948	2.041.230	10.153
المجموع	26.030.469	414.957.559	10.153
تشمل:			
تأمينات نقدية	2.741.569	42.534.485	10.153
معادن ثمينة	253.595	477.719	-
أسهم متداولة	88.506	7.896.112	-
سيارات وآليات	5.703.302	18.775.174	-
عقارات	17.243.497	345.274.069	-
	26.030.469	414.957.559	10.153

31 كانون الأول 2014			
الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	1.841.128	79.283.153	101.143.609
مقبولة المخاطر	19.871.827	186.112.875	205.984.702
تحت المراقبة	711.630	448.953	1.160.583
غير عاملة:			
دون المستوى	1.361.901	1.966.373	-
مشكوك فيها	4.349.414	5.867.274	-
المجموع	28.135.900	214.414.803	79.283.153
تشمل:			
تأمينات نقدية	11.464.934	27.742.075	79.283.153
معادن ثمينة	119.972	662.953	-
أسهم متداولة	103.077	5.449.489	-
سيارات وآليات	8.037.879	12.969.356	-
عقارات	8.410.038	167.590.930	-
	28.135.900	214.414.803	79.283.153

فجوة إعادة تسعير الفائدة

31 كانون الأول 2015						
فجوة إعادة تسعير الفائدة						
المجموع	عناصر	أكثر من سنة	أكثر من 6 شهور	أكثر من 3 شهور	أكثر من شهر	شهر فأقل
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات						
684.752.354	684.752.354	-	-	-	-	-
319.370.957	126.106.907	-	2.186.200	41.537.800	19.548.513	129.991.537
7.159.702	7.159.702	-	-	-	-	-
1.388.805.441	-	522.424.916	389.460.717	95.659.557	76.300.094	304.960.157
24.348.175	24.348.175	-	-	-	-	-
253.816.907	-	216.472.440	29.542.306	7.052.186	749.975	-
18.776.355	18.776.355	-	-	-	-	-
50.059.029	50.059.029	-	-	-	-	-
2.982.306	2.982.306	-	-	-	-	-
35.132.014	35.132.014	-	-	-	-	-
2.785.203.240	949.316.842	738.897.356	421.189.223	144.249.543	96.598.582	434.951.694
مطلوبات						
58.989.649	-	-	-	-	-	58.989.649
101.273.608	-	-	-	-	-	101.273.608
2.153.616.828	1.530.768.245	94.861.257	113.007.443	48.394.719	186.612.411	179.972.753
89.165.470	89.165.470	-	-	-	-	-
21.727.908	21.727.908	-	-	-	-	-
2.926.053	2.926.053	-	-	-	-	-
51.747.420	51.747.420	-	-	-	-	-
2.479.446.936	1.696.335.096	94.861.257	113.007.443	48.394.719	186.612.411	340.236.010

حقوق الملكية									
رأس المال المدفوع									
175.000.000	175.000.000	-	-	-	-	-	-	-	
9.034.692	9.034.692	-	-	-	-	-	-	-	علاوة إصدار
36.332.937	36.332.937	-	-	-	-	-	-	-	إحتياطي إحتيازي
205.523	205.523								إحتياطي إختياري
22.655.293	22.655.293	-	-	-	-	-	-	-	إختياطي مخاطر مصرفية عامة
34.232.752	34.232.752	-	-	-	-	-	-	-	إختياطي تقلبات دورية
(3.109.880)	(3.109.880)	-	-	-	-	-	-	-	إختياطي القيمة العادلة
30.647.037	30.647.037	-	-	-	-	-	-	-	أرباح مدورة
304.998.354	304.998.354	-	-	-	-	-	-	-	حقوق ملكية مساهمي البنك
757.950	757.950	-	-	-	-	-	-	-	حقوق جهات غير مسيطرة
305.756.304	305.756.304	-	-	-	-	-	-	-	مجموع حقوق الملكية
2.785.203.240	2.002.091.400	94.861.257	113.007.443	48.394.719	186.612.411	340.236.010	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		
-	(1.052.774.558)	644.036.099	308.181.780	95.854.824	(90.013.829)	94.715.684	فجوة إعادة تسعير الفائدة		
-	-	1.052.774.558	408.738.459	100.556.679	4.701.855	94.715.684	الفجوة التراكمية		
فجوة إعادة تسعير الفائدة									
31 كانون الأول 2014									
عناصر									
المجموع	بدون فائدة	أكثر من سنة	أكثر من 6 شهور	أكثر من 3 شهور	أكثر من شهر	شهر فأقل			
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي			
2.424.773.961	744.252.048	635.766.849	152.063.788	111.752.010	81.905.867	699.033.399	مجموع الموجودات		
2.424.773.961	1.907.887.199	4.971.901	43.935.789	32.462.033	86.252.622	349.264.417	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		
-	(1.163.635.151)	630.794.948	108.127.999	79.289.977	(4.346.755)	349.768.982	فجوة إعادة تسعير الفائدة		
-	-	1.163.635.151	532.840.203	424.712.204	345.422.227	349.768.982	الفجوة التراكمية		

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنويا. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2015		2014	
الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل
(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
10	316.490	10	(29.497)
10	528.264	10	54.186

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2015			
دينار أردني	شيقل إسرائيلي	أخرى	إجمالي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	67.219.603	481.574.883	557.885.959
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	56.212.503	25.003.196	171.336.669
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	5.940.817	-	5.940.817
تسهيلات ائتمانية مباشرة	254.562.847	386.481.061	659.586.949
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	17.804.852	-	17.804.852
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	88.677.590	-	97.542.845
موجودات أخرى	2.331.271	2.588.698	5.246.597
مجموع الموجودات	492.749.483	895.647.838	1.515.344.688
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	-	43.846.617	58.989.648
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1.373.943	98.079.385	100.936.128
ودائع العملاء	481.451.084	712.765.932	1.293.183.253
تأمينات نقدية	7.544.412	23.252.733	36.451.011
مطلوبات أخرى	2.071.861	14.538.269	17.028.928
مجموع المطلوبات	492.441.300	892.482.936	1.506.588.968
صافي التركز داخل المركز المالي	308.183	3.164.902	8.755.720
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	17.842.793	90.072.805	134.559.583

31 كانون الأول 2014			
دينار أردني	شيقل إسرائيلي	أخرى	إجمالي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات			
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	414.038.208	626.287.834	1.157.261.672
صافي التركز داخل المركز المالي	415.784.140	626.582.803	1.158.760.717
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	(1.745.932)	(294.969)	(1.499.045)
	19.649.761	149.615.478	188.978.081

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2015		2014	
الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل
(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
10	715.970	10	501.581
10	-	10	1.621.039

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم للوفاء بالتزاماته في تواريخ استحقاقها، وللمد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على استحقاقاتها كما في 31 كانون الأول 2015 و2014:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من شهر الى 3 شهور	شهر فأقل
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
							31 كانون الأول 2015
							الموجودات:
							نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
684.752.354	200.492.927	-	-	-	-	-	484.259.427
319.370.957	1.132.110	-	-	2.186.200	41.537.800	19.548.513	254.966.334
							أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
							موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
7.159.702	7.159.702	-	-	-	-	-	-
1.388.805.441	-	342.470.646	377.463.987	474.852.928	82.000.332	66.764.490	45.253.058
							تسهيلات ائتمانية مباشرة
24.348.175	24.348.175	-	-	-	-	-	-
253.816.907	-	171.118.572	45.353.868	29.542.306	7.052.186	749.975	-
18.776.355	18.776.355	-	-	-	-	-	-
50.059.029	50.059.029	-	-	-	-	-	-
2.982.306	2.982.306	-	-	-	-	-	-
35.132.014	13.529.812	-	-	-	-	-	21.602.202
2.785.203.240	318.480.416	513.589.218	422.817.855	506.581.434	130.590.318	87.062.978	806.081.021
							مجموع الموجودات
							المطلوبات:
58.989.649	-	-	-	-	-	-	58.989.649
101.273.608	-	-	-	-	-	-	101.273.608
2.153.616.828	-	200.954.554	458.519.634	389.353.238	460.846.760	187.500.650	456.441.992
89.165.470	-	10.664.022	63.732.477	9.149.355	5.619.616	-	-
21.727.908	21.727.908	-	-	-	-	-	-
2.926.053	2.926.053	-	-	-	-	-	-
51.747.420	8.070.302	-	-	-	-	-	43.677.118
2.479.446.936	32.724.263	211.618.576	522.252.111	398.502.593	466.466.376	187.500.650	660.382.367

حقوق الملكية:							
175.000.000	175.000.000	-	-	-	-	-	رأس المال المدفوع
9.034.692	9.034.692	-	-	-	-	-	علاوة إصدار
36.332.937	36.332.937	-	-	-	-	-	إحتياطي إيجاري
205.523	205.523						إحتياطي اختياري
22.655.293	22.655.293	-	-	-	-	-	إحتياطي مخاطر مصرفية عامة
34.232.752	34.232.752	-	-	-	-	-	إحتياطي تقنيات دورية
(3.109.880)	(3.109.880)	-	-	-	-	-	إحتياطي القيمة العادلة
30.647.037	30.647.037	-	-	-	-	-	أرباح مدورة
304.998.354	304.998.354	-	-	-	-	-	حقوق ملكية مساهمي البنك
757.950	757.950	-	-	-	-	-	حقوق جهات غير مسيطرة
305.756.304	305.756.304	-	-	-	-	-	مجموع حقوق الملكية
2.785.203.240	338.480.567	211.618.576	522.252.111	398.502.593	466.466.376	187.500.650	660.382.367
-	(20.000.151)	301.970.642	(99.434.256)	108.078.841	(335.876.058)	(100.437.672)	145.698.654
-	-	20.000.151	(281.970.491)	(182.536.235)	(290.615.076)	45.260.982	145.698.654

شهر فافل	شهر فافل	أكثر من شهر الى 3 شهر	أكثر من 3 شهور الى 6 شهر	أكثر من 6 سنة حتى سنة	أكثر من 3 سنوات حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شهر كانون الأول 2014	31 كانون الأول 2014	أكثر من شهر الى 3 شهر	أكثر من 3 شهور الى 6 شهر	أكثر من 6 سنة حتى سنة	أكثر من 3 سنوات حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
174,571,440	-	-	-	-	-	171,650,884	346,222,324	الموجودات:
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية							
533,888,003	22,426,495	24,312,000	-	-	-	1,132,110	581,758,608	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	-	-	-	7,367,695	7,367,695	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
128,186,539	61,377,205	103,070,391	260,349,884	330,772,549	268,069,076	-	1,151,825,644	تسهيلات ائتمانية مباشرة
-	-	-	-	-	-	22,671,941	22,671,941	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
1,501,542	7,052,439	7,256,927	17,162,954	64,358,778	129,310,395	-	226,643,035	موجودات مالية بالكلفة المصفاة
-	-	-	-	-	-	18,692,906	18,692,906	إستثمار في شركات خالصة
-	-	-	-	-	-	47,981,522	47,981,522	ممتلكات وآلات ومعدات
-	-	-	-	-	-	2,272,393	2,272,393	مشاريع تحت التنفيذ
10,865,754	-	-	-	-	-	8,472,139	19,337,893	موجودات أخرى
849,013,278	90,856,139	134,639,318	277,512,838	395,131,327	397,379,471	280,241,590	2,424,773,961	مجموع الموجودات
24,086,209	-	-	-	-	-	-	24,086,209	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
753,769	-	-	-	-	-	-	753,769	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
418,550,298	170,819,318	412,890,615	345,510,348	377,645,997	183,064,044	-	1,908,480,620	ودائع العملاء
-	79,283,153	6,447,630	7,383,369	51,816,609	9,112,694	-	154,043,455	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	18,320,233	18,320,233	مخصصات متنوعة
-	-	-	-	-	-	1,027,063	1,027,063	مخصصات الضرائب
32,147,780	-	-	-	-	-	5,808,254	37,956,034	مطلوبات أخرى
475,538,056	250,102,471	419,338,245	352,893,717	429,462,606	192,176,738	25,155,550	2,144,667,383	مجموع المطلوبات

حقوق الملكية:								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	160,000,000	160,000,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	9,034,692	9,034,692
إحتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	32,023,745	32,023,745
إحتياطي إختياري	-	-	-	-	-	-	147,932	147,932
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	19,249,207	19,249,207
إحتياطي تغطيات دورية	-	-	-	-	-	-	27,849,613	27,849,613
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(4,797,893)	(4,797,893)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	35,916,850	35,916,850
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	-	279,424,146	279,424,146
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	682,432	682,432
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	280,106,578	280,106,578
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	475,538,056	250,102,471	419,338,245	352,893,717	429,462,606	-	305,262,128	305,262,128
فجوة الاستحقاق	373,475,222	(159,246,332)	(284,698,927)	(75,380,879)	(34,331,279)	-	(25,020,538)	-
الفجوة التراكمية	373,475,222	214,228,890	(70,470,037)	(145,850,916)	(180,182,195)	-	25,020,538	-

40. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2014			
سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	171.650.884	346.222.324
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	1.132.110	581.758.608
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	7.367.695	7.367.695
تسهيلات ائتمانية مباشرة	598.841.625	-	1.151.825.644
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	22.671.941	22.671.941
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	193.669.173	-	226.643.035
إستثمار في شركات حليفة	-	18.692.906	18.692.906
ممتلكات وآلات ومعدات	-	47.981.522	47.981.522
مشاريع تحت التنفيذ	-	2.272.393	2.272.393
موجودات أخرى	-	8.472.139	19.337.893
مجموع الموجودات	792.510.798	280.241.590	2.424.773.961
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	-	-	24.086.209
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	753.769
ودائع العملاء	560.710.041	-	1.908.480.620
تأمينات نقدية	60.929.303	-	154.043.455
مخصصات متنوعة	-	18.320.233	18.320.233
مخصصات الضرائب	-	1.027.063	1.027.063
مطلوبات أخرى	-	5.808.254	37.956.034
مجموع المطلوبات	621.639.344	25.155.550	2.144.667.383
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	-	160.000.000	160.000.000
علاوة إصدار	-	9.034.692	9.034.692
إحتياطي إجباري	-	32.023.745	32.023.745
إحتياطي إختياري	-	147.932	147.932
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	19.249.207	19.249.207
إحتياطي تقلبات دورية	-	27.849.613	27.849.613
إحتياطي القيمة العادلة	-	(4.797.893)	(4.797.893)
أرباح مدورة	-	35.916.850	35.916.850
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	279.424.146	279.424.146
حقوق جهات غير مسيطرة	-	682.432	682.432
مجموع حقوق الملكية	-	280.106.578	280.106.578
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	621.639.344	305.262.128	2.424.773.961
فجوة الاستحقاق	(145.850.916)	(25.020.538)	-
الفجوة التراكمية	(145.850.916)	25.020.538	-

31 كانون الأول 2015			
سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	200.492.927	684.752.354
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	1.132.110	319.370.957
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	7.159.702	7.159.702
تسهيلات ائتمانية مباشرة	719.934.633	-	1.388.805.441
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	24.348.175	24.348.175
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	216.472.440	-	253.816.907
إستثمار في شركات حليفة	-	18.776.355	18.776.355
ممتلكات وآلات ومعدات	-	50.059.029	50.059.029
مشاريع تحت التنفيذ	-	2.982.306	2.982.306
موجودات أخرى	-	13.529.812	35.132.014
مجموع الموجودات	1.530.315.751	318.480.416	2.785.203.240
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	-	-	58.989.649
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	101.273.608
ودائع العملاء	659.474.188	-	2.153.616.828
تأمينات نقدية	74.396.499	-	89.165.470
مخصصات متنوعة	-	21.727.908	21.727.908
مخصصات الضرائب	-	2.926.053	2.926.053
مطلوبات أخرى	-	8.070.302	51.747.420
مجموع المطلوبات	733.870.687	32.724.263	2.479.446.936
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	-	175.000.000	175.000.000
علاوة إصدار	-	9.034.692	9.034.692
إحتياطي إجباري	-	36.332.937	36.332.937
إحتياطي إختياري	-	205.523	205.523
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	22.655.293	22.655.293
إحتياطي تقلبات دورية	-	34.232.752	34.232.752
إحتياطي القيمة العادلة	-	(3.109.880)	(3.109.880)
أرباح مدورة	-	30.647.037	30.647.037
حقوق ملكية مساهمي البنك	-	304.998.354	304.998.354
حقوق جهات غير مسيطرة	-	757.950	757.950
مجموع حقوق الملكية	-	305.756.304	305.756.304
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1.712.851.986	338.480.567	2.785.203.240
فجوة الاستحقاق	(182.536.235)	(20.000.151)	-
الفجوة التراكمية	(182.536.235)	20.000.151	-

41. التحليل القطاعي

معلومات قطاعات أعمال

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات الشركات والمؤسسات والقطاع العام: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات ال ائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات والقطاع العام.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والإستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

أفراد	عام	خزينة	أخرى	المجموع	
				2015	2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
66.610.227	42.346.532	20.956.285	25.714.112	155.627.156	137.882.905
(1.787.394)	(1.994.824)	-	-	(3.782.218)	(3.025.222)
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	710.539	-	-	1.259.978	1.319.424
549.439	40.351.708	19.536.674	29.496.328	136.787.234	120.288.657
47.402.524				(82.216.779)	(68.629.392)
مصاريف غير موزعة				54.570.455	51.659.265
الربح قبل الضرائب				(11.403.022)	(11.436.759)
مصروف الضرائب				43.167.433	40.222.506
ربح السنة					
معلومات أخرى					
إستهلاكات وإطفاءات				6.065.634	4.997.087
مصاريف رأسمالية				10.187.906	8.494.046

إجمالي موجودات القطاع	494.272.998	894.532.443	1.311.270.549	85.127.250	2.785.203.240	2.424.773.961
إجمالي مطلوبات القطاع	822.712.861	1.423.237.989	160.263.258	73.232.828	2.479.446.936	2.144.667.383

معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك. يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في فلسطين والتي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية والتي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع الإيرادات والموجودات للبنك حسب القطاع الجغرافي:

محلي	2015	2014	دولي	2015	2014	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
144.841.722	127.244.862	10.785.434	10.638.043	155.627.156	137.882.905	137.882.905
2.222.165.011	1.640.352.467	563.038.229	784.421.494	2.785.203.240	2.424.773.961	2.424.773.961
مصاريف رأسمالية	10.187.906	8.494.046	-	10.187.906	8.494.046	8.494.046

42. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكله رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكله رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة، باستثناء زيادة رأس المال بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي و10 مليون دولار أمريكي خلال عامي 2015 و2014، على التوالي، من خلال توزيعات أرباح على شكل أسهم ليصبح رأس المال 175 مليون دولار أمريكي 160 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المستندة لمقررات بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة مقارنة بالنسبة للسنة السابقة:

نسبته إلى الموجودات المبلغة	نسبته إلى الموجودات المبلغة	نسبته إلى الموجودات المبلغة	2015		2014	
			نسبته إلى الموجودات المبلغة	نسبته إلى الموجودات المبلغة	نسبته إلى الموجودات المبلغة	نسبته إلى الموجودات المبلغة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	%	%	%
235.135.097	8.44	186.827.481	14.46	7.70	13.11	13.11
250.337.732	8.99	225.829.884	15.40	9.31	15.85	15.85

رأس المال التنظيمي

رأس المال الأساسي

43. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتملة مقابل ما يلي:

كفالات	إعتمادات مستندية	قبولات	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	2015		2014	
				دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
				180.079.687	146.158.635	25.464.919	146.158.635
				19.981.010	25.464.919	25.288.727	25.464.919
				136.781.114	195.177.183	195.177.183	195.177.183
				362.436.114	392.089.464	392.089.464	392.089.464

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ 13.553.205 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5 ٪ إلى 10 ٪ من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

44. القضايا المقامة على البنك

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك (51) و(40) قضية كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل 12.111.145 دولار أمريكي ومبلغ يعادل 11.529.284 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها (إيضاح 19).

45. تركز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والإقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

46. السياسة التطويرية

تشمل السياسة التطويرية للبنك الأمور التالية:

- مواصلة التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتصميم برامج تمويل خاصة بالشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير برامج تمويل وخدمات خاصة بالمرأة لتلبية احتياجاتها المصرفية.
- مواصلة التركيز على إدارة المخاطر حفاظاً على الأداء والنمو المستدام.
- استمرار الإنتشار في مختلف المناطق الجغرافية في المدن والقرى والمناطق النائية لتلبية احتياجات عملاء البنك أينما تواجدوا.
- تطوير أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.
- إتاحة فرص تدريبية لجميع موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية.

47. أحداث لاحقة

وافق مجلس إدارة البنك بتاريخ 3 آذار 2016 على شراء حصة إضافية تعادل 31٪ من أسهم البنك الإسلامي العربي حيث ستصبح إجمالي حصة بنك فلسطين عند إتمام عملية الشراء 51.98٪ ، وكذلك وافق مجلس إدارة البنك بنفس التاريخ أعلاه على اندماج البنك التجاري الفلسطيني مع بنك فلسطين من خلال احتساب كل ثلاثة أسهم في البنك التجاري الفلسطيني مقابل إصدار سهم واحد في بنك فلسطين، وسيتم أخذ الموافقة النهائية على عمليتي الشراء والاندماج أعلاه من الهيئة العامة غير العادية للبنك في جلستها القادمة المتوقعة بتاريخ 25 آذار 2016، علماً بأنه تم الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية على ذلك.

